الجمهورية التونسية

مخطط التنمية 2016-2020

المجلد الأول: المحتوى الجملي

ماي 2016

الفـــهرس

تمهيد 1

الباب الأوّل: تشخيص الواقع التنموي 3

1. تطور المشهد السياسي 4

2. الانطلاق في المسار الإصلاحي 6

2.1 الاصلاحات في الميدان التربوي والثقافي 6

2.2 الإصلاحات في ميدان الخدمات الاجتماعية 9

2.3 الإصلاحات الاقتصادية 10

3. الإنجازات 12

3.1 الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة 12

3.2 الأداء الاقتصادي 13

3.2.1 منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية 13

3.2.2 مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي 16

3.2.3 التوازنات المالية 19

3.2.4 تونس في محيطها الخارجي 23

3.3 التنمية الجهوية 24

3.4 السياسات الاجتماعية 29

3.4.1 التشغيل 29

3.4.2 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 32

3.4.3 الخدمات الإجتماعية والصحية 34

3.5 التربية والتكوين المهني والتعليم العالي 37

3.6 الموارد الطبيعية وحماية البيئة 44

الباب الثاني: الضغوطات والرهانات والمقتضيات 49

1. الضغوطات 49

1.1 المحيط العالمي 49

1.2 التطورات الديمغرافية 50

1.3 الضغوطات على الموارد 52

1.3.1 هشاشة الموارد الطبيعية 52

1.3.2 ندرة الموارد المالية 53

2. التحديات 54

2.1 تحقيق الاستقرار الأمني 54

2.2 الحفاظ على السلم الاجتماعية 55

3. مقتضيات المرحلة القادمة 56
3.1 استكمال بناء الإطار المؤسساتي 56
3.2 تحديد أدوار مختلف المتدخلين 57
3.2.1 الدور الإستراتيجي للدولة 57
3.2.2 القطاع الخاص محرك أساسي للتنمية 58
3.2.3 القطاع الثالث شريك فاعل ودعامة لدفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 59
3.3 الحوار كشرط أساسي لإرساء المقاربة التشاركية 60
3.4 إعادة الاعتبار لقيم العمل 61
3.5 إرساء مقومات اللامركزية 62
الباب الثالث: منوال النمو للفترة 2016-2020 65
1 مصادر النمو 65
1.1 الانتاج 66
1.2 عناصر الطلب 68
1.2.1 الاستثمار 69
1.2.2 الاستهلاك 72
1.2.3 المبادلات الخارجية 73
2 التشغيل 76
3 القدرة التنافسية 80
4 التضخم 82
5 تمويل الاقتصاد 82
5.1 التمويل الداخلي 83
5.1.1 الادخار 84
5.1.2 المالية العمومية 85
5.2 التمويل الخارجي 86
الباب الرابع: الأولويات والإصلاحات 91
1 الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة والوقاية من الفساد 91
1.1 الحوكمة والوقاية من الفساد 92
1.2 حوكمة المؤسسات العمومية 93
1.3 إصلاح الإدارة 97
1.4 تطوير منظومة الإحصاء 98
1.5 إصلاح المنظومة القضائية والسجنية 99
1.6 دعم المنظومة الأمنية 100
1.7 تطوير المنظومة العسكرية 101

2 من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى محور اقتصادي عالمي 102
2.1 الترفيع في مستوى النمو الكامن للاقتصاد 102
2.2 نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية 103
2.2.1 التموقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة 104
2.2.2 تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية 105
2.2.3 النهوض بالتجديد والابتكار 106
2.2.4 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة 108
2.3 تطوير مناخ الأعمال 108
2.4 منظومة التمويل 112
2.4.1 الجباية 112
2.4.2 الديوانة 113
2.4.3 الجهاز المصرفي 114
2.4.4 قانون الصرف 117
2.4.5 السوق المالية 119
2.4.6 التأمين 120
2.5 تطوير منظومة المشاريع الخاصة الكبرى 122
2.6 الإصلاحات العقارية 122
2.7 تعزيز الاستثمارات التونسية في الأسواق الخارجية 123
2.7.1 الجانب الاستراتيجي والمؤسساتي 123
2.7.2 التموقع بالأسواق الخارجية المستهدفة 124
2.8 دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية 126
2.8.1 تعميق الاندماج الاقتصادي 126
2.8.2 مزيد الارتقاء بالمجهود التصديري 127
2.9 الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة 127
3 التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 129
3.1 إحكام التكامل والتنسيق بين مكونات المنظومة التربوية 130
3.2 الشباب والطفولة 133
3.3 الثقافة 135
3.4 الرياضة 137
3.5 المرأة والأسرة 138
3.6 الحماية الاجتماعية والادماج 139
3.6.1 التوزيع العادل للثروات 141
3.6.2 المعالجة الإقتصادية لظاهرة الفقر 142
3.6.3 الإحاطة بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية 143
3.6.4 الصحة 144
3.6.5 الهجرة والتونسيون بالخارج 148

3.7 الإقتصاد الإجتماعي والتضامني 149
3.7.1 وضع الإطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني 149
3.7.2 إرساء منظومة حوكمة وطنية وجهوية 149
3.7.3 وضع منظومة تمويل تستجيب لخصوصيات القطاع 150
3.7.4 تنمية الكفاءات والمهارات الموجهة للقطاع 150
3.7.5 إرساء إستراتيجية للإعلام والتحسيس 151
3.8 الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 151
4 تجسيم طموح الجهات 152
4.1 تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات 152
4.2 دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها 153
4.3 تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية 154
4.4 تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي 155
4.5 تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية 156
5 الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة 159
5.1 تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية 159
5.1.1 سياسة جديدة للتهيئة الترابية 160
5.1.2 وضع حوكمة جديدة للتهيئة الترابية 160
5.1.3 المحافظة على التوازنات الطبيعية وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية 160
5.1.4 تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي للتهيئة الترابية 161
5.2 إحكام التصرف في الموارد الطبيعية 161
5.2.1 إحكام وترشيد استعمال الموارد المائية 161
5.2.2 فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي 163
5.2.3 ترشيد استهلاك الطاقة وتطويرها 165
5.3 حماية الثروة الطبيعية 167
5.4 حماية البيئة والتنمية المستدامة 168
5.5 الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية 171
الملحق الإحصائي 173

تمهيد

تشهد تونس منذ اندلاع **ثورة الحرية والكرامة** تحولات عميقة ومتسارعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعكس هذه التحولات **الحراك المجتمعي** الذي طبع الساحة الوطنية وما رافقته من تساؤلات وتجاذبات حول العديد من المسائل المصيرية اثرت بدورها على المسار التنموي والمجتمعي.

وتكتسي هذه التحولات أهمية بالغة باعتبار ما تتضمنه من مخاطر وتحديات مردها بالخصوص الصعوبات الاقتصادية وعدم استقرار المناخ الاجتماعي بالاضافة الى هشاشة الاوضاع الامنية على المستوى الوطني والاقليمي والتي يبقى تجاوزها رهين تضافر جهود المجموعة الوطنية بأسرها وانخراط كافة الأطراف في إقامة مشروع مجتمعي جديد لتونس المعاصرة. كما تطرح هذه التحولات في نفس الوقت فرصا وإمكانيات للاصلاح والتطور المتاحة في **ظلّ مناخ سياسي ديمقراطي** يحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة.

ويندرج **المخطط التنموي** للفترة **2016-2020** الذي يعدّ **المخطط الأول للجمهورية الثانية** ضمن **الرؤية الجديدة لتونس التي رسمتها الوثيقة التوجيهية للمخطط**، ويؤسس في الآن نفسه لمنوال **تنموي جديد** قادر على تنشيط الدورة الاقتصادية وعلى تحسين مؤشرات المردودية والنجاعة الاقتصادية وخلق الثروات, وهو ما من شانه ان يساهم في الارتقاء بتونس الى مراتب افضل اقتصاديا واجتماعيا.

ويرتكز هذا المنوال على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق **نمو إدماجي مستدام** مبني على مبادئ الإنصاف والتوزيع المحكم والعادل لثمار التنمية بين مختلف شرائح المجتمع ويعتمد خطّة مستحدثة في مجالات للتنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل ويرمي إلى **إرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة** في كل المستويات بما يضمن تحقيق **السلم الاجتماعي** ويعزز نجاعة السياسات العمومية.

ويتضمن المخطط في أجزائه الثلاثة: **الجملي والجهوي والقطاعي** مجمل السياسات والبرامج والإصلاحات التي سيتمّ اعتمادها خلال الخماسية القادمة لبلوغ الأهداف المرسومة وطنيا وقطاعيا وجهويا في كلّ المجالات كما يضبط الأدوار والمسؤوليات والمؤشرات اللازمة لمتابعة تنفيذها.

وستشمل ابرز **الاصلاحات** التي ستواكب العمل التنموي للخماسية القادمة مجالات **الحوكمة الرشيدة والتحديث الاداري ومقاومة الفساد** وتطوير مناخ الاعمال لاستحثاث نسق الاستثمار الخاص **ودعم التصدير ودفع المسار الاندماجي** هذا بالاضافة الى الاصلاحات الهامة التي ستشهدها **السياسات الجملية التربوية والاجتماعية**.

كما ستشهد **التنمية المستدامة** من جهتها اصلاحات هامة ترمي الى مزيد احكام استغلال الفضاء الترابي والمحافظة على الموارد الطبيعية ومتابعة مؤشرات التنمية المستدامة بينما ترتكز الاصلاحات المقترحة في مجال **التنمية الجهوية** على ارساء حوكمة جديدة وتطوير منظومة تمويل ملائمة بالجهات في اطار تجسيم اللامركزية بما يساعد على تنمية الجهات الداخلية في اطار التمييز الايجابي وذلك من خلال اعتماد مؤشرات علمية وموضوعية في توزيع الاستثمارات واقرار المشاريع الخصوصية.

ومن **الناحية المنهجية**، يجدر التذكير ان التوجهات الاستراتيجية التي تضمنتها الوثيقة التوجيهية مثلت النقطة الاساسية لانطلاق اشغال المخطط. كما تم في نفس الوقت الارتكاز على الانجازات المسجلة خلال كامل سنة 2015 وافاق النمو المنتظرة لسنة 2016.

الباب الأوّل: تشخيص الواقع التنموي

لقد توفقت تونس منذ الاستقلال في قطع أشواط هامة على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلما يتجلى ذلك خاصة من خلال تطور المؤشرات ذات الصلة ولا سيما منها المؤشرات المتعلقة بالتربية والصحة والمكاسب الرائدة للمرأة **وتحسن المستوى العام لعيش السكان** وتطور هياكل الاقتصاد.

ومن المؤكد أنّ هذه الانجازات دعمتها جملة من الفرص الكامنة التي تبقى منطلقا للارتقاء في المستقبل إلى مستويات أرفع من **النموّ والتنمية بدءا بالمقومات التاريخية والحضارية الراسخة والموقع الجغرافي المتميز والقيم المتأصلة للانفتاح والتسامح وصولا إلى التحول الديمقراطي الذي يؤسس لدولة القانون والمؤسسات.**

وبالرغم من أهمية النتائج المسجلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فقد أثبت منوال التنمية منذ نهاية التسعينات محدوديته حيث كانت نسب النمو دون المستويات المسجلة في الدول الشبيهة **والتوزيع غير العادل لثمار التنمية بين الفئات والجهات.**

وتعزى محدودية المنوال إلى عدد من الإشكاليات الهيكلية وخاصة منها **ضعف الحوكمة الرشيدة وتفشي الفساد** علاوة على **قلة نجاعة السياسات العمومية وضعف الإنتاجية.**

وككلّ الفترات التي تتبع الثورات، عرف مسار الانتقال الديمقراطي في تونس العديد من الهزات والتقلبات التي شملت جلّ المجالات انطلاقا من تعثر التمشي السياسي ومرورا بتواتر المصاعب الاقتصادية وتأزم الأوضاع الاجتماعية ووصولا إلى هشاشة الأوضاع الأمنية.

وأمام هذا الوضع تم اتخاذ جملة من الاجراءات الخصوصية التي ساهمت في **تهدئة الأوضاع الاجتماعية** خاصة منها :

- برنامج أمل الذي تمثل في اسناد منحة للعاطلين عن العمل،
- توسعة برنامج الحضائر،
- إلغاء المناولة وإدماج عمالها بالمؤسسات والوزارات،
- دعم الانتدابات بالإدارة والمؤسسات العمومية وإدماج المنتفعين بالعفو التشريعي العام،

وقد أدت هذه الإجراءات إلى **ارتفاع ملحوظ لكتلة الأجور** صاحبه **توسع غير مسبوق لحجم الدعم** كان له انعكاس على تدهور توازنات المالية العمومية.

وساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي في **تراجع الاستثمار الخاص** بعنصريه الوطني والخارجي كما هو الحال في أغلب البلدان التي مرت بفترة انتقال ديمقراطي، مما أدى إلى تراجع نسب النمو.

ويعد التشخيص الموضوعي للوضع التنموي في البلاد والوقوف على أبرز الإشكاليات والتحديات المطروحة في مختلف المجالات خير منطلق لرسم الأهداف والتوجهات المستقبلية في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة للعمل التنموي.

1. تطور المشهد السياسي

شهدت تونس بعد الثورة تشكيل مشهد سياسي جديد تميّز في مرحلة أولى بحالة من التشتت والتضخم الحزبي تتجلّى أبرز مظاهرها في دخول عديد الأحزاب السياسية غمار إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي ليتطوّر بعد ذلك إلى مشهد أكثر تنظّم سيطرت عليه بمقتضى النتائج التي آلت إليها نفس الانتخابات بعض التنظيمات السياسية.

وعرف هذا المشهد كذلك حالة من التجاذب والاستقطاب السياسي مردّها تباين رؤى الفاعلين السياسيين وإختلاف توجهاتهم تبعتها حالة من التوتر السياسي تعود أسبابها إلى تجاوز المدة الزمنية لصياغة الدستور المتفق عليها بين الأحزاب الموقعة على وثيقة إعلان المسار الإنتقالي وإلى الإختلاف حول صلاحيات المجلس الوطني التأسيسي وإلى تنامي العنف السياسي وبروز ظاهرة الإرهاب.

ومع الاغتيال السياسي لرئيس حزب الوطنيين الديمقراطيين الشهيد شكري بلعيد، تطوّر التوتر إلى أزمة سياسية حادة أدت إلى إستقالة الحكومة الأولى وتكوين حكومة جديدة اهتزت بدورها بعد اغتيال النائب بالمجلس الوطني التأسيسي الشهيد الحاج محمد البراهمي ودخول مجموعة من النواب والأحزاب وممثلين عن المجتمع المدني في إعتصام مفتوح لتطرح حينها **أربع مكونات من المجتمع المدني** وهي الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والهيئة الوطنية للمحامين مبادرة للحوار بين الفرقاء السياسيين انتهت إلى التوافق حول شخصية مستقلة لرئاسة حكومة تكنوقراط عهد إليها بالخصوص مهمة تنظيم

الإنتخابات وإعتماد خارطة طريق للفترة الإنتقالية المتبقية تتمثل أبرز عناصرها في إحداث الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات والسهر على حسن تنظيم الإنتخابات.

وباعتماد هذا الحوار تسنّى للمجلس الوطني التأسيسي إنهاء أعماله المتعلقة **بصياغة دستور جديد للبلاد والذي تم ختمه في 27 جانفي 2014** ليمهّد بذلك الطريق لإنتقال سلمي للسلطة ويؤسس لنظام جمهوري ديمقراطي وتعدّدي ولدولة مدنية يحكمها القانون والسيادة فيها للشعب.

كما تسنى تنظيم أول **انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وديمقراطية على التوالي في 26 أكتوبر 2014 و23 نوفمبر 2014** مكنت من إنتخاب رئيس للجمهورية وأعضاء مجلس نواب الشعب **لمدة نيابية تدوم خمس سنوات** وتنصيب حكومة إئتلاف وطني في **6 فيفري 2015** والشروع في إرساء المؤسسات الدستورية.

وإلى جانب تشكل مشهد سياسي ديمقراطي منذ سنة 2011، مثل إعتماد قانون إنتخابي تعدّدي ومرسوم جديد يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وإحالة مشروع قانون لتعويض هذا المرسوم على أنظار مجلس نواب الشعب وسن نصوص خاصة بالأحزاب السياسية وبالجمعيات وبالعدالة الانتقالية، خطوات أولى في اتجاه تدعيم المكاسب السياسية.

وفي ذات الوقت الذي كانت تتقدم فيه تونس في بنائها الديمقراطي، سجل المشهد السياسي بروز التيارات المتطرفة **ومعها أولى العمليات الإرهابية في ماي 2011** ثم انتشار ظاهرة العنف السياسي عبر لجان حماية الثورة والتهجم على السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012 وقتل الشهيد لطفي نقض في أكتوبر 2012 والهجوم العنيف على مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في ديسمبر 2012، إلى اغتيال الشهداء السياسيين والهجومات الإرهابية في جبل الشعانبي على قوات جيشنا وأمننا، لتمثل مع التهديدات المتزايدة التي تشكلها الحركات الإرهابية المستوطنة ببعض دول الجوار والتهديدات التي تمثلها الخلايا النائمة المنتشرة في مناطق عدة من تراب الجمهورية والخطر المتأتي من التونسيين العائدين من بؤر التوتر التحدّي الأبرز الذي يواجه أمن البلاد وإستقرارها.

وقد عرفت سنة 2015 تصاعد نسق العمليات الإرهابية فكانت عملية متحف باردو التي جدّت يوم 18 مارس 2015، ولم يمض على هذه الواقعة سوى بضعة أشهر حتّى إهتزت مدينة سوسة في 26 جويلية 2015 على وقع هجوم إرهابي استهدف عددا من السيّاح من جنسيات مختلفة. وقد كان لهذا الهجوم تداعيات خطيرة على الإقتصاد التونسي خاصة على المستوى السياحي.

وللتصدّي للتهديد الإرهابي والتوقي من حدوث عمليات مماثلة إتخذت الحكومة جملة من الإجراءات الهامة تمثلت بالخصوص في تشديد الرقابة على الجمعيات المتورّطة في تمويل الإرهاب وفي تسفير الشباب للقتال في سوريا. وتأمين المواقع السياحة بنشر وحدات الأمن السياحي المسلّح وتكثيف الحملات والمداهمات لتتبّع العناصر الإرهابية المشبوهة كما تمت دعوة جيش الإحتياط لدعم التواجد الأمني في المناطق الحساسة.

وفي 24 نوفمبر 2015 جدّ هجوم إنتحاري إستهدف حافلة كانت تقلّ أفراد من الأمن الرئاسي بشارع محمد الخامس، وقد إستوجبت هذه العملية إعلان حالة الطوارىء في تونس وإغلاق الحدود مع ليبيا بصفة مؤقتة.

وما تجدر الإشارة إليه أن تتالي الهجمات الإرهابية لم يكن حكرا على تونس بل طالت عدد من الدول الأوروبية كفرنسا، بتسجيل الهجوم على شارلي أبدو في 7 جانفي 2015 تلته سلسة من الهجمات الإرهابية المتزامنة والمنسقة شملت عمليات إطلاق نار جماعي وتفجيرات إنتحارية وإحتجاز رهائن حدثت مساء يوم 13 نوفمبر 2015 في العاصمة الفرنسية باريس.

وبالرغم من تتالي العمليات الإرهابية التي عاشتها تونس خلال سنة 2015، فقد شهد الوضع الأمني تحسنا ملحوظا بفضل مجهودات الوحدات الأمنية والعسكرية التي نجحت في التصدّي للمحاولات الرامية لزعزعة الأمن الوطني والمسّ من سيادة الدولة على غرار ما شهدته منطقة بن قردان في الفترة الأخيرة وهو ما يبرهن على جاهزية قواتنا الأمنية والعسكرية وقدرتها على التصدي للإرهاب.

وفي خضم مجمل الأحداث السياسية التي عرفتها البلاد، جاءت **جائزة نوبل للسلام الممنوحة في سنة 2015 إلى الرباعي الراعي للحوار** بين الفرقاء السياسيين لتتوّج ما سمي من قبل لجنة نوبل للسلام "بالعملية السياسية البديلة والسلمية" التي نجحت بفضل الحوار والتوافق في انتشال البلاد من المصير المجهول وجعلت من تونس نموذجا للانتقال الديمقراطي السلمي.

2. الانطلاق في المسار الإصلاحي

2.1 الاصلاحات في الميدان التربوي والثقافي

تم خلال السنوات المنقضية إقرار جملة من الإصلاحات شملت في الآن ذاته المجالات التربوية والثقافية.

ففيما يتعلق **بالقطاعات التربوية** تم إحداث **لجنة مشتركة للتنسيق** والتكامل على مستوى المسائل ذات العلاقة **بإصلاح قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني** لتتولى بلورة الإجراءات الكفيلة بتامين الانسجام بين مشاريع الإصلاح والتطوير والتجديد في المجالات المشتركة وذلك قصد إرساء منظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية واقتراح السبل الأنجع لانجازها ومتابعة تنفيذها.

ومن ناحية أخرى، تكثّفت الجهود من أجل ترشيد حوكمة **التعليم العالي** من خلال **تعزيز استقلالية الجامعات** وتعميم عقود البرامج والتصرف حسب الأهداف على المؤسسات الجامعية وإضفاء المزيد من المرونة على إجراءات التصرف المالي داخلها والسعي إلى إرساء **علاقة شراكة بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية**. كما تم دعم آليات رصد ومتابعة الخريجين ومدى إندماجهم في سوق الشغل واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعديل المسارات التكوينية وبرامج التكوين لتفادي الإخلالات الممكنة بين مُخرَجات جهاز التعليم، من ناحية، والإستجابة لمتطلبات سوق الشغل، من ناحية أخرى.

أما في مجال التكوين المهني فقد تمت بلورة **خطة لإصلاح منظومة التكوين المهني** تؤسس لرؤية شاملة لتنمية الموارد البشرية وتمكن من تطوير حوكمة هذا القطاع بما يضمن جودة خدماته لفائدة الفرد والمؤسسة والجهة.

وبالتوازي، تواصل العمل من أجل تحسين جودة نظام **التعليم المدرسي** مع ضمان فاعليته صلب المنظومة التربوية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات المتمثلة أساسا في دعم مكتسبات التلاميذ خاصّة في اللغات والعلوم وتنظيم حوار وطني خلال سنة 2015 محوره الإصلاح المرتقب للمنظومة التربوية. وفيما يتعلق بمراجعة نظم التقييم المعتمدة ووتيرة الامتحانات الوطنية تم سنة 2015 حذف الأسبوع المغلق في الثلاثيتين الأولى والثانية والتخفيف من وطأة المراقبة المستمرّة بهدف معالجة مشاكل إهدار زمن التعلّم مع الاحتفاظ بالأسبوع المغلق في الثلاثية الثالثة وتغيير صيغته وذلك بالإضافة إلى **القيام خلال سنة 2015 بضبط شروط تنظيم دروس الدعم والدروس الخصوصية داخل فضاء المؤسسات التربوية العمومية.**

وحتى تضطلع الثقافة بدورها كأداة معرفية أساسية وكوسيلة لتكوين المواطن وغرس قيم الإعتدال والتفتح لديه وتنمية شعوره بالإنتماء وتأمين مشاركته الفاعلة في المسار التنموي، تم تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تطوير المنظومة القانونية للمؤسسات الثقافية ومزيد الإرتقاء بالإطار الترتيبي المنظم لعدد من الهياكل المركزية والجهوية المعنية بالنشاط الثقافي وتعزيز منظومة التصرف في حقوق التأليف والحقوق المجاورة. كما تم **إحداث مؤسسات جديدة منها المركز الوطني للسينما والصورة سنة 2015** والمؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية

والفنية وإصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بتنظيم تدخل **صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني**.

وبالتوازي ارتكزت الجهود خلال سنة 2015 على تدعيم مقومات العمل الثقافي عبر **تأهيل فضاءات التنشيط الثقافي بالجهات الداخلية** ومزيد حفز قوى الإبداع ومواصلة الإحاطة بالمبدعين والمثقفين **بالترفيع في الجراية الشهرية للمنضوين منهم تحت نظام التغطية الإجتماعية الخاص بالفنانين والمبدعين**.

وبالنظر للأهمية التي تكتسيها حقوق الملكية الأدبية والفنية كعامل محفز للإبداع وضامن لحقوق المبدع سجلت الفترة المنقضية إيلاء عناية متزايدة بهذا الجانب تجسمت من خلال تعزيز **منظومة الحماية والتصرف في حقوق التأليف** بإحداث مؤسسة تعنى بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتطوير مستوى إنفاذ حقوق التأليف عبر مراجعة قواعد إستغلال المصنفات وتحسين مردود عائدات الحقوق المتأتية من هذه المصنفات.

إلا أنه وعلى الرغم من هذه النتائج والإصلاحات، تبقى **مشاركة التلاميذ في مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية دون المستوى المؤمل** وهو ما يقتضي، بالتالي، دعم هذا المجال وتطويره.

وعلى صعيد آخر، يتعين التذكير بأن الدستور الجديد لسنة 2014 ترجم بوضوح تمسك الشعب التونسي بتعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال وبالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية.

وعملا على تأصيل الناشئة في هويتها العربية الإسلامية وتجذيرا لمقومات الإنتماء الوطني وتأكيدا على أن الدولة هي الراعية للدين والكافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية والضامنة لحياد المساجد ودور العبادة مع النأي بها عن كل أشكال التوظيف السياسي، عملت الدولة على **ارساء جملة من البرامج الرامية الى تيسير إقامة الشعائر الدينية** وصون القيم الروحيّة ودرء أخطار التطرّف والغلو وذلك علاوة على دورها في الحفاظ على ركائز الشخصيّة الحضارية التونسيّة لا سيما عبر حماية المقدسات ونشر قيم الاعتدال والتسامح والتفتح على الحضارات.

ولمجابهة التكفير والتحريض على الكراهية والعنف والتطرف إنصرف العمل خلال الفترة الماضية إلى **الإحاطة بالإطارات الدينية** من سلك التفقّد والإرشاد الدّيني والمكلّفين بالإمامة والقائمين بشؤون المساجد وضبط البرامج المتعلّقة بإنتدابهم والتعهّد بتكوينهم.

وترشيدًا للخطاب الديني تم العمل على **النهوض بالإعلام الديني وتطويره** إلى جانب تنظيم مواسم الحج والعمرة بصفة عادية وبالتنسيق مع الوزارات المعنيّة. وبالتوازي تم تأطير التونسيين بالخارج من الوجهة الدينية حفاظا على هويتهم من عوامل الطمس والاستيلاب ودعمًا لصلتهم بالوطن والعمل على توثيق أواصر التعاون مع الدول والهيئات والمنظمات الإسلامية.

2.2 الإصلاحات في ميدان الخدمات الاجتماعية

يعدّ **العقد الإجتماعي** المبرم بين الحكومة والأطراف الإجتماعية يوم 14 جانفي 2013، من أهم الإنجازات في المجال الإجتماعي حيث أكد هذا العقد على ضرورة إرساء منوال مجتمعي وتنموي جديد يكفل تنشيط الدورة الإقتصادية وخلق الثروات ومواطن الشغل اللائق في كل الجهات والتوزيع المحكم والعادل لثمار التنمية بين مختلف شرائح المجتمع ومراعاة التوازن والتمييز الإيجابي بين الجهات بما يضمن التماسك الإجتماعي ويوفر ظروف عيش ملائمة لمختلف شرائح المجتمع في كنف احترام حقوق الإنسان الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن العقد الإجتماعي يحتوي على 5 محاور أساسية انبثقت عنها 5 لجان فرعية: لجنة النمو الإقتصادي والتنمية الجهوية ولجنة سياسات التشغيل والتكوين المهني ولجنة العلاقات المهنية والعمل اللائق ولجنة الحماية الإجتماعية ولجنة مأسسة الحوار الإجتماعي. وتبعا لذلك شهدت سنة 2015 إعداد مشروع قانون لإحداث المجلس الأعلى للحوار الإجتماعي الذي تضمنه العقد الاجتماعي وإحالته على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة.

كما تم خلال سنة 2015 الشروع في إرساء **مقاربة جديدة للتصرف في برامج المساعدات الاجتماعية** لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل تتمثل في وضع بنك معطيات متطوّر وديناميكي حول هذه العائلات.

وفي مجال **التغطية الإجتماعية** وبالنظر إلى العجز الهيكلي الذي تشهده أنظمة التقاعد في القطاع العمومي والذي يرجع بالأساس إلى **العوامل الديمغرافية** المتمثلة خاصة في تراجع المؤشر الديمغرافي[1]، تم خلال سنة 2015 إعداد مشروع قانون للترفيع الإختياري في سنّ التقاعد. ويندرج هذا المشروع في إطار الإجراءات العاجلة التي من شأنها أن تحد من **تفاقم عجز أنظمة التقاعد لاسيما في القطاع العمومي** في إنتظار الإصلاح الهيكلي الذي ستشهده منظومة الحماية الإجتماعية في مجملها.

[1] عدد المشتغلين المنخرطين مقارنة بالمنتفعين بجرايات التقاعد والعجز والأرامل.

كما تم، على مستوى **القطاع الصحي**، إحداث الهيئة الوطنية للإعتماد في المجال الصحي وإرساء منظومة إستشفائية للتقييم الطبي الإقتصادي على أساس المجموعات المتجانسة للأمراض والشروع في إحداث وكالة وطنية للمنتوجات الصحية تشرف على سلامة المنتوجات الصحية وتوحد أجهزتها بما في ذلك منتوج الدواء إضافة إلى **تنظيم المرحلة الأولى من الحوار المجتمعي حول السياسات والإستراتيجيات والبرامج الصحية**.

وفيما يتعلق **بالمرأة والأسرة** شهدت الفترة المنقضية **إحداث مندوبيات جهوية لشؤون المرأة والأسرة بجميع الولايات** وإرساء شبكة النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص تعنى بإدماج مقاربة النوع الإجتماعي في التخطيط والبرمجة. كما تم سنة 2015 تفعيل **الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة** وإحداث **مركز الرعاية النفسية للنساء ضحايا العنف** وذلك إلى جانب إمضاء إتفاقية لتنفيذ برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والذي يرتكز على مأسسة النوع الإجتماعي ودعم التمكين الإقتصادي والسياسي للمرأة والتصدي للعنف المبني على النوع الإجتماعي.

كما شهدت سنة 2015 الشروع في وضع **برنامج وطني لبعث المشاريع النسائية** ودفع المبادرة الإقتصادية النسائية وذلك بهدف التقليص من نسبة البطالة المرتفعة مقارنة بالرجل خاصة في صفوف صاحبات الشهائد العليا لا سيما بالمناطق الداخلية، وذلك علاوة على إعداد إطار ترتيبي يتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

وفي مجال الأسرة تم خلال الفترة المنقضية إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث مراكز التوجيه والإرشاد الأسري وضبط مهامها ومشمولاتها ومشروع أمر يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لهذه المراكز ومشروع أمر يتعلق بإحداث مركز التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن.

ومن ناحية أخرى، تم سنة 2015 **إصدار القانون المتعلق بتمكين الأم من استخراج جوازات ووثائق سفر أبنائها دون وجوب الحصول على ترخيص من الأب.**

2.3 الإصلاحات الاقتصادية

شهدت الفترة السابقة تتالي الإصلاحات الهيكلية الرامية بالأساس إلى تطوير رؤية وطنية **للحوكمة والوقاية من الفساد بهدف تكريس قيم النزاهة والمساءلة.**

وتضمنت الإصلاحات بالخصوص **تحسين الشفافية** خاصة عبر **مزيد تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية** إلى جانب بلورة **خطة عمل وطنية لشراكة الحكومة المفتوحة**. والجدير بالذكر أن تونس تحصلت سنة 2015 على **جائزة شراكة الحوكمة المفتوحة لإفريقيا**.

كما شهدت الفترة الأخيرة **المصادقة على قانون النفاذ إلى المعلومة** الذي يهدف إلى ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ للمعلومة التي بحوزة الهياكل العمومية وذلك بغاية تحقيق الشفافية والمساءلة في القطاع العمومي.

واعتبارا لأهمية تحسين مناخ الأعمال لتنشيط الاستثمار الخاص واستحثاث المبادرة الخاصة تم اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف تطوير وتعصير الإطار التشريعي والترتيبي **لقانون الصفقات العمومية**. كما تم العمل على تطوير مضمون **المجلة الجديدة للاستثمار** خلال سنة 2015 بعد أن تم سحبها من المجلس الوطني التأسيسي في ماي 2014. ومن أهم الإضافات الجديدة لهذه المجلة التي تم تضمينها في نسخة 2015 كخطوة أولى مهمّة لمزيد تحرير النفاذ إلى السوق وتنمية التنافسية بهدف تشجيع المؤسسات على إحداث عدد أكبر من مواطن الشغل والتقليص من الفوارق بين الجهات وتكريس مبدأ التمييز الايجابي علاوة على اعتماد حوكمة جديدة للاستثمار وتوفير الضمانات الأساسية للمستثمر الوطني والأجنبي.

وتكريسا لدور السياسة الجبائية كأداة لتحفيز الاستثمار وتكريس العدالة الاجتماعية فقد تم الشروع في **إصلاح شامل للمنظومة الجبائية** بهدف تكريس العدالة الجبائية وتخفيف العبء الجبائي وتبسيط الإجراءات وتيسير تطبيقها إضافة إلى تعصير الإدارة الجبائية.

وانطلاقا من دور **الديوانة** في تطوير التجارة الخارجية ومقاومة التهريب والتجارة الموازية، تم الشروع في إعادة بناء هذا الجهاز بهدف تعصيره حيث تم ضمن قانون المالية لسنة 2016 التخفيض في عدد المعاليم الديوانية المستوجبة عند **توريد المواد الأولية والمواد نصف المصنعة** والتجهيزات الصناعية من **7 نسب إلى نسبتين (0% و20%)** قصد دعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني إلى جانب تبسيط إجراءات التوريد مع التقليص من الرخص الإدارية أو التحجيرات أو المراقبة الفنية التي تغذي ظاهرة التهريب.

كما شهدت السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات الرامية إلى **المحافظة على الأسس المالية للقطاع المالي والمصرفي** من خلال تطوير الإطار القانوني والترتيبي للنشاط المصرفي وفقا للقواعد والمعايير الدولية. وتركزت الاصلاحات بالخصوص حول منظومة **التمويل الأصغر** والتأمين **وإعادة هيكلة البنوك العمومية في سنة 2015** بما من شأنه تعزيز أسسها المالية وتطوير منظومة حوكمتها، فضلا

عن العناية بحوكمة القطاع المصرفي مع التركيز على القانون الجديد المنظم للبنك المركزي التونسي قصد تدعيم استقلاليته وإكسابه مزيدا من النجاعة والفاعلية الذي تم اقتراحه على مجلس نواب الشعب أوائل 2016.

هذا واتسمت أيضا سنة 2015 باستحثاث نسق الإصلاحات الكبرى لا سيما المصادقة على **قانون الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص** الذي سيمكن من تغطية الاحتياجات المتزايدة لتمويل الاستثمارات العمومية في ظل تقلص هامش تحرك ميزانية الدولة. ويهدف هذا القانون بالأساس إلى تكريس النجاعة والجودة في إدارة الأموال العمومية مع التحكم في كلفة انجاز المشاريع وتقاسم المخاطر بين القطاعين العمومي والخاص إلى جانب الاستفادة من القدرات الابتكارية والتجديدية للقطاع الخاص لتحسين جودة الخدمات المتاحة للمواطن.

وفي مجال **المنافسة والأسعار**، شهدت سنة 2015 أيضا المصادقة على القانون الجديد الذي سيمكن من تأسيس مناخ تنافسي سليم في السوق المحلية يساهم في جلب المستثمرين الأجانب ومزيد تطوير تنافسية المؤسسات الوطنية.

كما اتسمت سنة 2015 **باستحثاث نسق إنجاز المشاريع العمومية المعطلة** من خلال القيام بزيارات ميدانية من قبل أعضاء الحكومة إلى كافة الولايات وعقد مجالس وزارية مضيقة في الغرض أبرزت العديد من الإشكاليات والتي من أهمها الإشكاليات العقارية. وقد مكنت هذه الإجراءات من **الترفيع في القيمة المالية للصفقات العمومية الجديدة المبرمة سنة 2015 بنسبة 76% مقارنة بسنة 2014.**

وبالتوازي، تكثفت الجهود في سبيل مزيد تطوير السياسات التجارية خاصة في اتجاه تعميق الاندماج على المستويين الإقليمي والدولي من خلال تدعيم علاقات التعاون مع الاتحاد الأوروبي عبر الاستغلال الأمثل لمرتبة الشريك المتميز **والانطلاق في المشاورات بعنوان اتفاقية للتبادل الحر الشامل والمعمق** وهو ما من شأنه أن يدعم تنافسية الاقتصاد.

3. الإنجازات

3.1 الأداء المؤسساتي والحوكمة الرشيدة

اتسمت الفترة الأخيرة بضعف الأداء المؤسساتي وهو ما يتجلى من خلال **غياب مقومات الحوكمة** الرشيدة من شفافية ومساءلة وحسن تصرف في الموارد المالية والاعتماد على البعد التشاركي في إدارة الشأن العام وحسن أداء المنظومة القانونية مما تسبب في **محدودية نجاعة السياسات الاقتصادية**

وعدم تفعيل آليات الرقابة والإقلات من المحاسبة **وتفشي الفساد في قطاع الأعمال وبعض الأوساط الإدارية**.

وفي بعدها الحقوقي، تميزت المنظومة المؤسساتية بوجود نقائص كثيرة في منظومة العدالة خاصة في المادة الجزائية لتكريس الحق في محاكمة عادلة ونقائص في التطبيق والتمتع الفعلي بالحقوق في شموليتها وبالأساس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة في الجهات الداخلية نظرا لمحدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

كما تشمل هذه النقائص مسألة **إدراج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية** والبرامج القطاعية للحكومة، هذا إلى جانب ضعف نسق تنزيل ما جاء في الدستور من حقوق وحريات أساسية على أرض الواقع والتطبيق باعتبار تعارض بعض القوانين القائمة وعدم ملاءمتها مع أحكام الدستور والتزامات تونس في إطار المعاهدات الدولية.

وبالرغم من مصادقة تونس على عدد من الاتفاقيات الدولية الهامة المتعلقة بمجال حقوق الإنسان ومراجعة وإصدار نصوص تشريعية **لتعزيز الحقوق والحريات** وإحداث الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، فإنه لا تزال هناك عديد النقائص التي يجب العمل على تلافيها مستقبلا ومنها بالخصوص التأخير المسجل في تقديم التقارير الدورية في مجال حقوق الإنسان للهيئات الدولية والإقليمية والانتهاكات الخطيرة والهامة لحقوق الإنسان خاصة بعنوان التجاوزات في المجال الجزائي نظرا لثغرات ونقائص في التشريع وآليات الرقابة وفي المنظومة السجنية بحكم **ضعف الإمكانيات والموارد لتأمين ظروف مقبولة للمساجين** تحفظ الكرامة الإنسانية وتسهل اندماجهم في المجتمع.

3.2 الأداء الاقتصادي

3.2.1 منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية

أدت السياسات التنموية المعتمدة إلى **تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.5% خلال الفترة 1984-2010** وهو مستوى، وإن يعتبر مرتفعا نسبيا مقارنة بالبلدان المنافسة، إلا أنه يتضمن عديد الهشاشات باعتبار **عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات** وعدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية خاصة منذ أواخر التسعينات.

واعتبارا للطابع الاستثنائي لفترة الانتقال الديمقراطي وخاصة تراجع النشاط في عدد من القطاعات الحيوية، **انحصر معدل النمو في حدود 1.5% خلال الفترة 2011-2015** مما أدى إلى تباطؤ نسق

تطور الدخل الفردي خلال هذه الفترة ليبلغ 640 7 دينار سنة 2015 وهو مستوى يبقى متدنيا مقارنة بعديد البلدان الصاعدة.

تطور الناتج المحلي الإجمالي

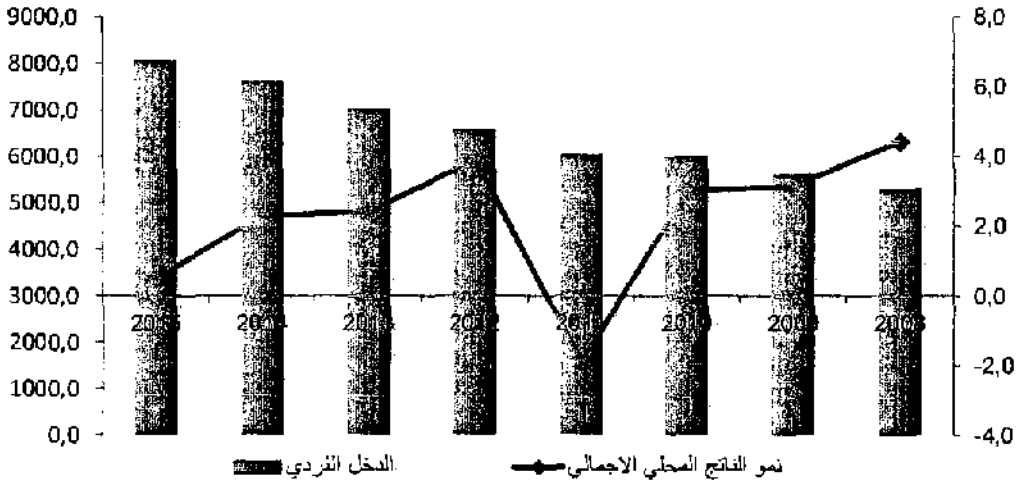

أمّا في ما يخصّ النسيج الإنتاجي، فقد أدت السياسات المعتمدة منذ السبعينات ثمّ في أوائل التسعينات على مستوى **الصناعات المعملية** والمتمثلة في التوجه نحو التصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية وتدعيم مساهمتها في النمو وفي المجهود التصديري حيث **تطورت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل 18% سنويا** خلال الفترة 2000-2015 واستأثرت بأكثر من نصف الصادرات تقريبا خاصة فيما يتعلق بأنشطة صناعة مكونات السيارات والطائرات.

وبالتوازي ساهم تطور قطاعات السياحة والتجارة والنقل والاقتصاد الرقمي خلال السنوات الأخيرة في ظهور أنشطة جديدة **للخدمات** وتعزيز نسبي لاندماج تونس في سلاسل القيمة المضافة وهو ما تجلى بالخصوص من خلال الارتقاء بحصة الخدمات إلى حدود 62% من الناتج سنة 2015 مقابل 48% سنة 1990.

هيكلة الناتج المحلي الإجمالي

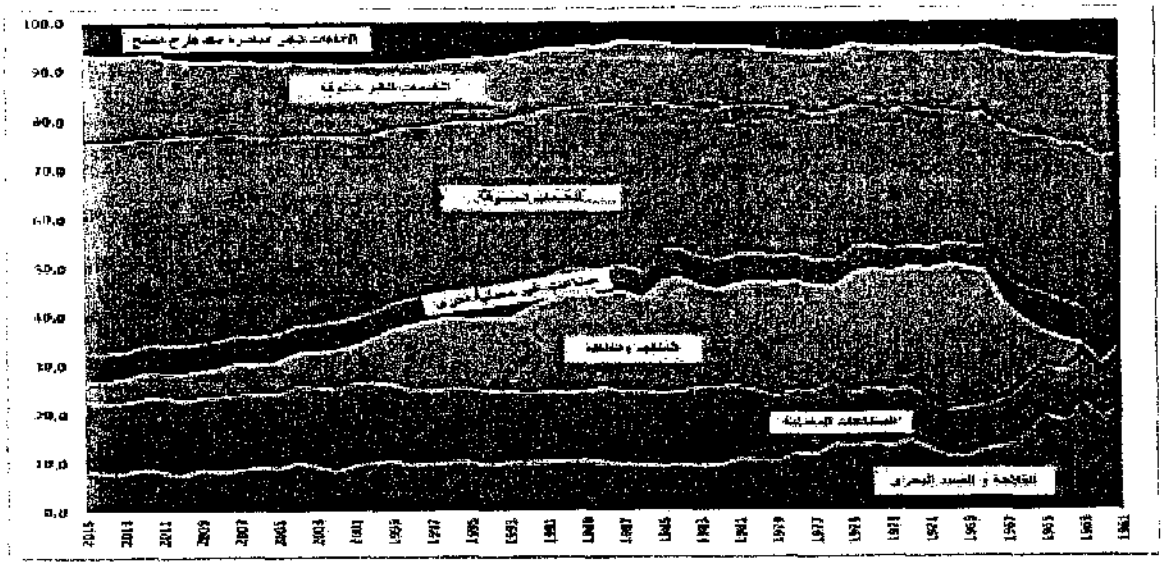

إلاّ أنّ هذه الانجازات، على أهميتها، لم تمكّن من الارتقاء بمؤشرات التنمية إلى المستوى المأمول حيث برزت منذ سنة 2000 **بوادر هشاشة منوال التنمية** الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة إذ اعتمد على **قطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة** تقوم أساسا على الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة وبالتالي فإن النمو كان إلى حدّ كبير ناتجا عن تراكم كمّي لعوامل الإنتاج دون تطور ملحوظ في إنتاجية هذه العوامل.

وتتأكد محدودية هذه النتائج كذلك على مستوى التوزيع بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات المصدرة حيث أدت **الحماية المكثفة للسوق الداخلية** والتي تجلت من خلال إخضاع حوالي 50% من الأنشطة الاقتصادية لرخص أو كراسات شروط، من جهة، وضعف اندماج الصادرات الصناعية، من جهة أخرى، إلى تطور **اقتصاد ريعي** وما يتضمنه من إخلال بقواعد المنافسة النزيهة والكفاءة الاقتصادية.

ويتبين من خلال هيكلة منظومة الإنتاج الارتفاع المتواصل لمخزون البطالة باعتبار **عدم ملاءمة العرض التشغيلي** مع هيكلة واختصاصات طالبي الشغل وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا. ويتجلى ذلك من خلال ارتكاز حوالي **77% من اليد العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة** والتي تتميز بضعف الأجور. وفي المقابل، فإن مساهمة قطاع الخدمات وخاصة منها الخدمات المالية والنقل والاقتصاد الرقمي التي تتميز بقيمة مضافة عالية وقدرة هامة على إحداث مواطن الشغل مع مستوى تأجير مرتفع قد انحصرت في حدود 7.7% من مجموع اليد العاملة المشتغلة.

وعلى الرغم من الضغوط المسلطة على سوق الشغل من جرّاء تدفق طالبي الشغل فإن هذه **الطاقات الشبابية** تمثل فرصا إضافية يجدر توظيفها لخدمة المسار التنموي متى توفرت لها الأرضية الصلبة والإطار الملائم لتثمين قدراتها وإذكاء روح المبادرة لديها والتعاطي معها على أساس أنها تشكل جزءا من الحل ولا تعد مشكلا في حد ذاتها بل تساهم إلى حد بعيد في تجسيم الأهداف الوطنية وفي تكريس المقاربة الإنمائية المدمجة والمستدامة.

تطور نسبة البطالة

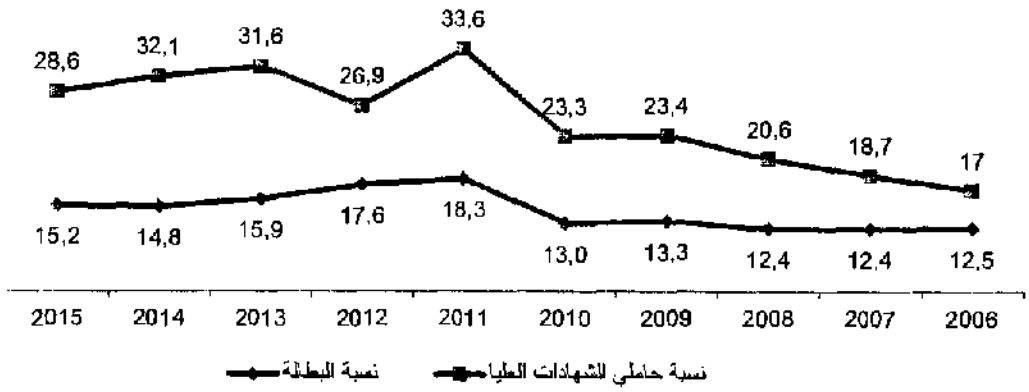

3.2.2 مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي

حظي الاستثمار بعناية موصولة تجلت من خلال تعدد وتنوع السياسات والإجراءات المعتمدة للارتقاء بالمجهود الاستثماري إلى مستويات تسمح ببلوغ الأهداف التنموية.

فعلى مستوى **الاستثمار العمومي**، تميزت السياسات المتبعة بتصويب تدخلات ميزانية الدولة نحو توفير البنية الأساسية التحتية حيث بلغت **نسبة الاستثمارات العمومية خلال التسعينات ما يناهز 8%** من الناتج المحلي الإجمالي **وتراجعت إلى حدود 6% من الناتج خلال فترة ما قبل الثورة**. وبالتوازي، ساهمت مختلف الإجراءات والتدابير المعتمدة لاستحثاث المبادرة الخاصة وبعث المشاريع في نمو **الاستثمار الخاص** الذي ناهزت حصته 57.2% من إجمالي الاستثمار سنة 2010 إلى جانب التوفق في تعبئة حجم هام من **الاستثمارات الخارجية المباشرة** وتوجيهها نحو قطاعات جديدة وواعدة خاصة في مجال مكونات السيارات والطائرات وتكنولوجيات الاتصال مما أدى إلى استقطاب عديد المؤسسات العالمية وانتصابها بالجهات الداخلية.

توزيع الاستثمار

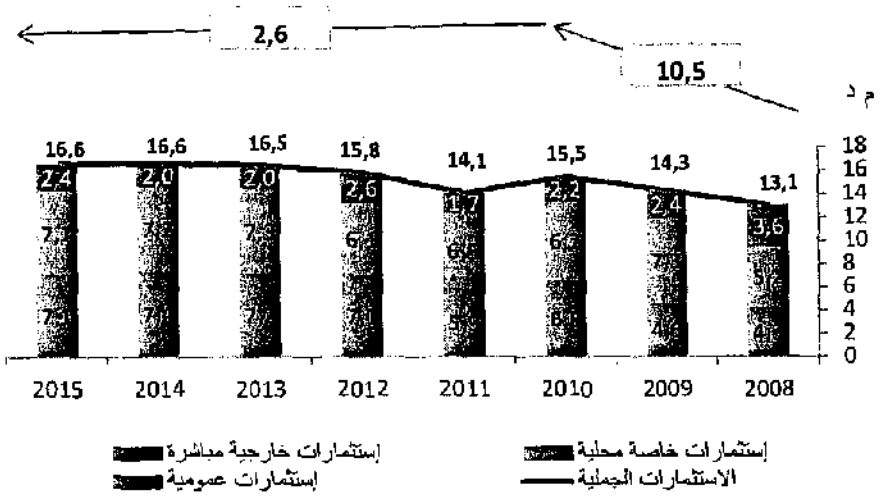

ومن البديهي أنه في نطاق نظام استيرادي تغيب فيه الحوكمة الشفافة، لم يكن الاستثمار الخاص دوما منفتحا للتنافس الطبيعي في السوق واتجه في العديد من المشاريع المعتمدة على الاقتصاد الريعي.

كما يعد **ضعف الحوكمة وتفشي الفساد** والممارسات المخلة بقواعد المنافسة من أهم المخاطر الهيكلية التي تعيق المبادرة الخاصة وتتسبب في إهدار العديد من الفرص الاستثمارية. ويتجلى ذلك من خلال **ضعف الشفافية** وقلة التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار وتعقد الإجراءات الإدارية.

وقد أدى **تنامي ظاهرة التجارة الموازية** إلى انعدام التوازن في السوق وعدم تكافؤ الفرص بين مختلف المتدخلين مما أثر سلبا على موارد الدولة واحترام قواعد المنافسة النزيهة وتنافسية المؤسسات الاقتصادية المهيكلة ومثّل عائقا حال دون تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد وإحداث مواطن الشغل باعتباره يقتصر على توفير مواطن شغل هشة تتطلب مهارات محدودة. ويعود تطور التجارة الموازية إلى **وجود فوارق هامة في مستويات الدعم والجباية مقارنة مع دولتي الجوار** خاصة فيما يتعلق بالرسوم والأداءات والمراقبة الفنية عند التوريد. ولئن تشير بعض الدراسات إلى ضعف حصة التجارة الموازية من الحجم الجملي للتجارة التونسية إلاّ أنها تمثل أكثر من نصف التجارة البينية الرسمية مع دولتي الجوار. كما **أبرزت هذه الدراسات أن المحروقات المتأتية** من التهريب عبر الحدود البرية **تمثل قرابة 20% من الاستهلاك الوطني.**

وتمثل النقائص المسجلة على مستوى البنية الأساسية وخاصة منها **الخدمات اللوجستية** عائقا رئيسيا أمام تطور استثمارات القطاع الخاص وهو ما حال دون تسريع نسق بعث المشاريع الجديدة في مختلف الجهات إلى جانب **تعدد وتشعب المسائل العقارية**.

أمّا على مستوى التمويل، فتتمثل أهم الإشكاليات في **صعوبة النفاذ إلى التمويل البنكي ومحدودية مساهمة التمويل المباشر** عبر شركات وصناديق الاستثمار ذات رأس مال تنمية في تمويل الاقتصاد وعبر السوق المالية **ومحدودية خدمات الضمان والتأمين** بالمقارنة مع حاجيات المستثمرين علاوة على عدم ملاءمة النواتج المالية لقطاع التمويل الأصغر مع حاجيات السوق.

فعلى مستوى **القطاع المصرفي**، ساهم الظرف الاقتصادي الاستثنائي خلال الخماسية الأخيرة في بروز ضغوطات إضافية على القطاع حيث تفاقمت مديونية البنوك لدى البنك المركزي على السوق النقدية في ظل ضعف تعبئة الموارد مقارنة بتطور القروض.

أما فيما يتعلق **بقانون الصرف** فقد تميز الوضع بتعقد وتشعب القانون مما أثّر سلبا على مناخ الاستثمار بعلاقة مع تعدد نوعية الحسابات والعمليات البنكية بالعملات التي يصعب متابعتها إضافة إلى عدم تطابق مفهوم الإقامة للأشخاص الطبيعيين من الناحية الصرفية مع مفهومها من الناحية الجبائية فضلا عن غياب المرونة اللازمة عن الإطار التشريعي الخاص بالاقتراض الخارجي وغياب آليات جديدة للأدوات المشتقة لتغطية مخاطر أسعار الفائدة وتقلب أسعار الطاقة والمواد الأولية.

هذا ويبقى نشاط **السوق المالية** ومساهمتها في تمويل الاقتصاد دون المأمول بالنظر إلى ضعف نسبة رسملة السوق من الناتج بالعلاقة مع ضعف الطلب المؤسساتي نتيجة عدم ترسخ ثقافة اقتراضية سليمة تعتمد على التمويل المباشر وصعوبة توفر مقاييس اللجوء إلى السوق المالية لدى الشركات الصغرى والمتوسطة.

ولقد تفاقمت حدة هذه الصعوبات خلال فترة الانتقال الديمقراطي بسبب **انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية والاجتماعية التي** أثرت على استقطاب الاستثمارات الجديدة وأدت إلى تقلّص نشاط عدد من المؤسسات.

ونتيجة لذلك **تواصل تراجع ترتيب تونس** في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي والذي يعنى أساسا بمتابعة الممارسات المعتمدة والإطار القانوني لبعث المشاريع في مجالات الديوانة والجباية والمنافسة والصفقات العمومية والتراخيص والوضع العقاري والنظام المصرفي والوضع الأمني والمناخ الاجتماعي، مع الإشارة أن تونس أحرزت سنة 2015 تقدما بمركز في هذا الترتيب.

وفي الجملة، فقد أدت هذه العوامل إلى تراجع **نسبة الاستثمار من الناتج من 24.6% سنة 2010 إلى 19.4% سنة 2015** وتقلّص **نسبة الاستثمار الخاص من 14.1% من الناتج سنة 2010 إلى 11%**. كما بلغت نسبة **الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج 2.8% سنة 2015** وهي نسب تعتبر ضعيفة مقارنة بالدول المشابهة.

3.2.3 التوازنات المالية

لقد كان التحكم في التوازنات المالية الكبرى من أبرز ما ميز النتائج الاقتصادية خلال الفترات السابقة والتي ساهمت بقسط وافر في **تحسين تصنيف تونس من قبل الهيآت العالمية** إلى موفى سنة 2010 حيث استقر العجز الجاري في حدود 2.7% من الناتج وبلغ عجز ميزانية الدولة 3% وإن ساهم **الحجم المتواضع لنفقات التنمية** بقسط وافر في ذلك. هذا ولم يتجاوز ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك معدل 3.3% خلال العشرية 2000-2010.

وتجدر الإشارة إلى أن تونس برهنت على قدرة هامة على **الإيفاء بتعهداتها الدولية** وعدم اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية رغم تواتر الأزمات الاقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية ورغم صعوبة ودقة الفترة الانتقالية. وقد ساهم ذلك بقسط وافر في تدعيم مصداقيتها لدى الأوساط العالمية والتي تجلت من خلال **الدعم المالي غير المسبوق** الذي حظيت به خلال هذه الفترة. وللتذكير فقد كانت تونس أول بلد إفريقي وعربي يتمكن من النفاذ إلى السوق المالية العالمية سنة 1994 بعد أن تم إدراجها ضمن تصنيف وكالات الترقيم العالمية خلال نفس السنة.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي فإن حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي سادت خلال السنوات القليلة المنقضية ساهمت في تسجيل اخلالات هامة على ممستوى التوازنات برزت من خلال **التوسع غير المسبوق للميزان التجاري** جراء ارتفاع الواردات بنسق أرفع من نسق تطور الصادرات وتواصل **تدهور الميزان الطاقي**. ولئن يفسر هذا الوضع بالاضطرابات الاجتماعية التي طالت بعض المؤسسات المصدّرة وبانخفاض صادرات **قطاعات هامة كالفسفاط والصناعات الكيميائية** والعائدات السياحية نتيجة قلّة الاستقرار والتداعيات الهامة للوضع الجيوسياسي في المنطقة وكذلك الأحداث الارهابية الأخيرة فهو يعود أيضا إلى تفاقم **الاخلالات الهيكلية وضعف تنوع وجهات التسويق**.

أما فيما يتعلق بالمبادلات الخارجية فقد تميز الوضع **بضعف تنوع الأسواق الخارجية وضعف** التموقع بالصفة الكافية ضمن الحلقات ذات القيمة المضافة العالية والإنتاجية المرتفعة في هذه السلاسل.

وتتمحور الإشكالات الهيكلية لسياسة التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة حول **غياب إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات** وضعف القيمة المضافة للمنتجات الموجهة للتصدير المركزة على المناولة وكذلك العجز الهيكلي للميزان التجاري وسيطرة النظام الكلي على الصادرات وتركز المبادلات على عدد محدود من القطاعات والأسواق **حيث تستأثر المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بأكثر من 80%** من مجموع المبادلات الخارجية لتونس. هذا بالإضافة إلى عدم ملاءمة محيط الأعمال مع مقتضيات النهوض بالتجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالتشريعات والممارسات الوطنية واللوجستية والتمويل والاتفاقيات التفاضلية وضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة في التجارة الخارجية.

ورغم التقدم في مسار الإصلاحات الهيكلية على غرار الانطلاق في تنفيذ البرنامج الثالث لتنمية الصادرات ومشروع تدعيم القدرة التنافسية للسلسلة القيمية لقطاع النسيج والملابس والإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة، فقد تراجعت نسبة **تغطية الصادرات للواردات من 74.5% سنة 2011 إلى 69.6% سنة 2015**. وتجدر الإشارة إلى أن مبيعات زيت الزيتون بلغت 892 1 م د سنة 2015 مقابل 490 م د سنة 2014 بعلاقة مع الصابة القياسية لهذا المنتوج مكنت من **التقليص من حدة العجز الجاري وحصره في حدود 8.9% من الناتج** مقابل 9.1% سنة 2014.

تطور مؤشرات الدين الخارجي للفترة 2005-2015

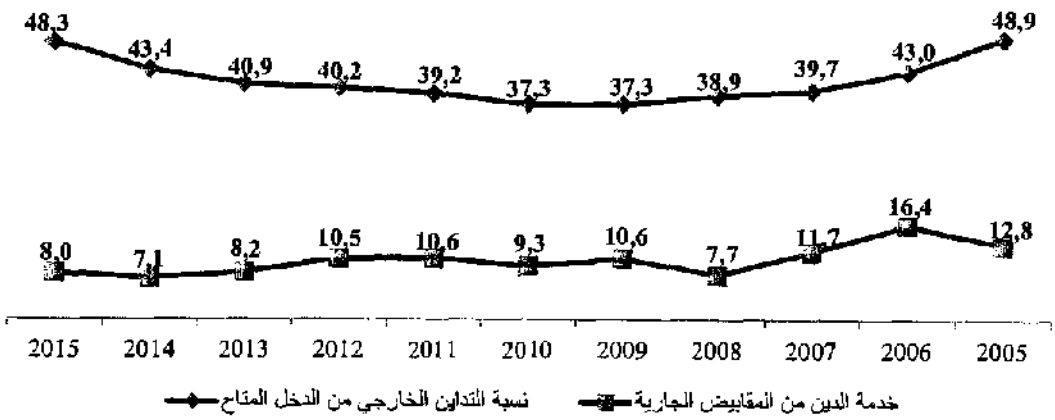

وفي مجال المالية العمومية، اتسمت الفترة 2011-2015 بضغوطات كبيرة على إثر انتهاج **سياسة توسعية لميزانية الدولة** سنتي 2012 و2013 حيث بلغ عجز الميزانية مستويات قياسية (6.9% من الناتج سنة 2013 مقابل 5.5% من الناتج سنة 2012 مقابل 1% سنة 2010) نتيجة للارتفاع غير المسبوق لنفقات التصرف **خاصة على مستوى نفقات الأجور والدعم** دون أن يصاحبه ارتفاع للموارد

الذاتية للدولة بالشكل الكافي **والزيادة الهامة في نفقات وزارتي الدفاع الوطني والداخلية** مما أثر سلبا على موارد التمويل وبالتالي توسع التداين العمومي.

ففيما يتعلق بموارد الميزانية، **تراجعت حصة المداخيل الجبائية** إلى حدود 65.8% من جملة الموارد خلال الفترة 2011-2015 مقابل 71% مسجلة سنة 2010 في حين بلغت حصة موارد الاقتراض معدل 23.1% من جملة الموارد خلال نفس الفترة مقابل 17.1% مسجلة سنة 2010.

وفي المقابل تم تسجيل اخلالات هامة على مستوى نفقات الميزانية نتيجة **الأثر المزدوج للزيادة القياسية في نفقات الدعم وفي كتلة الأجور**. ولقد أدى تطور كتلة الأجور (معدل 12.7% من الناتج خلال الفترة 2011-2015 مقابل 10.8% سنة 2010) ونفقات الدعم إلى ارتفاع نفقات التصرف لتبلغ 63.3% من جملة النفقات خلال الفترة 2011-2015 مقابل 55.9% سنة 2010 وهو ما **قلص** من هامش تصرف الدولة في مواردها الذاتية خاصة على **مستوى نفقات التنمية**.

وتبعا لذلك تجاوزت **نسبة التداين العمومي** عتبة الـ50% **لتبلغ 53.9%** سنة 2015 مقابل 40.7% سنة 2010 إضافة إلى ارتفاع خدمة الدين العمومي بمعدل 5% سنويا خلال الفترة 2011-2015 نتيجة لارتفاع نفقات فائدة الدين بمعدل 7.3% سنويا.

أما على مستوى المصادرة فقد تم التوفق في تعبئة موارد إضافية لميزانية الدولة بعنوان عمليات **التفويت في مساهمات الشركات المصادرة بلغت حوالي 1390.5 م د**. وفي المقابل تم تسجيل عديد الإشكاليات المتعلقة بعمليات المصادرة منها بالخصوص ضعف التنسيق بين مختلف الهياكل المكونة لمنظومة المصادرة إضافة إلى البطء في تنفيذ قرارات التفويت في المساهمات إلى جانب عدم البت في الشركات غير الجاهزة للتفويت فيها وغير المعنية بالتصفية.

تطور العجز الجاري وعجز ميزانية الدولة

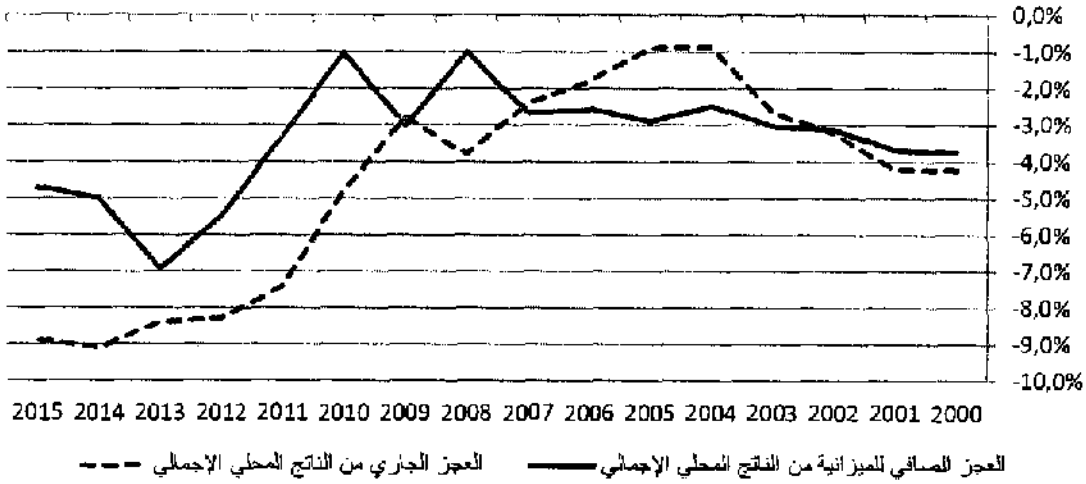

وكان لهذا الوضع الاستثنائي وخاصة تفاقم العجزين التوأمين **وتدهور مؤشرات المديونية** الأثر المباشر على تراجع الترقيم السيادي المسند لتونس من طرف الوكالات العالمية المختصة مما أدى إلى احتداد شروط النفاذ إلى السوق المالية العالمية وارتفاع نسب فائدة القروض الممنوحة لتونس.

كما عرفت سنوات 2011-2014 ارتفاعا ملحوظا في **المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك** فاق التقديرات وتجاوز عتبة الـ5.7% مما أثر مباشرة على القدرة الشرائية حيث تباطأ معدل تحسين القدرة الشرائية ليبلغ 1,7% سنويا خلال الفترة 2011-2014 مقابل 2% سنويا خلال الفترة 1990-2010.

ويعزى ارتفاع التضخم في تلك الفترة أساسا إلى **اضطراب مسالك التوزيع وتفاقم ظاهرتي التهريب والتجارة الموازية** إلى جانب ندرة العرض خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية الحساسة. ولئن تعددت وتنوعت الإجراءات التي تم اتخاذها للتحكم في تطور الأسعار خاصة على مستوى تكثيف الرقابة الاقتصادية وتعديل السوق إلاّ أن مفعولها ظل محدودا بالنظر إلى تعقد أسباب هذا الارتفاع وخاصة انخفاض سعر صرف الدينار إزاء الأورو والدولار الأمريكي بما يساهم في الزيادة الهامة في أسعار مدخلات الإنتاج.

والجدير بالذكر أنه **تسنى خلال سنة 2015 التحكم في مستوى التضخم في حدود 4.1%** خلال شهر ديسمبر بفضل مجمل الجهود المبذولة لضمان وفرة الإنتاج لبعض المواد الحساسة وتكوين المخزونات التعديلية إضافة إلى تنفيذ الإجراءات الرامية إلى التحكم في مسالك التوزيع والتقليص من التهريب والتجارة الموازية.

(%)	2009-2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العجز الجاري من الناتج	2.7	4.8	7.4	8.3	8.4	9.1	8.9
عجز الميزانية	2.8	1.0	3.3	5.5	6.9	5.0	4.7
التضخم (آخر الفترة)	3.3	4.6	3.9	5.9	5.7	4.8	4.1
سعر صرف الدولار (د ت)		1.433	1.408	1.562	1.625	1.700	1.950
سعر صرف الأورو (د ت)		1.897	1.958	2.008	2.160	2.253	2.200

3.2.4 تونس في محيطها الخارجي

شهد الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة بروز أنماط جديدة من الضغوط وأشكال متجددة من الأزمات سواء منها الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الأمنية اتسمت بتوسع رقعتها وصعوبة مواكبة نسقها ومدى تطورها إضافة إلى تنامي الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من توسع لبؤر التوتر والانتفاضات الشعبية وذلك إلى جانب استفحال ظاهرة التلوث وتفاقم الضغوط على المحيط.

ولقد أدى هذا الوضع إلى **مراجعة جذرية لدور ومسؤولية المنظمات الدولية** في استقراء الوضع وفي التنبه لمثل هذه الأزمات خاصة في مجال إدارتها وتطويق تداعياتها السلبية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد أدت هذه التحولات إلى تكريس **التوجه نحو أقطاب اقتصادية جديدة وفاعلة** ساهمت في تغيير جذري للخارطة الاقتصادية العالمية وفي إعادة توزيع موازين القوى وتوجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة.

كما أن تواصل الاضطرابات والتقلبات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي إفريقيا من شأنه أن يطبع الأداء الاقتصادي في المنطقة ككل خاصة بعنوان استقطاب الاستثمارات الخارجية وتطور النشاط السياحي الذي يُعتبَرُ من أهم القطاعات المحركة للنشاط الاقتصادي في المنطقة. كما كان **لتأزم الأوضاع الأمنية في ليبيا** تداعيات متفاوتة على استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في تونس.

وعلى المستوى الأمني، فإن خطر **التهديدات الإرهابية** ما زال متواصلا إضافة إلى تداعيات التطورات الجيوسياسي في المنطقة التي من شأنها أن تنعكس سلبا على تحقيق الاستقرار الأمني في تونس وعلى استرجاع الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين.

وبالتوازي، شهدت المبادلات التجارية تغيرات جوهرية تعزى أساسا إلى **التأثيرات الايجابية للثورة الرقمية والتقدم التكنولوجي** خاصة على مستوى تطوير آليات التواصل والتخفيض في كلفة النقل، إضافة إلى التحرير المتنامي للمبادلات والتحولات العميقة في أنماط الإنتاج. كما أفرزت الهيكلة الجديدة لسلاسل القيم الدولية فرصا إضافية للتبادل والمعاملات التجارية وأصبح التطور الاقتصادي مرتبطا بالانفتاح والاندماج الاقتصاديين من جهة والتموقع في مستويات متقدمة ضمن حلقات سلاسل القيمة الجديدة من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار لم ترتق **الدبلوماسية الاقتصادية** بعد إلى الأهداف المنشودة خاصة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيه الإمكانات البشرية والمادية لدى الجالية التونسية بالخارج نحو البلاد وذلك بالنظر إلى عدم مواكبة التواجد القنصلي التونسي بالخارج للتطور الكبير لعدد التونسيين المقيمين بالخارج الذي يمثل 10% من مجموع السكان.

كما كان **لغياب رؤية واضحة في الفترة الانتقالية لعلاقات تونس مع الخارج** وإستراتيجية مهيكلة لدفع وتعزيز التعاون الأثر المباشر على نشاط الدبلوماسية التونسية الذي كان تجاوبيا مع مجريات الأوضاع على الساحتين الوطنية والدولية فيما لا تزال هناك فرص كبرى لمزيد **حشد الدعم السياسي والمالي والاقتصادي** لتونس على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف بفضل **رصيد الثقة** لدى الدول الصديقة والشقيقة والهيآت والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك رغم التقدم في مستوى العلاقات الثنائية على غرار الارتقاء بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي إلى **مرتبة الشريك المميز** ومنح تونس صفة **حليف استراتيجي من خارج الحلف الأطلسي** عبر التوقيع على مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3.3 التنمية الجهوية

لقد ساهمت السياسات التنموية المتبعة خلال العقود الماضية في **تفاقم ظاهرة التفاوت التنموي بين الجهات** حيث تم اعتماد تمشي مركزي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية ولا يسمح باستغلال وتوظيف الثروات المتوفرة فيها وكذلك دون تشريك فعلي للمجتمع المدني والقطاع الخاص والهياكل المهنية على المستوى الجهوي والمحلي في بلورة التوجهات والسياسات التنموية.

وبالرغم من السياسة المعتمدة إلى موفى التسعينات والمتمثلة خاصة في توفير البنية الأساسية المتطورة والتدخلات في شتى الميادين الاجتماعية ذات العلاقة بتحسين ظروف العيش إلاّ أن الاستثمارات العمومية، على أهميتها، لم تمكّن من توفير الأرضية الاقتصادية الملائمة ولم تساهم بصفة ناجعة في **فك العزلة** عن بعض المناطق وخاصة الريفية منها ولم تيسّر ربط مواقع الإنتاج بالمراكز الحضرية

للمدن ومراكز الولايات وأيضا بالولايات الأخرى، وضلت عديد الجهات الداخلية تفتقر إلى بنية أساسية اقتصادية متطورة خاصة على مستوى النقل بالسكك الحديدية وشبكات الاتصال.

وبقدر ما يسمح به التكامل بين السياسات والاستثمارات العمومية ودور الاستثمار الخاص من خلق للثروات، إذ تعتبر الاستثمارات العمومية المؤثر الأول على محيط الأعمال بجوانبه المؤسساتية واللوجستية والبنية التحتية المهيكلة وعوامل جذب وتحفيز **للاستثمار الخاص**، فان هذا التوازن والتكامل لم يرتق إلى المستوى المأمول واتسم **بالاختلال** حيث بلغ معدل الاستثمارات العمومية بالمناطق الداخلية 705 3 دينار للفرد الواحد خلال الفترة 1992-2010 مقابل857 2 دينار بالمناطق الساحلية رافقه تفاوت عكسي في الاستثمارات الخاصة التي تبقى دون المطلوب بالمناطق الداخلية كما يتبين ذلك من خلال الرسمين التاليين :

معدل الاستثمار الخاص للفرد الواحد بالدينار (2011-2015)

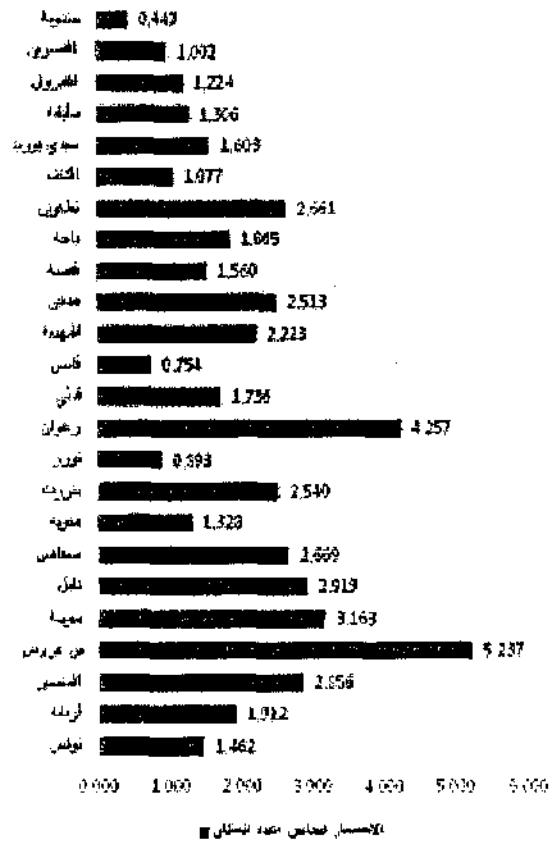

معدل الاستثمار العمومي للفرد الواحد بالدينار (2011-2015)

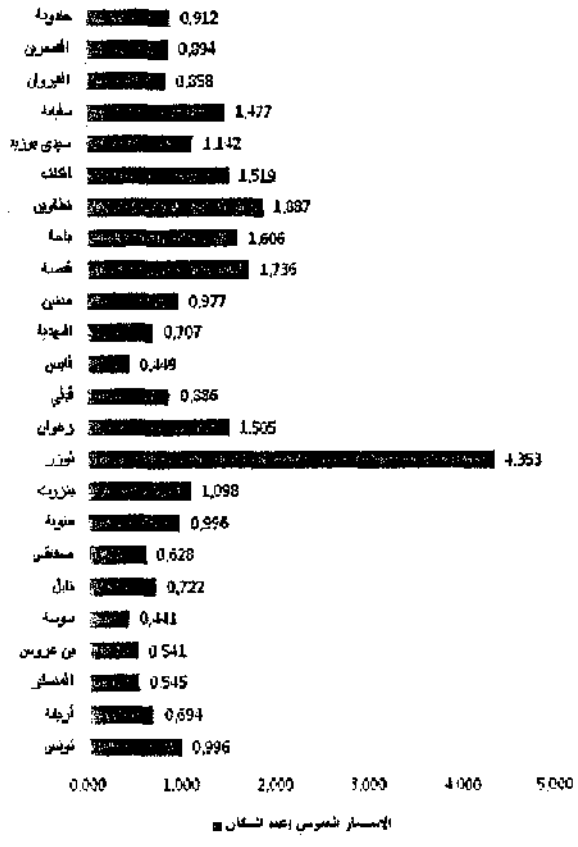

كما أن الاستثمارات العمومية لم تمكن من تطوير محيط الأعمال وجعله ملائما لتحفيز الاستثمار الخاص وإحداث المؤسسات حيث اتسمت الجهات الداخلية بضعف المبادرة الخاصة من جراء افتقارها إلى مقومات التنمية على مستوى البنية الأساسية كالطرقات والمواصلات والنقل وغيرها وإطار عيش

ملائم لجلب المستثمرين، وهو ما جعل نسبة الاستثمار الخاص بهذه الجهات لا ترتقي إلى المعدل الوطني رغم الامتيازات الواردة بمجلة التشجيع على الاستثمارات لفائدة مناطق التنمية الجهوية.

كما اتسم الوضع بجل المناطق الداخلية **بتواضع الإمكانيات المادية نتيجة ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية** ومحدودية الإقتراض ولإفتقار الإدارات الجهوية والمحلية إلى الكفاءات المهنية من ناحية العدد والإختصاص خاصة في مجال الإستشراف والتخطيط وتحليل المعلومات وتنفيذ ومتابعة المشاريع وهشاشة الخدمة البلدية أمام محدودية مداخيلها وتزايد مصاريف التسيير وعدم قدرتها على إنجاز المشاريع المتعلقة بالخدمات الأساسية في أغلب المناطق.

وعلاوة على ذلك، يعتبر مستوى **كفاءة اليد العاملة ومدى توفر الخبرات الفنية بالجهات** من العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار بجهة دون غيرها، حيث تشير المعطيات إلى أن مهن المهندسين والأطباء وأطباء الاختصاص وأساتذة التعليم العالي والمحامين والقضاة والمتصرفين والمحاسبين تتمركز أساسا بإقليمي تونس الكبرى والوسط الشرقي المستقطبين لحوالي 81% من المهندسين و57% من أساتذة التعليم العالي و73% من عدد المحامين والقضاة والاقتصاديين والمحاسبين نظرا لعدم توفر إطار العيش الملائم بالجهات الداخلية وغياب حوافز مشجعة للعمل بها.

وعلى مستوى تحسين ظروف العيش سجلت المؤشرات الاجتماعية نسبا متفاوتة لم ترتق إلى المستويات المأمولة بالرغم من أهمية الاستثمارات العمومية خاصة بالجهات الداخلية التي سجلت **ارتفاعا في نسب الفقر والبطالة**. كما أن العديد من هذه المناطق بقيت تفتقر إلى مقومات العيش الكريم حيث لم تشهد مؤشرات تحسين ظروف العيش (تنوير ريفي، ماء صالح للشراب، مسالك ريفية، ...) تحسنا ملحوظا. كما أن الانتفاع بالمرافق الجماعية بقي دون المعدل الوطني لاسيما على مستوى التعليم والخدمات الصحية والتجهيزات والمرافق الشبابية والرياضية والثقافية.

نسبة البطالة حسب الأقاليم (%)

الجهة	2010	2011	2015
إقليم تونس	13,2	17,8	18,2
الشمال الشرقي	11,0	17,3	10,4
الشمال الغربي	14,4	17,3	16,0
الوسط الشرقي	9,3	11,1	8,9
الوسط الغربي	14,8	28,6	16,7
الجنوب الشرقي	16,8	24,8	22,2
الجنوب الغربي	23,4	26,9	26,1
المجموع	**13**	**18,3**	**15,2**

كما اتسمت الفترة السابقة بعدم الاستقرار **وتعطل إنجاز عديد المشاريع الاستثمارية العمومية** خاصة خلال الفترة 2011-2014 وانصراف اهتمام الدولة إلى العناية بالجوانب الاجتماعية الملحة باعتبارها أولوية مطلقة واستعجالية بسبب تفاقم ظاهرة المطلبية خاصة في مجالات تحسين ظروف العيش والتشغيل. كما شهدت مواصلة إنجاز المشاريع العمومية المرسمة بالميزانيات السابقة وانطلاق إنجاز بعض المشاريع الجديدة التي تشكو إلى حد الآن من صعوبة في الانجاز. حيث بلغت **الاستثمارات الجهوية المنجزة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 156 10 م د** تم توجيهها بالخصوص لتدعيم البنية الاساسية الطرقية بالجهات باستثمار يقارب 000 3 م د.

وتميزت سنة 2015 بتكثيف الجهود على المستوى المركزي والجهوي قصد الحث على التسريع في إنجاز المشاريع العمومية المعطلة وتذليل الصعوبات بمختلف أنواعها وخاصة منها المتعلقة **بالإجراءات الإدارية والإشكاليات العقارية** وتسوية **وضعية الأراضي الإشتراكية** خاصة بالولايات الداخلية.

ويبرز **مؤشر التنمية الجهوية** الذي تم اعتماده منذ سنة 2012 كقاعدة **لتوزيع** موارد البرنامج الجهوي للتنمية أهمية هذه الفوارق بين الولايات الداخلية والساحلية، من ناحية، وبين مختلف المعتمديات داخل نفس الولاية، من ناحية أخرى.

مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015

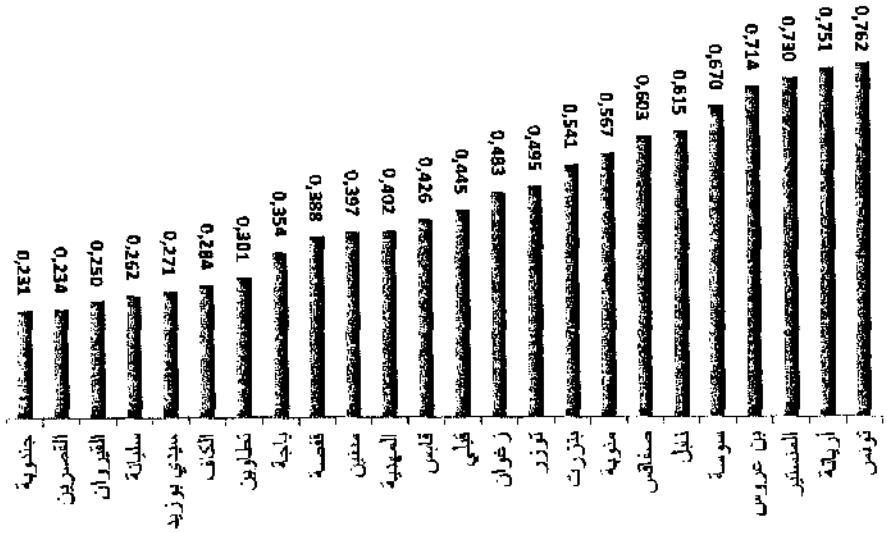

خارطة مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015

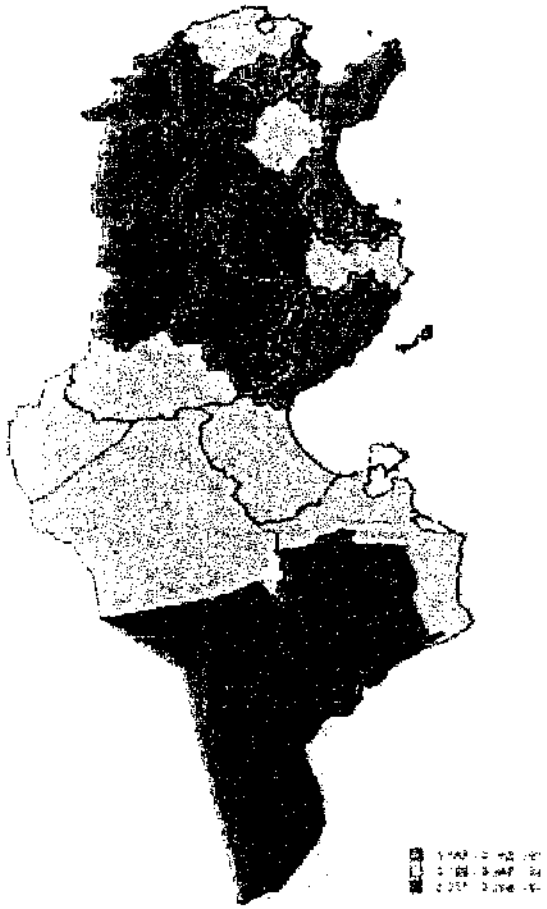

وشملت الإنجازات إلى جانب البرامج القطاعية، مختلف البرامج الخصوصية الجهوية الرامية الى العناية بالمناطق الأقل نموا بكل معتمديات البلاد وخاصة منها المتواجدة بالمناطق الداخلية وذلك في ميادين تحسين ظروف العيش وتطوير البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وخلق موارد الرزق كما تهدف هذه البرامج بالخصوص إلى تحسين دخل السكان بالمناطق الريفية قصد تقليص الفوارق التنموية بين الوسطين الريفي والحضري وتثبيت السكان بمناطقهم، حيث ساهم **البرنامج الجهوي** للتنمية الذي خصصت له إعتمادات جملية قدرت بـ**547 1 م د** خلال الفترة 2011-2015 في **تحسين البنية الأساسية للطرقات والمسالك بالمناطق الريفية** وتحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب والتنوير بالتجمعات الريفية وتمكين عديد المنتفعين بمشاريع دعم موارد الرزق في مجالات الفلاحة والصيد البحري والصناعات التقليدية والمهن الصغرى وإسناد منح في إطار تحسين المسكن. وقد تم

توزيع اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية بين الولايات باعتماد **مؤشر للتنمية الجهوية** قصد التقليص من الفجوة التنموية بين الجهات ومنح فرص لتحقيق العدالة بينها والحد من مشاكل الفقر والبطالة.

أما بالنسبة **لبرنامج التنمية المندمجة فإن تدخلاته تشمل 90 معتمدية 81% منها بالجهات الداخلية** وتبلغ كلفة البرنامج 520 م د ستمكن من إحداث حوالي 25 ألف موطن شغل 10% منها لفائدة حاملي الشهادات العليا. ويهدف البرنامج خاصة إلى بعث حركية اقتصادية محليّة، ودعم التشغيل بالجهات وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط.

ومكن **برنامج الحضائر الجهوية للتنمية** من إحداث قرابة 1,2 مليون يوم عمل سنويا بإعتمادات جملية قدّرت بحوالي 902 م د خلال الفترة 2011-2015 إنتفع بها قرابة **73 ألف عامل**. وعملا على مزيد إحكام التصرف في آلية الحضائر، تمّ خلال سنة 2012 توحيد عملية الإشراف عبر هيكل مركزي وحيد يتكفل بخلاص أجور عملة برنامج الحضائر على أساس قائمات واردة من المصالح الجهوية.

3.4 السياسات الاجتماعية

اتسمت الفترة المنقضية **بعدم إستقرار المناخ الإجتماعي** وبإشتداد الضغوط وتنامي الطلب الإجتماعي سواء كان ذلك لتحسين الأجور وظروف العمل أو بالطلب الملح للتشغيل خاصة في القطاع العمومي.

3.4.1 التشغيل

كشفت ثورة 14 جانفي 2011 عن **عمق التحديات الاجتماعية والاقتصادية** التي تعيشها البلاد بأبعادها المختلفة والتي من أبرزها قضايا التشغيل والبطالة حيث بلغت نسبة البطالة 15.2% سنة 2015 مقابل 13% سنة 2010.

ومن أهم مميزات البطالة:

- **ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث مقارنة بالذكور** حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2015 قرابة 12.4% بالنسبة للذكور و22.2% بالنسبة للإناث مقابل على التوالي 10.9% و18.9% سنة 2010.
- تفاقم ظاهرة البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة حيث ارتفعت نسبة البطالة لدى هذه الفئة لتبلغ حوالي 35% سنة 2015 مقابل 29.4%سنة 2010.

- **ارتفاع مستوى البطالة لدى خريجي التعليم العالي** حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة 212 ألف سنة 2015 وهو ما يمثل 37.1% من مجمل العاطلين عن العمل مقابل 139 ألف سنة 2010 (28.3% من مجمل العاطلين عن العمل) وهو ما ترتب عنه **ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي التعليم العالي** التي بلغت 28.6% سنة 2015 مقابل 23.1% سنة 2010.
- **تفاوت هام لمستوى البطالة حسب الجهات** إذ أنه، باستثناء الشمال الشرقي والوسط الشرقي، شهدت نسبة البطالة في بقية الجهات ارتفاعا حيث بلغت بالجنوب الغربي والجنوب الشرقي على التوالي 26.1% و22.2% في سنة 2015.
- **بطالة هيكلية طويلة المدى** حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل لمدة سنة أو أكثر حوالي 378 ألف سنة 2014 أي بنسبة 66% من مجموع العاطلين عن العمل.
- **تراجع الطلبات الإضافية للشغل إجمالا خلال الخمس سنوات الأخيرة.** إلا أن هذا التراجع لا يجب أن يخفي تواصل الضغط على سوق الشغل نتيجة الارتفاع الهام لعدد العاطلين عن العمل الذي تطور من 492 ألف سنة 2010 إلى 605 ألف سنة 2015.

وفي المقابل تعتبر إحداثات الشغل المنجزة خلال الفترة 2011-2015 متدنية وذلك خاصة نتيجة :

- **عدم استقرار الوضع الاجتماعي** مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية الجملية حسب تصنيف "دافوس" **حيث تراجع ترتيب تونس إلى المرتبة 133 من مجموع 140 دولة بعنوان "نجاعة سوق الشغل".**
- **ضعف حجم الاستثمار الخاص** بالجهات الداخلية.
- **عدم إحترام قواعد الحوكمة الرشيدة** بما أثر سلبا على مردود ونسق الاستثمار وساهم في توسع التجارة الموازية.
- **ارتفاع الأعباء الاجتماعية** التي تثقل كاهل المؤسسات وتؤثر على قدرتها التنافسية وعلى مستوى تشغيليتها.
- **ضعف في نسبة التأطير وفي الإنتاجية** وفي الطاقة التشغيلية للنسيج الاقتصادي الذي يتكون بالأساس من مؤسسات صغرى ومتوسطة ومؤسسات متناهية الصغر.
- **ضعف منظومة الإحاطة والمرافقة لباعثي المشاريع** والتي تتميز بتعدد الهياكل والبرامج والآليات ومحدودية التنسيق بينها.

- **ضعف تفاعل منظومة التكوين المهني والتعليم العالي مع محيطها الاقتصادي** من خلال نسب توجيه عالية نحو الشعب ذات التشغيلية الضعيفة وعدم تفعيل المعابر بين التعليم العام والتكوين المهني إلى جانب محدودية دور هذه المنظومة في نشر ثقافة المبادرة.
- غياب **سياسات تشغيل وآليات إدماج مهني** ناجعة بالنظر لمحدودية المردودية الاجتماعية والاقتصادية للبرامج الموجّهة خاصة لحاملي الشهادات العليا لاسيما في المناطق الداخلية.
- **ضعف ثقافة المبادرة لدى الشباب** وعزوف البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى جانب **صعوبة توفير مبلغ التمويل الذاتي لهذه المشاريع.**

وفيما يتعلق بالسياسات النشيطة للتشغيل، تمّ سنة 2011 إحداث برنامج البحث النشيط عن شغل "أمل" (144 ألف منتفعا) الذي تم تعويضه ببرنامج "التشجيع على العمل" (97.1 ألف **منتفع**) إلى جانب انتفاع حوالي 5 آلاف شاب ببرنامج المساعدة على تمويل المؤسسات الصغرى. وفي إطار التشجيع على الانتدابات داخل المؤسسات الاقتصادية عبر الامتيازات والحوافز، انتفعت 2 376 مؤسسة بهذا البرنامج الذي مكن من انتداب 5 451 شابا وشابة. كما تواصل العمل ببرامج التشجيع على تشغيل الشباب وبرامج التأهيل والإدماج حيث بلغ عدد المنتفعين بهذه البرامج حوالي 392 ألف خلال الفترة 2011-2015 يتوزعون كما يلي:

البرنامج	عدد المنتفعين	% إناث
تربصات الإعداد للحياة المهنية	201 867	65,2
برنامج الخدمة المدنية التطوعية	65 318	77,9
برنامج عقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي	2 589	64,9
برنامج عقود التأهيل والإدماج المهني	120 303	70,0
برنامج عقود إعادة الإدماج في الحياة النشيطة	1 793	81,5
برنامج تكفل الدولة بنسبة من الأجور	595	38,7
المجموع	**392 465**	**68,8**

ومن ناحيتها، بلغت **الإنتدابات المنجزة بالقطاع العمومي** خلال الفترة 2011-2015، **حوالي 117 ألف منتدب**، علما وأن هذه الإنتدابات خضعت خلال سنتي 2011 و2012 إلى قانونين استثنائيين ارتكزا خاصة على السن وأقدمية الشهادة العلمية واعتمادها كمعيار أساسي لتحديد أولوية الإنتداب بالنسبة للمترشحين. كما تم الشروع في تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 16.

وفي إطار **تدعيم العمل المستقل**، انتفع خلال الفترة 2011-2015 حوالي 104 آلاف طالب شغل بخدمات الإحاطة والمرافقة. كما مكنت تدخلات البنك التونسي للتضامن في مجال إحداث المؤسسات الصغرى من إسناد حوالي **50 ألف قرض** خلال نفس الفترة وفرت حوالي **82 ألف موطن شغل** بكلفة

جملية قدّرت بـ **688 م د.** وشملت إحداث المشاريع الجديدة (47%) وكذلك توسعة المشاريع المحدثة (63%). وبلغت نسبة مشاركة الإناث حوالي 38% من العدد الإجمالي للقروض و37% من مواطن الشغل. ومثلت نسبة المشاريع الخاصة بأصحاب الشهائد 23% من العدد الإجمالي للقروض. أمّا بخصوص القروض الصغرى المسندة من قبل الجمعيات التنموية خلال الفترة 2011-2015 فقد بلغت حوالي **146 ألف قرض صغير** بكلفة جملية تقدر بحوالي 172 م د.

وفي مجال **التوظيف بالخارج**، تواصل العمل على استغلال الفرص المتاحة من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية في مجال الهجرة والتوظيف بالخارج إلى جانب إصدار الإطار القانوني لممارسة نشاط التوظيف بالخارج من طرف المؤسسات الخاصة. وقد بلغ عدد المنتفعين بعمليات التشغيل بالخارج التي سجلتها مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل خلال الفترة 2011-2015 حوالي 13 ألف منتفع. كما إنتفع بعمليات التشغيل بالخارج عن طريق المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج 683 منتفع منذ إصدار الإطار القانوني في شهر ديسمبر 2010. أما فيما يخص التوظيفات بالخارج المنجزة عن طريق الوكالة التونسية للتعاون الفني فقد حافظت على نسقها التصاعدي حيث تطور عدد المنتدبين الجدد من 1 827 منتدب سنة 2010 ليبلغ 3 218 منتدبا سنة 2015 وناهزت جملة التوظيفات بالخارج 15.2 ألف خلال الفترة 2011-2015.

3.4.2 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعدّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاعا حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكمّلا أساسيا لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص في **خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل** وتحسين ظروف العيش ودعم التماسك الاجتماعي والتنمية المحلية المستدامة.

ويشمل نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس حاليا **الجمعيات التنموية والتعاونيات والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية** الى جانب **مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري**.

وتنشط الجمعيات التنموية طبقا للمرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والذي يعرف الجمعية على أنها " إتفاقية بين شخصين او أكثر يعملون بمقتضاها وبصفة دائمة على تحقيق أهداف باستثناء تحقيق أرباح".

ويقدر عدد الجمعيات بحوالي 18 500 جمعية في سنة 2015 تنشط خاصة في ميادين الثقافة والعلوم والرياضة والبيئة والتربية المختصة إلى جانب التوعية والتوجيه والإرشاد الاجتماعي وإسناد القروض

الصغرى وتشغيل العاطلين عن العمل والمتطوعين. ومن بين هذه الجمعيات حوالي **1 827 جمعية تنموية** و**288 جمعية مسندة للقروض الصغرى**.

ومن ناحيتها، تنشط التعاونيات في إطار الأمر العلي المؤرخ في 18 فيفري 1954 المتعلق بالجمعيات التعاونية والقرار المؤرخ في 26 ماي 1961 المتعلق بتحرير قوانين أساسية نموذجية للتعاونيات.

ويعرف الأمر العلي لسنة 1954 التعاونيات على أنها جماعات تشكل للقيام بعمل إحتياطي وتضامني وتعاوني لفائدة أعضائها أو لعائلاتهم بفضل ما تتحصل عليه من إشتراكات وذلك قصد تغطية الأخطار الملازمة بطبيعتها للشخص كالمرض والولادة والشيخوخة والحوادث والوفاة وغيرها.

ويقدر **عدد التعاونيات بحوالي 43 تعاونية** منها 13 تعاونية تعمل في القطاع العمومي و18 في القطاع شبه العمومي و12 في القطاع الخاص، ويتمثل نشاطها أساسا في توفير تغطية تكميلية للتأمين على المرض وإسداء منافع اجتماعية وقروض صغرى فضلا عن تنشيط السياحة الداخلية.

ويبلغ عدد المنخرطين بالتعاونيات حوالي 28 ألف منخرط فيما يقدر **عدد المشتغلين بها بحوالي 700 1 مشتغل**.

وبخصوص **شركات التأمين ذات الصبغة التعاونية** والتي يبلغ عددها 4 تعاونيات فإن إجمالي قيمة التداول الذي تقوم به يقدّر بقرابة 18% من إجمالي التداول بقطاع التأمين فيما تمثّل جملة رؤوس الأموال في شركات التأمين ذات الصبغة التعاونيّة حوالي 11% من إجمالي قطاع التأمين.

أما الشركات **التعاونية للخدمات الفلاحية** فقد بلغ عددها **249 شركة** يندرج نشاطها في إطار تزويد الفلاحين بالمستلزمات الفلاحية وتوفير الإحاطة الفنية وإنتاج وتحويل وترويج المنتجات الفلاحية وجمع وترويج بعض المواد الفلاحية وتوفير الإحاطة البيطرية.

ويقدّر عدد المنخرطين بهذه **الشركات التعاونية بحوالي 30 ألف منخرط** فيما يمثل إجمالي قيمة التداول لهذه الشركات معدّل 5.5% من مجموع قيمة التداول في القطاع الفلاحي.

ومن ناحية أخرى، يقدّر عدد **مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري** بقرابة 840 2 مجمعا سنة 2015 حوالي 90% منها في شكل مجامع مائية ويتم تنظيمها طبقا لقانون سنة 1999 الذي حدد مهام مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري في تأمين حاجيات منخرطيها من المالكين والمستغلين الفلاحيين والصيادين في مراحل الإنتاج والإتجار وإرشادهم إلى أنجع السبل لتثمين مجهوداتهم في مجالات حماية الموارد الطبيعية والأشغال الفلاحية والتجهيز والعناية بالغراسات وتطوير

الإنتاجية ونظم الرعي وأساليب تربية الماشية وتأطير منخرطيها. وقد تم في سنة 2004 تنقيح قانون سنة 1999 والذي أصبحت بمقتضاه هذه المجامع تصنف إلى مجامع مائية ذات مصلحة مشتركة ومجامع مالكي الزياتين ومجامع غابية ذات مصلحة مشتركة ومجامع المحافظة على المياه والتربة.

وفي الجملة، فإن **تشتت النصوص التشريعية وغياب قانون إطاري** ينظم قطاع الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وعدم مواكبة البعض منها للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب عدم وجود تحديد واضح ومتفق عليه لماهية ومضمون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من شأنه أن يعيق النهوض بهذا القطاع.

وفي غياب آليات تمويل خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحوافز خصوصية وإمتيازات جبائية وهياكل توكل إليها مهمة تنظيم وتطوير هذا القطاع إلى جانب **محدودية دور المنظومة التربوية في نشر ثقافة المبادرة في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وغياب إستراتيجية إتصال وإعلام**، تبقى مساهمة هذا القطاع في التنمية والتشغيل محدودة حيث لا تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 1% **وحوالي 0.5% من مجموع المشتغلين أي حوالي 16.5 ألف مشتغل.**

3.4.3 الخدمات الإجتماعية والصحية

تتسم البرامج ذات البعد الإجتماعي بالتعدد والتنوع على غرار **البرنامج الوطني للعائلات المعوزة** الذي يوفر مساعدات مالية بقيمة **150 د في الشهر لفائدة 235 ألف عائلة معوزة وبرامج التغطية الصحية المجانية أو بالتعريفة المنخفضة وبرنامج تحسين السكن الإجتماعي** وبرامج الإحاطة بالمعوقين وإدماجهم في الوسط التربوي والمهني وبرنامج الدفاع والإدماج الإجتماعي وبرنامج الإحاطة بالطفولة الفاقدة للسند وبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار وذلك بالإضافة إلى **منظومة الدعم التي تشمل كل الفئات دون استثناء.**

وبالرغم من أن هذه البرامج مكنت من تحقيق بعض النتائج من حيث تحسين ظروف العيش إلا أنها خلفت العديد من الإشكاليات والرواسب السلبية لعل من أهمها **عدم إحكام التصرف في البرامج والسياسات العمومية في المجال الاجتماعي وعدم توخي قواعد الحوكمة الرشيدة في تنفيذها** وذلك بالتوازي مع انعدام العدالة في توزيع هذه التدخلات وانتهاج تمشي يفتقر إلى الموضوعية ولا يستند إلى مبادئ الوضوح والشفافية حيث اكتست البرامج والتدخلات ذات البعد الاجتماعي طابع التعدد والتشتت والافتقار للتقييم الموضوعي والدوري وللتنسيق بين مختلف المتدخلين إضافة إلى المعالجة الجزئية وقصيرة المدى للإشكاليات المطروحة.

وعلى صعيد آخر فقد تميز المناخ الإجتماعي خلال الفترة المنقضية بالتوتر وبتواصل الاضطرابات مما اثر سلبا على مناخ الأعمال والاستثمار والنهوض بالتشغيل والقدرة التنافسية للمؤسسات ومحدودية نجاعة برامج المساعدات الإجتماعية من حيث التصويب والإستهداف ومقاييس الإنتفاع بها إضافة إلى **تعمق الضغوطات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وضعف نسبة التغطية الفعلية لبعض الأنظمة بالقطاع الخاص وعدم تمكن العديد من الفئات من تغطية اجتماعية ورعاية صحية ملائمة** والتفاوت الملحوظ في الخدمات والمنافع الاجتماعية المسداة لفائدة المضمونين الاجتماعيين مما يستوجب إجراء إصلاح شامل لمنظومة الحماية الاجتماعية يتجاوز مجرّد معالجة نقائص المنظومة الحالية ويسعى إلى إعادة بناء منظومة جديدة تجعل من الحماية الاجتماعية في نفس الوقت حقًا من حقوق الإنسان وضرورة لتنمية مستديمة وعادلة وشاملة مثلما نص عليه العقد الإجتماعي الممضى بين الحكومة والأطراف الإجتماعية.

وفي مجال الإدماج الإجتماعي فقد بينت التجارب عدم استجابة البرامج والسياسات المعتمدة لمعالجة استفحال بعض الظواهر الاجتماعية على غرار التسول والتشرد والتفكك الأسري والانحراف لدى الشباب والانقطاع المدرسي والهجرة غير الشرعية.

وبخصوص **الهجرة** فقد تميزت الفترة المنقضية ببروز مظاهر جديدة للهجرة على غرار الهجرة الوافدة واللجوء والإقامة والهجرة غير الشرعية عبر البلاد التونسية.

كما أن تعدد الهياكل والمتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج وضعف التنسيق بينها أثر على نجاعة الخطة المعتمدة في هذا الميدان خاصة وأن السياسات والبرامج الموجهة للتونسيين بالخارج لم تأخذ بالقدر الكافي في الاعتبار **التحول الهيكلي الذي شهدته الجالية التونسية المقيمة بالخارج** والتي تم تعزيز الهياكل المتدخلة لفائدتها **سنة 2015 بإعداد مشروع قانون لإحداث المجلس الأعلى للتونسيين المقيمين بالخارج.**

وتجدر الإشارة، من ناحية أخرى، أن التحويلات المنجزة من طرف التونسيين بالخارج خلال الفترة المنقضية قد بلغ حجمها الجملي المستويات التالية:

- 2010: 2 953 م د
- 2011: 2 822 م د
- 2012: 3 539 م د
- 2013: 3 721 م د
- 2014: 3 984 م د
- 2015: 3 743 م د

وعلى مستوى **القطاع الصحي**، ولئن تميزت المنظومة الصحية خلال الفترة المنقضية بسياق متغير اتسم بمقتضيات مجابهة آثار النقلات الوبائية والديموغرافية وكذلك بضرورة الملاءمة مع التحولات العميقة والمستجدة إلا أنها مكنت من بلوغ مستويات هامة مقارنة بالتحديات التي يواجهها القطاع الصحي حيث ارتفع مؤمل الحياة عند الولادة إلى حوالي 75 عاما سنة 2014 مقابل 74 عاما سنة 2011 وتقلصت **نسبة وفيات الأطفال دون السنة الواحدة لتبلغ 16 لكل ألف ولادة حية** سنة 2014 مقابل 16.8 بالألف سنة 2010 وتحسنت كذلك نسبة التغطية بالفحوصات خلال فترة الحمل لتبلغ نسبة النساء المنتفعات بـ4 عيادات أثناء فترة الحمل 82% سنة 2014 مقابل 70.4% سنة 2010 وكذلك نسبة الولادات المؤمنة صحيا التي بلغت 98.7% سنة 2014 مقابل 96% سنة 2010.

وفي المجال الوقائي، وبهدف تطوير طب الجوار ودعم خدمات الرعاية الصحية الأساسية لصحة الأم والطفل تم إرساء برنامج تكوين أطباء العائلة وتوقيع إتفاقية خلال سنة 2014 لإنجاز برنامج مشترك للنهوض بصحة الأم والولدان.

كما إتسمت الفترة المنقضية بإعادة **توزيع الإستثمار في القطاع العمومي للصحة على أساس مبدأ التمييز الإيجابي** لفائدة الولايات ذات الأولوية التي حظيت بأكثر من 70% من الإستثمار في البنية التحتية الصحية.

ولتعزيز طب الخط الثالث بالجهات الداخلية للبلاد شهدت نفس الفترة برمجة إحداث أقسام إستشفائية مختصة بين الجهات على غرار **الجراحة القلبية التدخلية والعلاج الطبي وبالأشعة للأورام في مدنين وقابس وقفصة والقيروان وجندوبة.**

وقصد تعزيز دور القطاع الصحي في دعم الصادرات تم خلال سنة 2014 إنجاز الدراسة الإستراتيجية حول النهوض بصادرات الخدمات الصحية والإستثمار في المجال الصحي وإعداد **خطة عمل للتسويق لتونس كقطب تصدير للخدمات الصحية.**

وعلى مستوى **العناية بالمرأة والأسرة والمسنين** تم خلال الفترة المنقضية تسجيل جملة من الإنجازات في الميادين ذات العلاقة **بالمرأة** خاصة من خلال وضع برنامج وطني لدعم بعث المشاريع النسائية ودفع المبادرة الاقتصادية النسائية وذلك بهدف مرافقة 000 5 امرأة في إحداث وتطوير مشاريعهن ومؤسساتهن.

وعلى صعيد مناهضة العنف ضد المرأة تم إنجاز دراسة حول العنف المسلط على المرأة في الفضاء العام.

وفي إطار الإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية تكثف السعي إلى **تمكين الأمهات العازبات من** الإحاطة النفسية والإجتماعية وتقديم الدعم المادي لعدد من الجمعيات لتسيير وحدات العيش لفائدتهن ولفائدة أطفالهن وتأمين دورات تكوينية وتوعوية حول الصحة الإنجابية. كما تم تنفيذ أنشطة **لإدماج المرأة السجينة في الحياة الإقتصادية** والإحاطة النفسية بالسجينات.

وبالتوازي، تم وضع خطة وطنية مندمجة لمقاومة **الانقطاع المدرسي لدى الفتيات في المناطق الريفية**.

ومن جهة أخرى، وبهدف **تنمية قدرات أفراد الأسرة** والوقاية من التفكك تم إحداث مركز مختص في مجال التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن بهدف الإحاطة بالأسرة وتنمية قدرات أفرادها ومساعدتهم على التواصل الإيجابي والفعال لبناء أسرة متماسكة ومتوازنة وذلك علاوة على وضع برنامج لدعم قدرات الأمهات ومرافقتهن في مجال التعهد بأطفالهن ذوي اضطرابات التعلم يهدف إلى الإحاطة بالأمهات ومساعدة الأسر التي لها أطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

وفيما يتعلق **بالمسنين**، وباعتبار تنوع احتياجات المعوزين منهم من رعاية وإحاطة تواصلت الجهود من أجل توفير مساعدات شهرية قارة لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتمكينهم من التمتع بالعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة.

وفي إطار تقديم **الخدمات الاجتماعية والصحية للمسنين** في بيوتهم تم إحداث فرق متنقلة ومتعددة الاختصاصات تقدم خدمات صحية واجتماعية للمسنين في بيوتهم وذلك علاوة على إحداث نوادي نهارية لكبار السن وإرساء السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين وتوفير الهياكل والخدمات الصحية الخصوصية لفائدتهم.

3.5 التربية والتكوين المهني والتعليم العالي

تضافرت الجهود خلال السنوات المنقضية في إتجاه دعم التفاعل بين أنظمة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، من جهة، وقطاع الإنتاج من جهة ثانية، وذلك من أجل إرساء مقاربة شاملة لبناء منظومة موارد بشرية متكاملة ومتناسقة بما يمكن من الاستجابة للطلبات المتزايدة للتشغيل ومن استغلال أنجع لطاقة الاستيعاب المتوفرة لاسيما من خلال تعزيز المعابر بين نظامي التربية والتكوين.

وفي هذا الإطار، وحتى يتم **التقريب بين احتياجات سوق الشغل ومخرجات أجهزة التربية والتكوين والتعليم العالي** تكثفت الجهود من أجل وضع سياسة موحّدة وإستراتيجية وطنية لتطوير منظومة

التّوجيه والإعلام المدرسي والجامعي والمهني تشمل كل المتدخلين في مجال تنمية الموارد البشرية والتشغيل وتهدف بالأساس إلى وضع آليات وبرامج عملية لتثمين المهن وتفعيل الدور الإعلامي والتحسيسي لتغيير العقليات السائدة حول التكوين المهني والمدارس الإعدادية التقنية بهدف تكثيف الإقبال عليها.

وفي هذا الإطار إرتكزت العناية على تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات التربوية والجامعية وهياكل التكوين المهني من خلال مراجعة البرامج وطرق التدريس والوسائل التعليمية ومنظومة التقييم والتكوين الأساسي والمستمرّ للمدرسين ودعم جودة التعليم إلى جانب **إيلاء أهمية خاصة لتدريس اللغات.**

كما تم العمل في نطاق تحسين جودة التعليم والتكوين على **التوظيف الأمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال** في المناهج التعليمية والتكوينية من خلال دعم الاستثمارات في مجال التكنولوجيات الحديثة **وتوفير مستلزمات التعليم عن بعد** وتكريس الوسائط المتعددة عوضا عن الوثائق المادية وتعميمها تدريجيا على كلّ المؤسسات التربوية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني.

وسعيا للارتقاء بمردودية المنظومة التربوية والتقليص من نسب الانقطاع المدرسي **تواصل تعميم السنة التحضيرية التي تحتضن الأطفال بين سن الخامسة والسادسة** مع التركيز على المناطق الريفية والأحياء المحيطة بالمدن. وفي هذا الإطار فقد تطوّر عدد المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية ليصل إلى 2082 مدرسة خلال السنة الدراسية 2014-2015 مقابل 362 مدرسة سنة 2001-2002، مسجّلا بذلك نسبة تغطية تقدر بـ 45,6% من مجموع المدارس الابتدائية.

وقد بلغت النسبة الصافية **للالتحاق بالسنة التحضيرية للأطفال من 5 إلى 6 سنوات 85.9% في السنة الدراسية 2014-2015** على أن تعميمها يستوجب معالجة مختلف العراقيل التي تحول دون ذلك لاسيما بالمناطق الداخلية على غرار توفير الفضاءات الملائمة والنقل المدرسي. كما أنه، وعلى الرغم من انتشار مؤسسات رياض الأطفال والكتاتيب إلا أن الالتحاق بها يبقى ضعيفا ومركزا على الوسط الحضري حيث تبلغ نسبة التغطية بهذه المؤسسات **35% نتيجة غياب منظومة تشريعية متكاملة وموحدة لتنظيم قطاعي السنة التحضيرية ورياض الأطفال والكتاتيب.**

وفي نفس السياق، وبفضل إقرار مجانية التعليم وإجباريته تطورت نسب الالتحاق والتمدرس بالمرحلة الابتدائية لتبلغ 99.5% سنة 2014-2015 بالتساوي بين البنين والبنات. كما تطورت نسبة التمدرس الصافية الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة لتصل إلى 99% سنة 2014-2015 مقابل 97% سنة 2000-2001 وذلك دون تمييز بين الذكور والإناث.

وتكريسا لمبدأي المساواة والإنصاف تم وضع برامج خاصة للتدخل لفائدة المدارس ذات الأولوية التربوية وتدعيمها بآليات الإحاطة والمرافقة الضرورية وخاصة منها **خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي**. كما تم في نفس الإطار توفير الظروف الملائمة للأطفال ذوي الإعاقة للتمتع بحق التعليم لاسيما من خلال تخصيص ساعات للدعم والمتابعة ليبلغ بذلك عددهم بالمدارس الابتدائية خلال السنة الدراسية 2013-2014 حوالي 000 3 تلميذا.

كما شهدت المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي تطورا مستمرّا في نسبة التمدرس الصافية للفئة العمرية 12-18 سنة إذ بلغت 80.6% خلال السنة الدراسيّة 2013-2014 مقابل 71.4% سنة 1999. كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في عدد المدارس الإعدادية والمعاهد النموذجية نظرا لأهميتها في تحفيز التلاميذ المتفوقين وتكوينهم بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات. ولقد ارتفعت طاقة استيعاب الاعداديات النموذجية خلال الخمس سنوات الأخيرة من 050 7 تلميذ إلى 155 10 تلميذ سنة 2014-2015 أي بنسبة نمو تقدر بـ44% في حين بلغ عدد المعاهد النموذجية 15 معهدا بطاقة استيعاب جملية تقدر بـ 882 9 تلميذا.

إلا انه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا زالت المنظومة التربوية تشكو من عديد النقائص لاسيما فيما يتعلق **بتواصل ظاهرة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة** حيث بلغت نسبة الانقطاع في الابتدائي والإعدادي والثانوي على التوالي 1.0% و10.4% و 12.5% في جوان 2014.

كما أن ضعف مستوى التحصيل المسجل لدى المتعلمين أصبح يستدعي مراجعة البرامج الدراسية والتكوين الأساسي والمستمر للمدرسين وطرق التدريس والانتداب وذلك إلى جانب ضعف نسبة إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مناهج التعليم والتعلّم وتدني نسب التوجيه إلى المسالك والشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية وتفاوتها بين الجهات.

وبخصوص **قطاع التعليم العالي** تم العمل خلال الخماسية الفارطة على التوجه التدريجي نحو تدعيم الإستقلالية في المجال البيداغوجي والإداري والمالي من خلال تواصل برامج دعم الجودة صلب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتركيز الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والإعتماد. وبالإضافة إلى ذلك تم تطوير عمل المراصد الجامعية إلا أن هذه الأخيرة لم تتمكن من إنجاز مهامها على الوجه المطلوب نتيجة محدودية تثمين هذا الهيكل داخل الجامعة.

وفي إطار تحسين الخدمات الجامعية فقد تم العمل على تحسين ظروف سكن الطلبة وتطوير الأكلة الجامعية. كما تم سنة 2012 الترفيع في قيمة القروض والمنح الجامعية مع توسيع قاعدة المنتفعين

بها. بالإضافة إلى إقرار سنة 2015 برنامج ثلاثي للترفيع في مقدار المنح الوطنية للدراسات الجامعية على إمتداد سنوات 2016 و2017 و2018.

واعتبارا لمساهمته في التكوين الجامعي تم العمل خلال الفترة الماضية على دعم القطاع الخاص لاسيما من خلال **مراجعة كراس الشروط الجاري بها العمل في هذا الميدان سنة 2015.**

وفيما يتعلق **بالتكوين المهني** شهدت الفترة 2011-2015 تطوير المنظومة الوطنية للتكوين المهني من أجل الارتقاء بأدائها وتحسين مخرجاتها وملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل على المستويين الوطني والجهوي. وقد شملت هذه المجهودات بالخصوص توسيع طاقة التكوين عبر تنفيذ عدة برامج للغرض لدى مختلف المتدخلين وإحداث مراكز تكوين مهني جديدة وإعادة هيكلة مراكز أخرى وإحداث قاعدات تكوين.

واعتبارا لدور الإعلام والتوجيه المهني في تطوير الطلب على التكوين المهني ومزيد التعريف بآفاقه، تواصل العمل على نشر ثقافة المهن وتحسين الإقبال على التكوين المهني من خلال تركيز لجنة وطنية ولجان جهوية للتوجيه المهني إلى جانب إحداث 89 خلية إعلام وتوجيه ومرافقة بمراكز التكوين المهني والإحاطة بالمتكونين ومتابعتهم بما يساعدهم على تطوير مشروعهم المهني.

وبالرغم من تطور عدد المراكز التابعة للجهاز الوطني للتكوين المهني ليبلغ **337 مركز** فقد شهدت الفترة المنقضية انخفاضا في العدد الجملي للمتكونين ليبلغ **98.4 ألف متكونا** سنة 2014 إلى جانب إنخفاض عدد المتخرجين من الجهاز الوطني للتكوين المقيس **ليبلغ 22.4 ألف متخرجا خلال نفس السنة.**

وفي مجال تحسين جودة التكوين، تم الشروع في إرساء نظام وطني لمواصفات التكوين وانجاز وتحيين برامج التكوين المعدة حسب المقاربة بالكفايات إلى جانب مواصلة دعم دور القطاع الخاص في التكوين المهني عبر برنامج صك التكوين وإمضاء **15 اتفاقية خصوصية للشراكة بين المراكز العمومية ومثيلاتها من المراكز الخاصة.**

وفيما يتعلق بتطوير حوكمة منظومة التكوين المهني وإرساء الشراكة مع الأطراف الاجتماعية، انطلق العمل في تنفيذ مقاربة جهوية لتسيير وتعصير منظومة التكوين المهني إلى جانب مواصلة العمل على دفع الشراكة بين منظومتي التكوين المهني والإنتاج من خلال مواصلة العمل مع الشركاء في إعداد الدراسات الخاصة بهيكلة مراكز التكوين وفي إنجاز مدونات المهن والكفاءات.

وبهدف تطوير منظومة التكوين المستمر والترقية المهنية تواصل العمل على دعم البعد الجهوي وتقريب الخدمات واختصار آجال معالجة الملفات إلى جانب تدعيم وظيفة مساندة المؤسسات في عمليات التكوين المستمر وتعزيز الشراكة مع جهازي التعليم العالي والتكوين المهني.

ورغم الجهود المبذولة، لا زالت منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي تشكو من عديد النقائص من أبرزها :

- **ضعف التكامل والترابط بين قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني** بهدف تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة مثلما يتجلى ذلك خاصة من خلال الأحادية في رسم السياسات وضبط الأهداف والتوجهات القطاعية إلى جانب عدم التوازن بين مكونات المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية وغياب التنسيق فيما بينها لتعديل هرم المهارات بما يضمن الاستجابة للحاجيات الفعلية لسوق الشغل.
- **ضعف قيادة وتسيير المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية من حيث الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية** التي تتجلى من خلال ضعف مشاركة الأطراف المعنية على المستوى المركزي والجهوي في تحديد الأهداف ومتابعة تنفيذها وفي التصرف وتسيير الهياكل والمؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية وفي تقييم مردوديتها.
- **غياب خارطة تربوية موحدة** تجمع كافة المؤسسات التربوية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني بما لا يسمح بإحكام التصرف في التدفقات **والاستغلال المشترك للفضاءات التربوية والتعليمية والتكوينية.**
- **غياب نظام معلوماتي مندمج** يربط القطاعات الثلاثة إلى جانب ضعف أنظمة جمع البيانات وغياب مرجعيات موحدة حول المؤشرات المستعملة لقيس الأداء العام للمنظومة إضافة إلى النقص في البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاع الخاص في مجالات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.
- **عدم وجود إستراتيجية شاملة للتوجيه المهني** (المدرسي والتكوين المهني والجامعي) ومحدودية التنسيق بين منظومات التوجيه المدرسي والتوجيه المهني والتوجيه الجامعي وغياب الترابط والتكامل بينها (غياب المعابر بين مختلف منظومات التكوين).
- **غياب الدراسات والمعطيات الضرورية** لصياغة السياسات التربوية المتكاملة.

وفيما يتعلق **بالشباب والرياضة والطفولة** شهدت المنظومة الإتصالية وآليات الإنصات والحوار والتواصل مع الشباب وبين الشباب تطورا في السنوات الأخيرة وذلك إلى جانب الشروع في التوسيع التدريجي لصلاحيات الهياكل الجهوية للشباب وتدعيم المبادرات المحلية.

كما تكثفت البحوث والدراسات التشخيصية والإستشرافية حول رصد واقع الشباب ومختلف الظواهر المتصلة بالشأن الشبابي حيث تم سنة 2015 إنجاز عدة دراسات من أبرزها "**تقييم واقع المؤسسات الشبابية**" و"**الشباب والإستحقاقات الإنتخابية**"و"**الشباب والإقتصاد الموازي في المناطق الحدودية**" وذلك علاوة على تركيز قاعدة بيانات وطنية "**شباب أنفو**" "CHABABINFO".

أما فيما يتعلق بمنظومة التنشيط الشبابي فقد تحسن مستوى التأطير وتنوعت البرامج والتظاهرات الموجهة لشباب المناطق الحدودية والأحياء وتدعمت باقتناء **4 وحدات جديدة متنقلة للتنشيط الشبابي** ليصل عددها إلى 49 وحدة علاوة على إحداث 11 دار شباب جديدة ليرتفع عددها إلى **332 دار شباب سنة 2015**.

إلا أن هذه المنظومة **لا تزال تشكو من عزوف الشباب** وضعف المردودية نتيجة عدم مواكبتها للتغيرات المحلية والوطنية والدولية واختلال التوازن بين الولايات والمعتمديات في توزيع إطارات التنشيط على المؤسسات الشبابية وازدواجية التصرف بين الوزارة والبلديات وصعوبة التنسيق مع مختلف المتدخلين لوضع رؤية للتنشيط الشبابي على المستوى الجهوي والمحلي وبالأحياء كثيفة السكان. كما تشكو مؤسسات السياحة الشبابية من نقص في الإطارات المختصة وضعف أدائها بصفة عامة نتيجة غياب رؤية واضحة للنهوض بالسياحة الشبابية وبالإستثمار الخاص في بعث مؤسسات الشباب.

وفي مجال **الرياضة** شهدت الخماسية المنقضية تدعيم الهياكل الرياضية بالموارد البشرية وتطوير الإستثمارات العمومية في مجال البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية خاصة بالمناطق الداخلية، حيث ارتفع عدد الملاعب المعشبة ليصل إلى 242 ملعبا سنة 2015 مقابل 210 ملعبا سنة 2014. كما بلغ عدد القاعات الرياضية **204 قاعة** سنة 2015 مقابل **182 قاعة سنة 2014** إلى جانب دعم التكوين القاعدي بإحداث 134 جمعية رياضية جديدة سنة 2015 ليصل عددها إلى 1 170 جمعية، وذلك علاوة على الإرتقاء بنسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية لتبلغ خلال السنة الدراسية 2014-2015 على التوالي 72% في مرحلة التعليم الإبتدائي و96% بالإعدادي و99% بالثانوي.

وعلى مستوى **الطفولة** تواصل الإهتمام بهذه الفئة خلال السنوات الفارطة فتحسنت بذلك مجمل المؤشرات الصحية المتعلقة بالتغطية بالتلاقيح وبلغت نسبة وفيات الأطفال 16 بالألف سنة 2014 مع تسجيل تفاوت جغرافي لتصل هذه المعدلات إلى 24.6 بالألف بالوسط الريفي مقابل 12.1 بالألف بالوسط الحضري. وتم إقرار تدخل المنظومة العمومية بإعادة تنشيط رياض الأطفال البلدية وإضافة

فضاءات طفولة مبكرة بالمؤسسات العمومية للطفولة بالجهات ذات الأولوية للرفع من نسب الإلتحاق برياض الأطفال علاوة على برنامج تكفل الدولة بمعاليم تسجيل أطفال العائلات المعوزة برياض الأطفال ببعض الولايات والرفع من جودة الخدمات المقدمة حسب المقاييس العلمية مما أدى إلى الرفع من عدد رياض الأطفال إلى 022 4 خلال السنة الدراسية 2014-2015 وبلغت نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة 35% مقابل 33.9% سنة 2013-2014.

أما في مجال التنشيط التربوي والإجتماعي فقد إرتفع عدد مركبات الطفولة خلال الفترة 2011-2015 من 69 **إلى 75 مركبا** وتطور عدد نوادي الأطفال من 222 إلى 235 نادي قار و13 نادي متنقل خلال نفس الفترة. وشهدت سنة 2015 فتح 6 نوادي جديدة وذلك إلى جانب تدعيم تدخلات نوادي الإعلامية الموجهة للطفل العمومية والخاصة.

وفيما يتعلق برعاية الطفولة فقد تواصلت العناية بالطفولة الفاقدة للسند بالعمل على **تشجيع الكفالة العائلية والإحاطة بالأسر** وذلك علاوة على تعزيز وظيفة مندوبي حماية الطفولة والتي تبقى، على الرغم من ذلك، في حاجة إلى التطوير خاصة على مستوى مراجعة مجلة حماية الطفل وتفعيل بعض فصولها وتطوير مهام ومشمولات مندوب حماية الطفولة وإحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين لا سيما في مجال حماية الطفولة من مختلف المخاطر كالعنف الموجه للأطفال واشتغال الأطفال والانقطاع عن الدراسة.

ويجدر التأكيد، من ناحية أخرى، على أنه تم تضمين حقوق الطفل بالدستور الجديد الذي احتوى كذلك فصولا أخرى ذات العلاقة بالمساواة وعدم التمييز والصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية وغيرها والشروع سنة 2015 في **مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بتكريس حقوق الطفل** لا سيما عبر إحداث آلية مستقلة لمتابعة إعمال حقوق الطفل ضمن مشروع قانون إحداث الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وتطوير منظومة قضاء الأطفال.

ساهمت المكاسب المحققة في المجال الاجتماعي خلال الخماسية الفارطة في مواصلة **تحسن مؤشر التنمية البشرية في أبعاده الثلاثة** حيث بلغ هذا المؤشر 0.721 سنة 2014 مقابل 0.683 سنة 2010 وذلك عبر مواصلة ايلاء الرأس المال البشري مكانة هامة، إذ تطورت نسب الإستثمار في التربية والتعليم والصحة من جهة وتواصلت الجهود لتحسين دخل الأفراد والأسر من جهة أخرى.

تطور مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 2010-2015

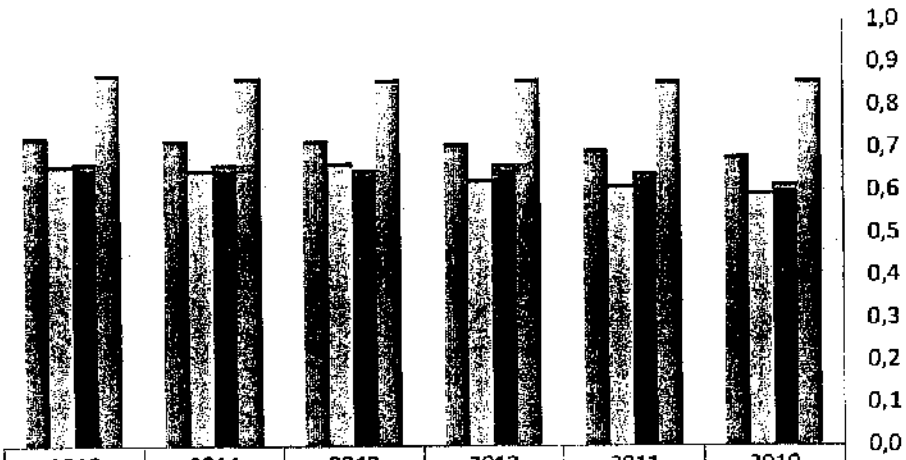

	2015	2014	2013	2012	2011	2010
دليل مؤمل الحياة عند الولادة	0,875	0,867	0,863	0,863	0,860	0,860
دليل التعليم	0,667	0,664	0,651	0,665	0,645	0,618
دليل الدخل الفردي	0,663	0,652	0,668	0,629	0,614	0,599
مؤشر التنمية البشرية	0,729	0,721	0,721	0,712	0,698	0,683

3.6 الموارد الطبيعية وحماية البيئة

اتسمت الفترة 2011-2015 باحتداد **الضغوطات على الموارد الطبيعية** جرّاء الاستعمال المفرط والعشوائي للموارد المتاحة وكنتيجة حتمية لغياب الرقابة وللظروف الاجتماعية التي عرفتها البلاد.

فعلى مستوى التعمير شهدت الفترة المنقضية توسعا عمرانيا مشطا أتى على أكثر من 3 000 هك نتيجة انتشار البناء العشوائي على حساب الأراضي الفلاحية المتاخمة للمدن وبلغ عدد **الأحياء الشعبية العشوائية** والتي تستوجب التدخل والتهذيب أكثر من **1400 حيا**، كما بلغ **معدل استهلاك الأرض للفرد الواحد 200 م^{2}سنة 2015 مقابل 120 م^2 خلال سنة 2005.**

أما على مستوى **الموارد الغابية** فقد اتسمت الفترة المنقضية **بإتلاف أكثر من 21 ألف هك** من الغابات ممّا تسبب في خسارة تتجاوز 210 م د جرّاء الحرائق والتقليع العشوائي الذي أصبح يهدّد التوازنات البيئية وسلامة المحيط والمحافظة على أديم الأرض والتربة فضلا عن تراجع المخزون من المراعي.

وبالتوازي شهدت **منظومة التصرّف في النفايات** بمختلف أنواعها عجزا شبه كلّي رافقه انتشار للفضلات بالأحياء السكنية وعلى محاور الطرقات الرئيسية جرّاء الاحتجاجات الاجتماعية واعتراض

المتساكنين على استعمال المنشآت المجاورة لهم وقد ساهمت هذه الوضعية في **تشوه للمشهد الحضري** كان له انعكاساته السلبية على الأنشطة الاقتصادية وخاصة السياحية وعلى صحة المواطنين.

أمّا على مستوى الطاقة فقد تطور **عجز الميزان الطاقي** بنسق حثيث بلغ 4,0 مليون طن مكافئ نفط سنة 2015 بسبب تراجع الإنتاج وتطوّر الطلب. وقد أدى هذا التطور إلى تفاقم حجم الدعم الطاقي ليبلغ 353 2 م د خلال سنة 2014 ليسجل تراجعا هاما سنة 2015 نتيجة إنخفاض الأسعار العالمية للمحروقات.

وقد مكن المجهود الوطني لترشيد استعمال الطاقة خلال الفترة 2011-2014 من تحقيق إقتصاد في الطاقة يقدر بحوالي 2,5 مليون ط.م.ن نتيجة لتنفيذ جملة من البرامج والمشاريع في مختلف القطاعات على غرار عقود البرامج في الاقتصاد في الطاقة وبرنامج النهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة وبرنامج النهوض بالفوانيس المقتصدة للطاقة بالإضافة إلى إسناد أكثر من 51 ألف رخصة بناء مطابقة للتقنين الحراري الطاقي للبناءات. كما شهدت الكثافة الطاقية إرتفاعا بنسبة 1,3% خلال نفس الفترة يعزى بالأساس إلى الإستقرار النسبي لنسق إستهلاك الطاقة وتراجع نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ونتيجة للتغيرات المناخية ومارافقها من تواتر للظواهر الطبيعية الحادة على غرار الفيضانات وارتفاع درجات الحرارة، شهدت الفترة المنقضية احتدادا **لظاهرة التصحر وزحف الرمال** التي غطت عدّة مناطق وأصبحت تهدد المنشآت والأراضي الزراعية إلى جانب تواصل الانجراف وتدهور التربة وتراجع مردوديتها هذا فضلا عن تقلص المراعي.

وفي مجال المياه تميزت الفترة المنقضية بتواصل الضغوطات على الموارد المائية وخاصّة الجوفية منها حيث **تجاوزت نسبة استغلال المائدة المائية 140% في بعض الأحيان** نتيجة لتزايد الطلب من جهة ولانتشار الآبار العشوائية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تونس تصنف من أكثر البلدان فقرا في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط حيث تقدر **كميات المياه المتاحة للفرد** الواحد بـ**470 م^3** في السنة مقابل **1000 م^3** كحدّ أدنى على المستوى العالمي وسيتفاقم هذا العجز خلال السنوات القادمة باعتبار التطور السكاني ومحدودية الموارد المائية علاوة على تدني نوعية المياه باعتبار أن 52% من الموارد المتاحة تتجاوز نسبة ملوحتها 1.5 غ في اللتر مما جعل **تونس من بين البلدان الأكثر عرضة للآثار السلبية للتغيرات المناخية**.

ورغم الصعوبات التي عرفتها البلاد خلال الفترة المنقضية فقد تواصلت المجهودات في ميدان البنية الأساسية للتطهير حيث شهدت الفترة :

- تطور نسبة **الربط بالشبكة العمومية للتطهير** بالمدن المتبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير من 89% سنة 2010 إلى 91% في موفى سنة 2015.
- تبني 13 بلدية جديدة، حيث تطور عدد البلديات المتبناة من 160 سنة 2010 إلى 173 سنة 2015.
- تطوّر عدد المنتفعين بخدمات التطهير من **5.6 مليون ساكن** في موفى 2010 إلى **حدود 6.3 مليون ساكن** في موفى 2015 (زيادة بنسبة 12%).
- تطور **طول الشبكة العمومية للتطهير** التي هي في طور الاستغلال من 799 14 كلم سنة 2010 إلى 063 16 كلم سنة 2015.
- إنجاز 7 محطات تطهير جديدة حيث تطور عدد محطات التطهير المستغلة من 109 محطة سنة 2010 إلى 116 سنة 2015.
- تطوّر **طاقة معالجة المياه المستعملة** بمحطات التطهير من 813 ألف م^3/اليوم سنة 2010 إلى 839 م^3/اليوم سنة 2015.

وفي مجال المياه شهدت الفترة المنقضية :

- بلوغ نسبة تزود **بالماء الصالح للشرب** 95% بالمناطق الريفية مع تسجيل تفاوت بين الجهات (92.5% بالشمال و94.6% بالوسط و97.4% بالجنوب).
- إنجاز 5 **سدود كبرى وقناة ثالثة لتحويل المياه** تربط سجنان-جومين-مجردة وقنوات تحويل مياه سدود الحركة والطين والزياتين وربطها بحوض سجنان.
- إنجاز 138 بئرا استكشافية و472 بئر استغلال واستصلاح 93 بئر عميقة وتعويض 136 بئر أخرى و22 بئر مراقبة إضافة إلى إنجاز قرابة 944 3 بئرا من طرف القطاع الخاص بطاقة إنتاج جملية تقدر بـ580 مليون م^3/السنة.
- إحداث **52 منطقة سقوية جديدة** على مساحة 120 3 هك وإعادة تهيئة وتعصير 49 منطقة سقوية قديمة على مساحة 26.3 ألف هكتار.
- إنجاز أشغال الصرف والتجفيف لـ18 منطقة سقوية على مساحة 280 6 هك وتجهيز قرابة 37 ألف هك بمعدات الاقتصاد في الماء.
- استغلال **حوالي 30% من مياه المعالجة سنويا** للري الزراعي وري المناطق الخضراء والغابات وملاعب الصولجان وكذلك لتغذية الخزانات المائية الجوفية.

- إنجاز **34 محطة لتحلية المياه** في إطار البرنامج الوطني لتحسين نوعية مياه الشرب بطاقة جملية تقدر بحوالي 34 مليون م^3/سنة إلى جانب 29 محطة صغيرة الحجم أنجزت من طرف الخواص بطاقة جملية تقدر بحوالي 7 مليون م^3 سنويا حيث دخلت العديد من محطات تحلية المياه المالحة حيز الاستغلال خاصة بالجنوب وذلك بكل من قبلي وسوق الأحد ودوز ومارث ومطماطة وبلخير وبن قردان.

وفيما يتعلّق **بالمحافظة على المياه والتربة** شهدت الفترة المنقضية:

- القيام **بالتشجير الغابي والرعوي** على مساحة 31.3 ألف هك وتهيئة حوالي 75 ألف هك من الغابات و18.3 ألف هك من المراعي فضلا عن إحداث وتعلية 755 4 كلم من الطوابي لمقاومة زحف الرمال.
- إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 430 ألف هك تتضمن إنجاز 44 بحيرة جبلية.

أمّا على مستوى **ترشيد استعمال الطاقة والطاقات المتجددة** فقد مكن المجهود الوطني لترشيد استعمال الطاقة خلال الفترة 2011-2015 من تحقيق اقتصاد في الطاقة والتخفيض في الطلب عليها وذلك من خلال:

- مواصلة تنفيذ جملة من البرامج والمشاريع في مجال ترشيد استعمال الطاقة بنسق مرضي كبرنامج التدقيق الطاقي وعقود البرامج والتوليد المؤتلف للطاقة إلى جانب إنجاز العديد من الدراسات التقييمية والاستراتيجية الخاصة بترشيد استهلاك الطاقة والنجاعة الطاقية.
- **رفع الدعم عن أسعار الكهرباء والغاز لقطاع الاسمنت الرمادي** وتطبيق تعريفة للقطع الاختياري للكهرباء للمستهلكين ذوي الجهد العالي والمتوسط منذ صائفة 2013.
- استكمال المشاريع المبرمجة التي تخص **إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح** على عكس الطاقة الشمسية الحرارية المركزة والغاز العضوي التي لم تشهد أي إنجاز نظرا لارتفاع التكلفة، هذا بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ جملة من البرامج الهادفة إلى التشجيع على استعمال الطاقة الشمسية.
- إرساء إصلاحات قانونية وتحفيزية لمزيد إحكام استغلال الطاقات المتجددة.
- وضع **المخطط الشمسي التونسي** لمزيد تطوير استغلال هذه الطاقات في غضون 2030.
- إصدار قانون جديد لإنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من قبل الخواص.

الباب الثاني: الضغوطات والرهانات والمقتضيات

يقوم مستقبل تونس على إرادة **التونسيين في بناء مجتمع حر، مزدهر ومتضامن** ولكن يبقى تحقيق هذا الهدف مشروط بجملة من الضغوطات والتحولات العميقة التي يشهدها العالم على مختلف المستويات الجيوستراتيجية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية وكذلك تسارع التطورات في المشهد الوطني وما أفرزه من معادلات جديدة.

وإن حجم التحديات الداخلية والخارجية الهائلة التي تواجهها البلاد تفرض العمل المكثف والسريع لدرئ المخاطر المحدقة أولا والاستفادة من الفرص الكامنة ثانيا بما من شأنه أن يضمن الانتقال بمستوى التنمية بمختلف أبعادها إلى درجات متقدمة **والدخول في طور جديد من النماء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي** يسمح بالاستجابة لانتظارات التونسيين وطموحات الشباب وحاجيات الأجيال القادمة.

1. الضغوطات

1.1 المحيط العالمي

عرف المشهد العالمي والإقليمي خلال السنوات الأخيرة عديد التغيّرات والتحولات العميقة وأشكالا متجددة من الأزمات سواء منها السياسية والإقتصادية أو المالية أو الاجتماعية أو الثقافية اتسمت بتوسع رقعتها وصعوبة مواكبة نسق تطورها إضافة إلى تنامي الفوارق التنموية وما صاحبها من توسع لبؤر التوتر والانتفاضات الشعبية وما رافقها من تدفقات للاجئين للفرار من الصراعات الداخلية فضلا عن تزايد الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية.

وينتظر أن تؤدي هذه التحولات الهامة إلى **تغيير هيكلة الاقتصاد العالمي** على مستوى آليات وأنماط الإنتاج التي أصبحت ترتكز على المعرفة والاستعمال المكثف للتكنولوجيا. كما ستؤدي هذه التحولات إلى تكريس التوجه نحو أقطاب اقتصادية جديدة وفاعلة ستساهم في **تغيير جذري للخارطة الاقتصادية العالمية** وفي إعادة توزيع موازين القوى وتوجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وفي نفس السياق ينتظر أن تشهد المبادلات التجارية تغيرات جوهرية بحكم ما ستفرزه الهيكلة الجديدة لسلاسل القيم الدولية من فرص جديدة للتبادل التجاري ودرجة الانفتاح والاندماج والتموقع الاقتصادي بين دول العالم.

ومن ناحية أخرى، فإن **استتباب الأمن** وضمان الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من شأنه أن يؤثر على تموقع الدول وواقعها الاقتصادي وقدرتها على جلب المستثمرين. وفي هذا الصدد **تعد مقاومة الإرهاب والتصدي لكل مظاهر التطرف والجريمة من الشروط الرئيسية لإنجاح عملية التنمية** وهو ما يقتضي توخي مقاربات شاملة المكونات ومندمجة العناصر.

وستزداد جسامة التحديات التي سيشهدها المحيط الدولي بتأثيرات **التغيرات المناخية المرتقبة** على صحة الإنسان والإنتاج الزراعي وموارد المياه والبيئة الحيوانية والنباتية وكذلك حركة انتقال السكان. وستبرز التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتغيرات المناخية على تطور الاقتصاد العالمي من خلال ارتباطها الوثيق بقضايا التنمية ومقاومة الفقر والتقليص من الفجوة التنموية بين الدول وتوفير الأمن الغذائي والطاقي وهو ما يفرض التعامل الجدي والناجع مع هذه الظواهر **وإيلاء أهمية قصوى للتضامن الدولي لمجابهة التغيرات المناخية** والمحافظة على التوازن البيئي لفائدة الأجيال المقبلة إضافة إلى مواصلة تقديم المساعدات للدول النامية لمواجهة التغيرات البيئية وتعزيز الجهود لدعم الاستثمار في الطاقات البديلة.

1.2 التطورات الديمغرافية

دخلت تونس مع مطلع القرن الواحد والعشرين مرحلتها الثانية والأخيرة من **الانتقال الديمغرافي** بنسق سريع نسبيا قياسا بما تم تسجيله ببعض المجتمعات والبلدان الأخرى.

وجاء تطور السلوك الديمغرافي للمواطن في تونس كنتيجة لتداخل عوامل متعددة منها بالأساس إقرار سياسة **التنظيم العائلي منذ الستينيات وتطور الخدمات الصحية** وخاصة منها الخدمات ذات العلاقة بالصحة الإنجابية والجنسية وصحة الأم والطفل إضافة إلى **تحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية** وإرتفاع مستويات التعليم خاصة لدى الإناث والتي كان لها الأثر الإيجابي على **إرتفاع مؤمّل الحياة عند الولادة الذي بلغ 74.9 عاما سنة 2014** مقابل 74.2 عاما سنة 2010 و73.8 عاما سنة 2005 و72.6 عاما سنة 2000 وإستقرار نسبة الوفيات في حدود 6 بالألف خلال نفس الفترة مع تسجيل تراجع في نسبة وفيات الرضع.

وشهدت التركيبة السكانية حسب الفئة العمرية من جهتها تغييرا ملموسا تتجلى أبرز مظاهره في تراجع ملحوظ لنسبة السكان من **الفئة العمرية 15-29 سنة** مقابل إرتفاع عدد السكان الذين **تفوق أعمارهم 60 سنة** وكذلك الشأن بالنسبة **للفئة العمرية دون الأربع سنوات** كما يبرزه الجدول التالي :

توزيع السكان حسب الفئة العمرية (%)

الفئة العمرية	2004	2010	2014
0-4 سنوات	8.2	8.1	8.9
5-14 سنة	18.6	15.6	14.9
15-29 سنة	29.5	28.5	24.5
30-59 سنة	34.2	37.9	40
60 سنة فما فوق	9.5	9.9	11.7

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

كما أكدت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 **الإرتفاع المتواصل لمستوى متوسط الأعمار للسكان والذي فاق 31 عاما** مقابل 28 عاما سنة 2009 و 25 عاما سنة 2004.

وبالتوازي، شهدت نفس الفترة، إرتفاعا في نسبة النمو الطبيعي للسكان راجع بالأساس إلى إرتفاع في نسبة الولادات التي بلغت 20.5‰ سنة 2014 مقابل 19.3‰ سنة 2010 وإنخفاض نسبة وفيات الأطفال من 20.6‰ سنة 2004 إلى 16.8‰ سنة 2010 وإلى 16‰ سنة 2014 **وإلى تطور نسبة الخصوبة من 2.16 مولودا لكل إمرأة في سن الإنجاب إلى 2.22 وإلى 2.46 مولودا خلال نفس الفترة.**

ويعود الارتفاع في مستوى الخصوبة بالأساس إلى تطور في عدد الزيجات خلال الفترة ما بين 2004 و2012 من 097 78 إلى 681 109 حالة زواج خاصة لدى الأفراد من مواليد السبعينات والثمانينات بالتوازي مع الإرتفاع في سن الزواج وتقلص فترة الخصوبة لدى المرأة بعلاقة مع طول سنوات الدراسة.

وإستنادا إلى نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وإلى إحصائيات الحالة المدنية، وبالاعتماد على **الفرضية المعتدلة لتراجع مؤشر الخصوبة من 2.46 سنة 2014 إلى 1.91 سنة 2044** والذي مرده بالأساس التراجع الملحوظ في عدد الزيجات بداية من سنة 2012 خاصة من بين الأفراد لدى الفئة العمرية 15-29 سنة وبالتالي إلى تراجع عدد الولادات بداية من سنة 2014 وهي توجهات من المرتقب أن تتواصل خلال الفترات القادمة، ينتظر أن يناهز **عدد السكان 11.9 مليون نسمة سنة 2020** و 14.4 مليون ساكن سنة 2044 مقابل 10.9 مليون ساكن سنة 2014.

كما ينتظر أن **ترتفع نسبة السكان من الفئة العمرية دون 15 سنة لتبلغ أوجها سنة 2020** مقابل تراجع نسبة السكان من الفئة العمرية 15-59 من 64.5% سنة 2014 إلى 60% سنة 2020 وإلى 59% سنة 2044.

كما ستسجل **نسبة الفئة العمرية 60 سنة فما فوق إرتفاعا ملحوظا** حيث ينتظر أن تتضاعف هذه النسبة لتبلغ **14% سنة 2020** مقابل زهاء 12% سنة 2014.

أما على **مستوى التوزيع الجهوي للسكان** فإن نتائج الإسقاطات تؤكد تواصل إرتفاع الكثافة السكانية **بالمناطق الساحلية للبلاد** حيث يرتقب أن تبلغ نسبة السكان بهذه المناطق **حوالي 65%** من مجموع السكان سنة 2020 مقابل 35% فقط بالولايات الغربية والجنوبية بينما بلغت هذه النسبة على التوالي 62% و38% سنة 2014.

وعلى هذا الأساس، يستدعي المشهد الديمغرافي المرتقب على المدى المتوسط والبعيد عديد **الإصلاحات والتدخلات التعديلية** لمجابهة الضغوطات ذات الصلة والمتمثلة بالأساس في ارتفاع الطلبات الإضافية في مجال التربية والتعليم خاصة أمام إرتفاع نسبة السكان دون سن 15 سنة، وفي تنامي الحاجيات في مجال الصحة والتغطية الإجتماعية لا سيما أمام تفاقم الأمراض المزمنة لدى السكان من ذوي الفئة العمرية 60 سنة فما فوق وإرتفاع **الطلبات الإضافية للشغل لدى الفئة العمرية 15-59 سنة** والتي رغم إحتمال تراجع نسبتها خلال الخماسية القادمة لا زالت تمثل القسط الأكبر من مجموع السكان.

ومع تعدد الضغوطات التي تفرزها التحولات الديمغرافية للسكان إلا أن هذه التغيرات يمكن أن تمثل فرصة للنمو والتنمية إذا ما تم استغلال ميزاتها الإيجابية المتصلة أساسا بارتفاع عدد السكان من الفئة العمرية الشبابية والتحكم في مظاهرها السلبية كالتشيخ السكاني وارتفاع نسبة الإعالة والتمركز السكاني الكثيف في المدن الساحلية، وكذلك متى تمّ توظيف هذه الطاقات من أجل دفع المسار التنموي لا سيما عبر إقرار السياسات والبرامج الكفيلة بتثمين هذه الموارد البشرية على الوجه الأفضل.

1.3 الضغوطات على الموارد

1.3.1 هشاشة الموارد الطبيعية

ستتواصل خلال الفترة القادمة الضغوطات المسلطة على الموارد الطبيعية المتاحة من مياه وتربة وغطاء نباتي وطاقة.

ففي مجال المياه، يعتبر **حسن التصرف في الموارد المائية وتوزيعها بين مختلف الأنشطة** من أهم التحديات التي ستعمل تونس على تجاوزها خلال الفترة القادمة وذلك من **خلال التوجه نحو الموارد المائية غير التقليدية** لتوفير حاجياتها من الماء الصالح للشرب وربطها بالحاجيات في الطاقة حتى لا تكون باهضة الكلفة.

أما على مستوى التربة وتبعا للاستغلال المفرط فقد تراجع معدل نسبة المواد العضوية في التربة الى أقل من 1% مقارنة مع نسبة 2% لتعتبر خصوبة التربة مقبولة إضافة الى انتشار البناء الفوضوي على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة المجاورة للمدن والأحياء الكبرى نتيجة لغياب المدخرات العقارية التي من شأنها توجيه التطور العمراني.

ويمثل تراجع خصوبة التربة **وتقلص الأراضي الزراعية** حول المدن مؤشرا سلبيا **في مجال ضمان الأمن الغذائي** لذلك ستتكثف الجهود على حماية الأراضي الزراعية وتكثيف الإنتاج والرفع من القدرة الإنتاجية.

أما على مستوى الغطاء الغابي والمراعي وأخذا في الاعتبار لما عرفته هذه الموارد من إتلاف عبر عمليات الحرق والتقليع يتحتم خلال الفترة القادمة **مضاعفة الجهود لإعادة التوازن الايكولوجي والحد من زحف التصحر والتجرد** وتكثيف عمليات التشجير وأشغال حماية المياه والتربة.

وعرفت **الموارد الطاقية في تونس تقلّصا ملحوظا** نتيجة للتطوّر السريع لاستهلاك الطاقة والتراجع المسجّل في إنتاج النفط الخام والغاز.

وعلى هذا الأساس يعتبر تأمين مصادر الطاقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من التحديات الكبيرة التي تواجه سياسات الطاقة في تونس، خاصة أن الهدف الاستراتيجي هو الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق مواطن الشغل.

1.3.2 ندرة الموارد المالية

مثل التراجع الهام لمستوى الادخار الوطني خلال الفترة الأخيرة والذي تجلى من خلال **تراجع نسبة الادخار التي بلغت 12.5% من الدخل المتاح سنة 2015 مقابل 21% سنة 2010** أحد أهم الضغوطات المسلطة على منظومة التمويل خاصة في ظل تنامي حاجيات التمويل الجملية للاقتصاد من جهة وتواصل الضغوط لتعبئة الموارد المالية على المستوين الداخلي والخارجي من جهة أخرى.

ويعزى التراجع الملحوظ في حجم الادخار الوطني إلى **ضعف الادخار العمومي باعتبار هشاشة الوضعية المالية** لعديد المؤسسات العمومية وتنامي نفقات ميزانية الدولة الموجهة لتغطية نفقات الدعم والتحويلات الاجتماعية. وبالتوازي بقي الادخار الخاص دون المأمول رغم تحسين مستوى الدخل وتعزيز الحوافز الجبائية وتواصل الإصلاحات المالية لتحسين نوعية الخدمات المالية حيث اتسمت هيكلته بمحدودية الادخار المؤسساتي أو طويل المدى والضعف النسبي للمدخرات الفنية لقطاع التأمين إضافة إلى ضعف أداء أصناف التأمين الادخارية على غرار التأمين على الحياة.

ويتطلب تعبئة الموارد المالية اللازمة مزيد التحكم في توازنات المالية العمومية **وبخاصة ترشيد نفقات التصرف وتحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية** إلى جانب تدعيم تعبئة الادخار من خلال ترشيد الاستهلاك وتطوير الادخار المؤسساتي وإضفاء الديناميكية اللازمة على نشاط السوق المالية من خلال إدراج عدد من المؤسسات العمومية وشبه العمومية الكبرى بالبورصة وتشجيع الأعوان على المساهمة في رأس المال عبر اقتناء أسهم.

أما على مستوى الموارد الخارجية، فإن **تراجع الترقيم السيادي لتونس** من شأنه أن يؤدي إلى اشتداد شروط الاقتراض بعنوان النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية.

وينتظر أن تطرح جملة التغيرات التي يشهدها العالم من ناحية وجملة الضغوطات الداخلية من ناحية أخرى العديد من التحديات على واقع تونس وتطور اقتصادها تتمثل بالأساس في تطوير القدرة على **تحقيق الاستقرار الأمني والمحافظة على المكسب الديمقراطي** وكذلك تعزيز القدرة على **تحسين الوضع الاجتماعي بمختلف جهات البلاد** والرفع من مستوى النمو **والتقليص من البطالة** إضافة إلى تكريس الانفتاح الإقليمي مع الترفيع في مستوى التنافسية بما يساهم في الاستفادة من الهيكلة الجديدة للاقتصاد الدولي خاصة على مستوى تطور العلاقات جنوب-جنوب.

2. التحديات

2.1 تحقيق الاستقرار الأمني

يعتبر **الاستقرار الأمني أولوية مطلقة** وشرطا أساسيا لإنجاح العمل التنموي خلال الفترة القادمة. وستتركز الجهود في هذا المجال على تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين الجهات التونسية وشركائها على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف والسعي إلى تمكين القوات الأمنية والعسكرية التونسية من

الاستفادة من الدعم المالي والتكنولوجي واللوجستي والتكوين في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والجريمة السيبرنية.

وبالتوازي سيتجه العمل أكثر فأكثر نحو تعزيز وتطوير دور الدبلوماسية الإستباقية من حيث رصد واستقصاء المعلومات وتحليلها واستشراف مواقف الدول وتقييم التطورات والأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي وخاصة داخل دول الجوار وانعكاساتها المحتملة على الأمن القومي الشامل ومصالح بلادنا الحيوية عند الاقتضاء.

هذا وتعد **مساعدة الأطراف الليبية على حل خلافاتهم** بالطرق السلمية والعمل مع الحكومة الليبية والأطراف الدولية الفاعلة على تأمين الحدود من الأهداف الرئيسية للسياسة الأمنية لتونس من أجل تحقيق الاستقرار والقضاء على الإرهاب.

وإن تونس التي توفقت إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي أصبحت تتطلع إلى **توفير الأمن وإحلال الطمأنينة الإجتماعية** بوصفها من أوكد الأولويات لتحفيز الاستثمار الوطني وجلب الاستثمار الأجنبي وحث المستثمرين على بعث مشاريع جديدة ومجددة وتشغيل الكفاءات واليد العاملة.

ويقتضي **إحلال الأمن والأمان** مشاركة مختلف الهياكل الوطنية ومكونات المجتمع المدني **والإنخراط الفعلي والواعي للمواطن** وما يتطلبه ذلك من يقظة مستمرة. فالمعالجة الأمنية تعتبر عنصرا هاما من عناصر زرع الثقة والطمأنينة أما المعالجة الجذرية فتتطلب البدء بزرع القيم الثقافية والحضارية وخاصة حب الوطن وتغذية الحس الوطني خاصة لدى الأطفال والشباب والعمل على إرساء خطة وطنية تربوية ثقافية إعلامية **للتوقي من مخاطر العنف والإرهاب.**

2.2 الحفاظ على السلم الاجتماعية

إن تحقيق التنمية الشاملة وكسب الرهانات المطروحة المتعلقة خاصة **بمجابهة البطالة والحد من ظاهرة الفقر** وتطوير البنية الأساسية في إطار **تنمية جهوية متوازنة** تقلص من الفجوات بين الجهات والفئات وتكرس مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص، يبقى إلى حد بعيد رهين الرفع من نسبة النمو وما تتطلبه من مقومات تتعلق أساسا بتوفير مناخ ملائم للإستثمار كاستتباب الأمن وتطوير الاطار التشريعي والترتيبي لمنظومة الاستثمار وتعصير القطاع المالي وتبسيط الإجراءات الإدارية ومراجعة منظومة التعليم والتكوين.

وباعتبار أن **دعم الحوار بين الأطراف الإجتماعية** يعد صمام أمان لتحقيق النمو الإقتصادي النوعي والرفاه والسلم الاجتماعية فإن إرساء علاقات شغلية وفق مبادئ الحوار والتشاور تستوجب إحترام التشريع الشغلي المرتكز على الشفافية في مجال الإنتداب والتوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتكريس العمل اللائق المبني على **تأمين الحماية الإجتماعية لكافة العمال حسب المعايير الدولية**.

3. *مقتضيات المرحلة القادمة*

تتمثل أهم مقتضيات الفترة القادمة أساسا في استكمال البناء المؤسساتي وانتهاج الحوار كأداة لإرساء المقاربة التشاركية وإعادة الاعتبار لقيم العمل وإرساء مقومات اللامركزية.

3.1 استكمال بناء الإطار المؤسساتي

إن تجسيم الإرادة الشعبية التي انعكست من خلال **دستور تونس الجديد** يقتضي من مختلف أطياف ومكونات المجتمع المدني ومن كافة الأطراف الاجتماعية والحساسيات السياسية تكثيف جهودها حتى يتسنى استكمال بناء الصرح المؤسساتي الوطني وإرساء الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للعلاقات العامة ولمختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولئن قطعت تونس خلال فترة الانتقال الديمقراطي أشواطا هامة على درب تشييد المؤسسات الوطنية والهيئات الدستورية وتوفقت إلى تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حسب مواصفات ومعايير تكفل الشفافية والنزاهة والحيادية، فإن ذلك لا يجب أن يحجب جسامة المسؤولية المناطة بعهدة المجموعة الوطنية بأسرها من أجل العمل، خلال السنوات القادمة، على استكمال بناء الإطار المؤسساتي لا سيما فيما يتعلق بالمجالات **القضائية والهيئات الدستورية المستقلة والمجالس الاستشارية واللجان الوطنية والهياكل الإقليمية والجهوية والمحلية** وغيرها...

وفي هذا الإطار سترتكز الجهود خلال الفترة المقبلة على التسريع بتنزيل الهيئات الدستورية واستكمال المسار التشريعي من خلال **إعداد قانون اساسي مشترك لهذه الهيآت** واصدار قوانين لإحداث الهيئات المتبقية على غرار هيئة الاتصال السمعي البصري وهيئة حقوق الانسان وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد اضافة الى مأسسة علاقة الهيئات الدستورية ببعضها وبمختلف مؤسسات الدولة. كما سيتم احداث منتدى الهيئات كفضاء للتشاور مع الهيئات الدستورية في المواضيع والأنشطة المشتركة بينها وتشريكها في ضبط السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بمجال تدخلها.

ومن منطلق الإيمان العميق بضرورة الحفاظ على مناخ اجتماعي سليم وفقا لما ورد بالعقد الاجتماعي الذي تم التوافق حوله بين مختلف الأطراف المعنية واحتراما للتعهدات وللبنود التي تضمنتها، ستتركز الجهود من أجل إحداث **المجلس الوطني للحوار الاجتماعي** باعتباره فضاءا مميزا ودائما ومنتظما لرصد المشاغل والتشاور ودراسة القضايا ذات العلاقة بالمجال الاجتماعي.

3.2 تحديد أدوار مختلف المتدخلين

لئن تقتضي الاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة إضفاء النجاعة والمردودية على الإستراتيجيات والسياسات التنموية وتأمين وقعها الإيجابي وتوفير المستلزمات الكفيلة بضمان بلوغها للأهداف المرسومة، إلا أن تجسيم هذا التوجه يبقى إلى حد بعيد رهين **إحكام توزيع الأدوار** وتحديد مسؤوليات ومجالات التدخل بين مختلف الأعوان الاقتصاديين والأطراف الاجتماعية وسائر مكونات المجتمع المدني في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى مختلف الأصعدة الوطنية منها والجهوية والمحلية.

3.2.1 الدور الإستراتيجي للدولة

بالنظر إلى التحديات والرهانات المطروحة على الساحة الوطنية في هذه المرحلة الجديدة من المسيرة الإنمائية لتونس، يتأكد الدور الاستراتيجي للدولة في معالجة القضايا الاجتماعية بالتركيز بالأساس على تكثيف الاهتمام وتنويع التدخلات في اتجاه **التقليص من رقعة الفقر** والتصدي لكل مظاهر الإقصاء والتهميش **والحد من الفوارق بين مختلف الفئات والجهات** وذلك انطلاقا من دورها في إعادة توزيع ثمار التنمية وإحلال الإنصاف والعدالة الاجتماعية لا سيما عن طريق إرساء شبكة أمان وأرضية للحماية الاجتماعية.

وبالتوازي، يتعين على الدولة الاضطلاع بدور محوري في **الرفع من كفاءة الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش** لكل المواطنين وذلك عبر توفير الخدمات في مجالات التربية والتعليم والتكوين والصحة والتجهيزات الجماعية والمرافق الأساسية من تنوير وتزود بالماء الصالح للشرب وربط بشبكات التطهير حتى يتسنى الارتقاء بظروف العيش إلى مستويات أرفع.

كما أن الدولة مسؤولة على ضبط السياسة الوطنية للتهيئة الترابية عبر تمشي يوائم بين القطاعات والاستحقاقات التنموية وهي مدعوة إلى الإسهام الفاعل في إرساء **بنية تحتية** ملائمة ومحفزة للاستثمار من شبكة طرقات ونقل وموانئ وتكنولوجيا ومعلومات معوّلة في ذلك على **دفع الشراكة مع القطاع الخاص** كآلية لإضفاء النجاعة والشفافية على السياسات والبرامج والمشاريع العمومية. ويبقى الدور

الاستراتيجي للدولة في المجال الاقتصادي وخاصة في القطاعات الاستراتيجية كالمناجم والكهرباء من أوكد الأولويات.

وعلى قدر الأهمية التي تكتسيها هذه الأدوار المنوطة بعهدة الدولة على مستوى البنية الأساسية والبيئية والنهوض الاجتماعي والتنمية البشرية ولا سيما منها المنظومة التربوية والتعليمية التي تعد الوسيلة المثلى لاستعادة دور **المصعد الاجتماعي** كرافعة للرقي الاجتماعي، يبقى دورها أساسيا ومحددا في مجالات **التحكيم والتوجيه والاستشراف**.

3.2.2 القطاع الخاص محرك أساسي للتنمية

إن الدور الموكول للقطاع الخاص أصبح لا يقتصر فقط على خلق الثروات ودفع الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، على أهميتها، بل يفرض كذلك على هذا القطاع البحث المتواصل على التموقع في الأسواق الداخلية والخارجية وفي سلسلة القيم ومنظومات الإنتاج وتكثيف تواجده في الأنشطة والقطاعات الواعدة وذات **القيمة المضافة العالية** ودعم طاقاته على استباق الأحداث واستقرائه للمستجدات والمتغيرات وعلى استغلاله للفرص السانحة بالسرعة المرجوة.

وعلى هذا الأساس، تتأكد الضرورة القصوى **لتعزيز قدرات هذا القطاع** على الخلق والإبداع والإمتياز وتجذير روح المبادرة لدى الباعثين الخواص حتى يتسنى لهم الإندماج بكفاءة في الأسواق الخارجية والحفاظ على حصص جهاز الإنتاج الوطني في الدورة الإقتصادية العالمية وتدعيمها والإنخراط في منظومات الإنتاج العصرية والتحكم في أساليب العمل المستحدثة.

ومن هذا المنطلق، سيتجه العمل خلال الفترة القادمة إلى تدعيم الآليات والإجراءات والحوافز الكفيلة بتمكين القطاع الخاص من تعزيز قدراته على مجابهة المنافسة والمزاحمة وتطوير أساليب إنتاجه وهو ما يستدعي إدخال **إصلاحات جذرية في الإدارة وعلى منظومات الاستثمار والجباية والتمويل**.

إلا أن القطاع الخاص لايمكن له أن يتوفق في أداء مهامة على الوجه الأكمل مالم تتوفر له الأرضية السانحة للرقي بالعلاقات المهنية داخل المؤسسة وخارجها. لذلك فهو مدعو إلى الحرص على **الحفاظ على السلم الاجتماعية** وتطوير الحوار والشراكة.

3.2.3 القطاع الثالث شريك فاعل ودعامة لدفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعدّ **القطاع الثالث** مكمّلا أساسيا لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص في خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش.

فعلى الرغم من أهمية الأدوار الموكولة للدولة والقطاع الخاص في دفع الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية فان المستجدات والضغوطات المتزايدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي التوجه نحو إيلاء **مكانة متميزة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني** في منظومة خلق الثروة وتوزيعها والخدمات الاجتماعية والإحاطة بالبيئة.

وإن دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من **تعاونيات وتعاضديات وجمعيات ومجتمع مدني** أضحى من الأهمية بمكان إذ أنه يسهم في معالجة قضايا رئيسية كالفقر والبطالة والتهميش والنفاذ إلى الأسواق والتمويل وغيرها، وذلك من خلال تكريس مبادئ التضامن والابتكار والاعتماد على الذات والمشاركة الفاعلة على مختلف الأصعدة.

ومن منطلق الأهمية التي يكتسيها القطاع الثالث في الإسهام في مواجهة التحديات سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تجذير ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الإستراتيجيات التنموية الوطنية منها والجهوية ووضع خارطة طريق ترمي إلى التعريف بمجالاته وتحديد مفاهيمه بالرجوع إلى الفرص والإمكانيات المتوفرة وبالاعتماد على مساهمته في تجسيم الأهداف الجملية والقطاعية لاسيما في ميادين الإنتاج والتشغيل والاستثمار وتوفير المداخيل ودفع التنمية الجهوية والمحلية.

إلا أن تثبيت دعائم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يمكن إدراكه ما لم تتوفر له الممهدات والمستلزمات الضرورية يستدعي إرساء الإطار التشريعي والمؤسساتي المحفز وإحداث آليات للتسويق والمرافقة والتمويل **بما في ذلك الزكاة**.

وعلى صعيد آخر، واعتبارا إلى أن الدور الموكول إلى المجتمع المدني مافتئ يتأكد ويتدعم منذ الثورة ليجعل من **النسيج الجمعياتي** قطاعا قائما بذاته وشريكا هاما في تأطير الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي الذي تشهده البلاد فإن جمعيات المجتمع المدني مدعوّة إلى مؤازرة المجهود الوطني الرامي إلى تجذير قيم المواطنة وتأمين انخراط مختلف الشرائح الاجتماعية في المسار التنموي.

وانطلاقا من رصيدها التاريخي واعتبارا للدور الهام الذي ما فتئت تضطلع به في الإسهام في المسيرة الإنمائية الشاملة فإن **الأطراف الاجتماعية** وسائر **الهياكل المهنية** ستكثف سعيها وستتظافر جهودها من أجل تعميق الحوار والمشاركة الفعالة في نحت معالم المشروع المجتمعي لتونس الجديدة في كنف المسؤولية والحيادية والاستقلالية.

3.3 الحوار كشرط أساسي لإرساء المقاربة التشاركية

مثل **الحوار الوطني** الذي ميّز إدارة الشأن العام منذ الثورة ركيزة أساسية للمقاربة التونسية كان لها الأثر الإيجابي على إنجاح مرحلة الانتقال السياسي وإرساء دعائم الجمهورية الثانية. ولعل تتويج هذا الحوار بحصول تونس على **جائزة نوبل للسلام لسنة 2015** خير دليل على اعتراف المجتمع الدولي بوجاهة هذا التمشي.

ويتطلب بناء مستقبل أفضل لتونس إحداث نقلة نوعية على مستوى منظومة **القيم السائدة والتركيز على النهج التشاركي وتجسيمه فكرا وممارسة**. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري أن يتسم سلوك مختلف الأطراف الفاعلة والقوى الحية في البلاد من دولة وأحزاب سياسية ومنظمات مهنية ومؤسسات المجتمع المدني ومواطنين، بالوعي والمسؤولية واعتماد منهج الديمقراطية التفاوضية القائمة على التشاور والحوار عوضا عن ديمقراطية المواجهة والمطالب الفئوية الضيقة والتجاذبات المبنية على موازين القوى دون مراعاة للمصلحة الوطنية.

وفي نفس السياق، واعتبارا لأهميته في إرساء علاقات شغلية متطورة، يمثل الحوار الاجتماعي المتوازن ضامنا للتوفيق بين متطلبات الحفاظ على المقدرة الشرائية للعمال ومقتضيات تطوير الإنتاج والإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة.

ويُعتبر ضمان حقوق الإنسان في شموليتها **وخاصة منها حرية التعبير** والتنظيم من أوكد شروط إنجاح هذا المسار وهو ما يقتضي توفير الفضاءات الملائمة والفرص الحقيقية لتشريك الجميع والتباحث وتبادل الآراء حول المسائل ذات المصلحة الوطنية.

وفي هذا الاطار سيتم التركيز في الفترة القادمة على دعم وتطوير **الإطار التشريعي لترسيخ حقوق الإنسان في شموليتها** وترابطها وحمايتها ولتحقيق التمتع الفعلي بها على ارض الواقع اضافة الى اصلاح جذري وهيكلي للمؤسسات والأجهزة الإدارية ودعم دورها وصلاحياتها ومسؤوليتها في احترام وتعزيز وتفعيل مبادئ ومقتضيات حقوق الإنسان والحريات الأساسية وارساء وتدعيم الآليات المؤسساتية وغيرها من الاليات اللازمة لمتابعة ومراقبة احترام حقوق الانسان وضمان إعمالها.

كما ستتكثف الجهود بهدف إرساء سياسات وطنية دامجة لحقوق الإنسان بشموليتها وترابطها في كل المجالات القطاعية التعليم، الصحة، البيئة... ودعم تنفيذها إضافة إلى تصور وإرساء منظومة وطنية متكاملة لحقوق الإنسان بمقاربة تشاركية والعمل على النهوض بثقافة حقوق الإنسان كدعامة قوية للتمتع وممارسة الحقوق والحريات ولاحترام الاخر والتنوع والاختلاف وغيرها من المبادئ والقيم.

3.4 إعادة الاعتبار لقيم العمل

يمثل العمل عنصرا أساسيا في عملية الإنتاج وفي مجال الخدمات. وإن تحسين الإنتاج والإنتاجية يمر حتما بالتعويل على الموارد البشرية وتثمينها عبر إرساء مناخ ملائم للبذل والعطاء ورد الاعتبار لقيمة العمل لدورها البارز في تقدم الشعوب ونهضتها ذلك أن إهمال دور العمل والنشاط أعاق تقدم البلدان فانتشرت عديد المظاهر للكسب غير المشروع مما نتج عنه تدني مستوى الإنتاجية ومحدودية القدرات والجهود الرامية إلى مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي فتراجع النمو وتفاقمت مظاهر التخلف والإقصاء والتهميش.

وإن نحت نموذج مجتمعي جديد يعطي المكانة التي تستحقها لمنظومة القيم المتصلة بالعمل والمتمثلة أساسا في نشر روح البذل والعطاء والانتماء للوطن والتضحية من أجله والشعور بالمسؤولية واحترام القانون، من شأنه أن يدفع الأفراد نحو تحسين أدائهم المهني. **ويتغير السلوك الفردي يتغير السلوك الجماعي** وتتطور المجتمعات.

ويمثل توفير **مناخ ملائم للعمل** وتنظيم مختلف القطاعات بإقامة علاقات شغلية مبنية على الاحترام المتبادل بين الأطراف الاجتماعية، عنصرا رئيسيا للإقبال على العمل بما يساهم في تركيز المقومات الأساسية للإستقرار والرفاه الاجتماعي ودفع نسق النمو والتنمية.

كما يستند تقدير قيم العمل إلى الموروث الحضاري والتاريخي لتونس مما يدعو إلى ضرورة الانطلاق من هذا الرصيد الخصب بالتعريف به وإبرازه وتعزيزه في إطار سياسة اتصالية وطنية ترتكز على غرس قيم العمل النبيلة صلب البرامج البيداغوجية التعليمية والتكوينية وإثراء أساليب التدريس النظرية والأكاديمية بربطها بالوضع الحالي وبالممارسات الناجحة.

وبما أن التعويل على الموارد البشرية لدفع نسق العمل والنشاط هو مفتاح النجاح للارتقاء إلى مستويات أرفع من التنمية، ستتكثف الجهود في المرحلة القادمة في اتجاه حثّ الشباب ومختلف الفئات على الاشتغال **وإعطاء العمل اليدوي القيمة الحضارية والمعنوية اللازمة** ومجابهة عقلية استنقاص الاختصاصات المهنية والحرفية التي تدنت نسب الإقبال عليها.

3.5 إرساء مقومات اللامركزية

تندرج التوجهات العامة للإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية والمحلية للفترة القادمة في إطار تجسيم أحكام الدستور الجديد للجمهورية التونسية خاصة ما يتعلق بتطبيق الفصل 14 الذي تضمن التزام الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة من جهة، والباب السابع المتعلق بالسلط المحلية من جهة أخرى.

في هذا السياق وقصد ضمان مقومات التنمية العادلة والشاملة والمستدامة ستتميز المرحلة القادمة بوضع الإطار الاستراتيجي للتجسيد التدريجي والفعلي للامركزية وذلك من خلال إعادة بناء النظام السياسي والترابي والإداري والمالي و**إعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة** وهياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية وملاءمة صلاحياتها الجديدة مع المهام الموكولة لها.

وفي هذا الإطار سيتم استكمال بناء النظام السياسي والمؤسساتي من خلال إجراء **انتخابات بلدية** لترسيخ أسس **الديمقراطية المحلية** ودعم الحوكمة المحلية وفق مقتضيات الدستور. كما أن انتخاب المجالس الجهوية في مرحلة ثانية من شأنه أن يدعم تنفيذ إستراتيجية التنمية الجهوية والمحلية ويضمن مشاركة واسعة للمواطنين في بلورة وانجاز ومتابعة تنفيذ سياسات وبرامج التنمية الجهوية والمحلية والتي ستكون من هذا المنطلق تعبيرا عن الطموحات والتطلعات التنموية بالجهات.

وبهدف **تحسين إدارة الشأن المحلي والجهوي** سيتم تطوير النظام الإداري والمؤسساتي بالجهات وذلك بإعادة هيكلة الإدارة العمومية وتعصير وسائل عملها وتحسين خدماتها وتدعيم اللامحورية الإدارية وإعطاء صلاحيات أكبر للكفاءات الإدارية المحلية والجهوية على مستوى البرمجة والتخطيط ومتابعة تنفيذ المشاريع.

كما سيتم تقييم منظومة التمويل على الصعيد الجهوي ومراجعة المالية المحلية وذلك من خلال وضع الإطار التشريعي والترتيبي لدعم **الجباية المحلية** لتمكين الجماعات العمومية المحلية من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية ومن الموارد المحالة من السلطة المركزية بما يتلاءم والصلاحيات المسندة إليها وتمكينها من حرية التصرف في مواردها المالية حسب قواعد الحوكمة الرشيدة.

ولضمان تناسق البرامج والسياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وتيسير انخراط المواطنين في تسيير الشأن الجهوي والمحلي سيتم العمل على إعادة توزيع الأدوار على أساس مبدأ التكامل والشراكة بين كل من الدولة والسلط الجهوية والمحلية والمجتمع المدني وذلك من خلال اعتماد الجماعات

المحلية آليات **الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة** وإيجاد صيغ شراكة بين الدولة من جهة والهياكل الجهوية والمحلية من جهة أخرى على مستوى بلورة وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

الباب الثالث: منوال النمو للفترة 2016-2020

يفترض منوال النمو للخماسية القادمة **الترفيع في النموّ بصفة هامة** مع نهاية المخطط بهدف التقليص من نسبة البطالة مع موفى الفترة والارتقاء بالدخل إلى مستوى 520 12 دينار والنزول بالفقر إلى المستوى الأدنى وذلك من خلال تحقيق هيكلة أكثر توازنا لمصادر النمو لا سيما **الترفيع في مساهمة التصدير والاستثمار** الجملي وكذلك **الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج**.

ويستند المنوال إلى انتهاج سياسات اقتصادية ناجعة تهدف إلى **التموقع في سلسلة القيمة العالمية** ووضع الاقتصاد الوطني على درب **النمو الإدماجي والمستدام** بمساندة قوية وفعالة **للاقتصاد الاجتماعي والتضامني** باعتباره القطاع المكمل لدور الدولة والقطاع الخاص. ويرتكز هذا التوجه على مقومات **الابتكار والتجديد** لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الرفع من نجاعة منظومة البحث والتجديد وتعزيز قدرة المؤسسة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة.

ولبلوغ الأهداف المنشودة ستتركز الجهود على بلورة **السياسات والاستراتيجيات القطاعية** الملائمة لإعادة هيكلة الاقتصاد في اتجاه **نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية** من خلال تحديث القطاعات التقليدية واستغلال كل الطاقات الكامنة بها من خلال دعم برامج التأهيل والتحديث والتوجه نحو دعم القطاعات الجديدة ذات المحتوى المعرفي المرتفع والمشغلة لليد العاملة المختصة خاصة من بين حاملي الشهادات العليا.

كما تفترض التقديرات بعنوان الفترة 2016-2020 استعادة تدريجية **لسلامة التوازنات المالية الداخلية والخارجية** لا سيما عدم الترفيع من نسبة المديونية بهدف تحقيق الاستدامة المالية وذلك من خلال إضفاء مزيد من النجاعة على السياسات المالية وتعبئة موارد التمويل الملائمة للاقتصاد فضلا عن استحثاث نسق الإصلاحات سواء التي تم بعد الانطلاق فيها أو الإصلاحات الهيكلية الجديدة التي تمت بلورتها.

1 مصادر النمو

تم رسم منوال النمو على أساس **تثبيت نسق النمو خلال السنتين الأوليين** من تنفيذ المخطط ثم الارتقاء به إلى مستويات تفوق نسق النمو الكامن للاقتصاد ابتداء من سنة 2018 بما يمكن من تحسين مستوى العيش وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

1.1 الانتاج

يرتكز منوال النمو للفترة 2016-2020 على تحقيق معدل للنمو يناهز 4% يرتكز بالأساس على **استعادة تدريجية للنشاط الاقتصادي** في جل القطاعات المنتجة **والترفيع في مساهمة الإنتاجية في النمو** باعتبارها محددا أساسيا للقدرة التنافسية وباعتبار مساهمتها في تحسين مستوى الدخل وكسب رهان التشغيل.

ويتضمن المنوال إرساء **مقاربة جديدة** تستند إلى **خيارات قطاعية** تمكن من استيعاب طالبي الشغل الجدد خاصة من خريجي التعليم العالي وذلك على أساس تحقيق **تغيير جذري في هيكلة الاقتصاد** مع التوجه نحو النهوض **بالأنشطة الجديدة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع** والقيمة المضافة العالية والمشغلة بصفة مكثفة لليد العاملة المختصة.

تطور النمو حسب القطاعات

	2015-2011	2020-2016
الفلاحة والصيد البحري	4.8	3.6
الصناعات المعملية	0.4	3.8
الصناعات غير المعملية	4.0-	4.1
الخدمات		
الخدمات المسوقة	1.5	4.7
الخدمات غير المسوقة	4.8	2.9
الناتج المحلي الإجمالي	**1.5**	**4.0**

وتم ضبط التقديرات المرسومة للفترة 2016-2020 على أساس:

- تطور القيمة المضافة لقطاع **الفلاحة والصيد البحري** بمعدّل 3.6% بالأسعار القارة خلال الخماسية القادمة على أساس تسجيل **معدل إنتاج سنوي للحبوب يناهز 21 مليون قنطار** بالنسبة لكامل فترة المخطط 2016-2020 **ومعدل 030 1 ألف طن من زيتون الزيت**. علما وأن سنة 2015 تميزت بتسجيل نتائج قياسية للموسم الفلاحي خاصة على مستوى إنتاج زيت الزيتون حيث بلغ حجم الإنتاج ما يقارب 700 1 ألف طن.

وستشهد الفترة القادمة تنفيذ سياسة تنموية تهدف إلى النهوض بأداء القطاع ودعم موقعه ودوره في الاقتصاد الوطني ومساهمته في التنمية الجهوية والريفية وإكسابه قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية وجاذبية للاستثمار مع **تأمين دخل مجزي للفلاح والبحار**. هذا إلى

جانب العمل على ضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية **وتعزيز الأمن الغذائي** الذي يعد خيارا استراتيجيا ثابتا طبقا لما نص عليه دستور الجمهورية الثانية.

- تطور القيمة المضافة في قطاع **الصناعات المعملية بمعدل 3.8%** خلال الفترة 2016-2020 بدفع من النمو المطرد في قطاع **الصناعات الكيميائية** على أساس فرضية استرجاع النشاط في القطاع المنجمي حيث ينتظر أن **تتطور القيمة المضافة للقطاع بمعدل 8.5%** مقابل انخفاض بـ7.4% خلال الفترة 2011-2015.

وسترتفع القيمة المضافة في قطاع الصناعات الغذائية بمعدل 2.7% خلال الفترة القادمة مقابل 2.2% خلال الفترة 2011-2015 نتيجة التقدم في إرساء منظومة سلاسل القيمة خاصة بعنوان التمور والألبان واللحوم.

كما يعزى هذا التطور أيضا إلى نمو القيمة لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل 3.8% خلال الفترة 2016-2020 مقابل 1.5% خلال الخماسية 2011-2015 وذلك بفضل تطور الطلب الخارجي الموجه لتونس في ميدان مكونات الطائرات ومكونات السيارات. علما وأن حصة هذا القطاع تبلغ 5.6% من الناتج المحلي الاجمالي.

أما بالنسبة لقطاع النسيج والملابس والجلد فينتظر أن تتطور القيمة المضافة بمعدل 2.3% خلال فترة المخطط مقابل انخفاض بحوالي 1% خلال الفترة 2011-2015. ويستند هذا التطور إلى استرجاع نسق الصادرات سواء في الأسواق التقليدية الأوروبية أو التوجه نحو أسواق جديدة كالأسواق العربية والروسية والإفريقية والأمريكية.

- ارتفاع القيمة المضافة في **قطاع الصناعات غير المعملية بمعدل 4.1%** خلال الخماسية 2016-2020 مقابل انخفاض بنسبة 4% خلال الفترة 2011-2015. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى تطور القيمة المضافة في قطاع الكهرباء بمعدل 4.2% خلال فترة المخطط بالعلاقة مع تطور الطلب وانتعاشة مختلف قطاعات الإنتاج. كما ستتطوّر القيمة المضافة في قطاع المحروقات بمعدل 2% خلال فترة المخطط 2016-2020 باعتبار **الترفيع في طاقة الإنتاج نتيجة تطوير حقل نوّارة بالأساس.**
- استرجاع النشاط في قطاع الخدمات المسوقة بنسق تصاعدي ابتداء من سنة 2018 بدفع من النمو المطرد في قطاع النقل حيث **ستتطور القيمة المضافة لقطاع النقل بمعدل 6.2% خلال الفترة 2016-2020** أي بنسق يفوق نسق تطور الناتج المحلي الإجمالي مما سيسهم في

الارتقاء بحصة القطاع إلى حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى المخطط مقابل 7% سنة 2015.

وستتركز الجهود خلال السنوات القادمة على اعتماد النقل الذكي عبر إدماج تطبيقات التكنلوجيات الحديثة وإرساء نقل مستديم إضافة إلى **مزيد العمل على دعم النقل العمومي الجماعي وتطوير النقل الحديدي للأشخاص** والبضائع والتقدم في تأهيل القطاع وإعادة هيكلة الشركات العمومية. هذا إلى جانب **الارتقاء بنجاعة المنظومة اللوجستية** إلى مستويات تسمح بالتقليص في كلفتها التي تعتبر مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول المنافسة وذلك من خلال اعتماد السياسات والإجراءات الملائمة والتي تتمحور أساسا حول **إنجاز المشاريع المهيكلة في مجال اللوجستية** وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي وإدراج خطة النهوض باللوجستية ضمن السياسات والبرامج القطاعية فضلا عن وضع مخطط اتصالي ناجع لإستراتجية تطوير سلسلة اللوجستية.

كما ستشهد الفترة القادمة استعادة تدريجية للنشاط في **القطاع السياحي** حيث تستند التقديرات إلى الارتقاء بالقيمة المضافة للقطاع بمعدل 3.4% خلال كامل فترة المخطط 2016-2020. وتتركز أهم التوجهات الاستراتيجية للقطاع على **تنويع العرض السياحي وتحسين الجودة** وتأهيل الوحدات السياحية والنهوض بمنظومة التكوين السياحي فضلا عن إعادة بناء الوجهة التونسية **والبحث عن أسواق جديدة** وتحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة بالتوازي مع مواصلة تهيئة المناطق السياحية الجديدة.

1.2 عناصر الطلب

يستند منوال النمو للمخطط الاستراتيجي 2016-2020 على تحقيق **نمو أكثر توازنا** يرتكز على استعادة مساهمة الصادرات و**الارتقاء بالمجهود الاستثماري** وبخاصة الاستثمار الخاص.

مصادر النمو

	2015-2011	المخطط 2016-2020
النمو	**1.5**	**4.0**
الطلب الداخلي		
الاستهلاك	3.1	3.1
الاستثمار	1.2-	0.9
الطلب الخارجي		
الصادرات	0.5-	1.7
الواردات	0.1	1.7-

1.2.1 الاستثمار

ستتكثف الجهود خلال الخماسية المقبلة للارتقاء بمجهود الاستثمار إلى مستويات أرفع تستجيب لمتطلبات هذه المرحلة الحاسمة التي يشهدها الاقتصاد الوطني من خلال إضفاء نفس جديد للمقاربة الوطنية للاستثمار عبر **تسريع نسق الإصلاحات الهيكلية الهادفة لتحسين مناخ الأعمال** وأهمها تعصير الإدارة **وإصدار المجلة الجديدة للاستثمار واستكمال إصلاح منظومة الجباية والديوانة والتمويل.** هذا إلى جانب مفعول جملة الإصلاحات الهيكلية التي تمت المصادقة عليها خلال الفترة السابقة وخاصة إصدار القانون الجديد للمنافسة والأسعار وإعتماد الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي وإعادة هيكلة البنوك العمومية.

كما تكرس هذه المقاربة الجديدة التوجه نحو التشجيع على **بروز جيل جديد من المستثمرين** قادر على استغلال الفرص المتوفرة والطاقات الكامنة للاقتصاد الوطني في مختلف الجهات والاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي من شأنها دعم قدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج في سلسلة القيمة والمنافسة بجدية على الساحة العالمية فضلا عن جلب مستثمرين ذوي صيت عاملي وبعث مشاريع بنوعية متميزة في مجالات واعدة ترتكز بالأساس على التجديد والابتكار سواء في القطاعات التقليدية أو في القطاعات الجديدة.

وعلى هذا الأساس، **سيتطور الاستثمار الجملي بمعدل 13.6% بالأسعار الجارية** ليرتفع حجمه إلى 120 000 م د خلال فترة المخطط 2016-2020 مقابل على التوالي **1.4%** و**620 79 م د** خلال الفترة 2011-2015. وسيسهم هذا المستوى في تحسين نسبة الاستثمار لترتفع إلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 مقابل 19.4% سنة 2015.

تطور المؤشرات المتعلقة بالاستثمار

	2011-2015	المخطط 2016-2020
معدل التطور السنوي		
الاستثمار الجملي	1.4	13.6
نسبة الاستثمار من الناتج*	19.4	24

*اخر الفترة

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار:

- تطور الاستثمارات في قطاع **الفلاحة والصيد البحري** لتبلغ حوالي 8 مليار دينار منها 4.5 مليار دينار سيقع انجازها من قبل القطاع الخاص. وستبلغ نسبة تعبئة الموارد المائية 95% سنة 2020 مقابل 93% سنة 2015 وذلك بفضل انجاز محطات تحلية مياه البحر ومشاريع التزود بالماء الصالح للشرب ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة.

- تطور الاستثمارات في قطاع **الصناعات المعملية** بنسق مطرد يناهز 7.5% بالأسعار الجارية خلال الخماسية القادمة لترتفع حصتها إلى حوالي 10.6% من إجمالي الاستثمارات مقابل 12.1% مسجلة خلال الفترة 2011-2015 حيث ينتظر أن ترتفع الاستثمارات في قطاع التكرير بمعدل 3% باعتبار **إنجاز أنبوب الصخيرة الساحل لنقل المواد البترولية** بكلفة تقدر بـ170 م د ومشروع بناء طاقة خزن بسعة 6 آلاف طن من غاز البترول المسيل بمستودع قابس وبكلفة تقدر بـ135 م د إضافة إلى بناء طاقة خزن بسعة 4 آلاف من غاز البترول بمستودع بنزرت بقيمة 90 م د.

كما ستشهد الفترة القادمة مواصلة تنفيذ إستراتيجية تنمية الصناعات المعملية والتي ترتكز بالخصوص على دفع القدرة التنافسية للمؤسسات القائمة والترفيع في القيمة المضافة الإجمالية للصناعات المعملية **والرفع من المحتوى التكنولوجي للصادرات المعملية** مع الإعتماد على القطاعات الواعدة والخضراء والمجدّدة. هذا بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية الصناعية من مناطق صناعية وأقطاب تنموية ومركبات صناعية وتكنولوجية فضلا عن استحثاث نسق الاستثمار الصناعي والترويج لتونس كوجهة صناعية جذابة ومواصلة تطوير مجالات الملكية الصناعية والبنية التحتية للجودة.

- تطوّر الاستثمارات في قطاع **الصناعات غير المعملية** بمعدل 9.4% مقابل انخفاض بمعدل 3.0% خلال الفترة 2011-2015 بفضل تطور حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات خلال فترة المخطط 2016-2020 لتبلغ 190 8 م د تتضمن 190 6 م د لتطوير الحقول النفطية والغازية من خلال مواصلة تطوير حقل نوارة بجزئيه قابس وتطاوين بكلفة تقدر بـ524 2 م د وتطوير مشروع زارات في قابس بتكلفة 270 3 م د إضافة إلى 000 2 م د لمجال البحث والاستكشاف.

كما ستتطور الاستثمارات في **قطاع الكهرباء والغاز بمعدل 21%** خلال الخماسية القادمة لتبلغ 623 7 م د منها 26% استثمارات خاصة في مجال الطاقات المتجددة وتتضمن هذه الاستثمارات محطة بخارية دورة مزدوجة رادس "ج" بكلفة تقدر بـ670 م د ومحطة بخارية

دورة مزدوجة بالمرناقية بكلفة تقدر بـ660 م د ومحطة بخارية دورة مزدوجة بالصخيرة بكلفة تقدر بـ680 مليون دينار.

- تطوّر الاستثمارات في **قطاع الخدمات بمعدل 17.3%** مقابل ارتفاع بمعدل 2.5% مسجلة خلال الفترة 2011-2015 بفضل الزيادة الهامة في حجم الاستثمارات في قطاع النقل خلال فترة المخطط 2016-2020 بمعدل 26.8% لتبلغ 316 20 م د تتضمن 505 م د لاستكمال إنجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة للخطوط E و D (18.5 كلم) وتهيئة الجذع المركزي لشبكة المترو الخفيف بوسط العاصمة تونس بمبلغ 150 م د إضافة إلى إنجاز المرحلة الأولى لمشروع **ميناء بالمياه العميقة بالنفيضة بحوالي 000 1 م د في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص** فضلا عن إنجاز مشروع المنطقة اللوجستية بالنفيضة بقيمة تناهز 900 م د وتوسيع مطار تونس-قرطاج بقيمة 600 م د. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن استثمار القطاع الخاص في مجال النقل البري سيبلغ 310 1 م د خلال فترة المخطط.

معدل تطور الاستثمار حسب القطاعات

	2015-2011	2020-2016
الفلاحة والصيد البحري	3.3	10.2
الصناعات المعملية	1.5-	7.5
الصناعات غير المعملية	3.0-	9.4
الخدمات	2.5	18.1
التجهيزات الجماعية	5.2	5.1
الاستثمارات الجملية	1.4	13.6

أما فيما يتعلق **بالاستثمارات الخارجية**، فينتظر أن يبلغ الحجم المتوقع استقطابه خلال الفترة 2016-2020 ما قيمته 776 17 م د مقابل 709 10 م د خلال الفترة 2011-2015.

وتستند هذه التقديرات أساسا إلى:

- وضوح الرؤية على المستوى الاستراتيجي والتوجهات الاقتصادية العامة والقطاعية خلال الخماسية 2016-2020 وهو ما من شأنه أن يعطي إشارات ايجابية للمستثمرين الأجانب

والمؤسسات المتواجدة بتونس والشركاء وأوساط الأعمال العالمية خاصة بعد الضبابية التي ميزت السنوات الخمس الفارطة.

- استحداث نسق تنفيذ الإصلاحات في المجالات ذات العلاقة بمناخ الأعمال والاستثمار ولا سيما المجلة الجديدة للاستثمار فضلا عن الإصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والإجراءات الإدارية والمنظومة الجبائية والديوانة.
- توفر إطار جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يتضمنه من فرص وإمكانيات جديدة للاستثمار إضافة إلى القانون الجديد المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدد.
- تعزيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الواعدة على غرار مكونات السيارات ومكونات الطائرات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وذلك سواء عبر عمليات توسعة للمؤسسات المتواجدة وكذلك عبر تعزيز العمل الترويجي لاستقطاب استثمارات جديدة في هذه الأنشطة.

1.2.2 الاستهلاك

مثل الاستهلاك بعنصريه الخاص والعام خلال السنوات الأخيرة القاطرة الأساسية للنمو خاصة في الفترات التي شهدت تراجعا في الاستثمار والتصدير حيث تطور بنسق فاق نسق تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة مما ساهم في الرفع من مساهمته في النمو.

ولقد سجل الاستهلاك تطورا متسارعا في السنوات الماضية ساهم فيه ارتفاع مستوى الأجور في القطاعين العام والخاص إلى جانب توسع تداين الأسر وهو ما انعكس بصفة سلبية على تطور معدل الأسعار وساهم في ظهور التوترات التضخمية.

ومن هذا المنطلق فإن تحديات المرحلة القادمة تقتضي العمل على ضمان المعادلة بين ضمان تطور معتدل للاستهلاك الجملي كمصدر للنمو من جهة والمحافظة على توازن المدفوعات الخارجية ومعدل الأسعار من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق، ستتركز الجهود على ترشيد الاستهلاك العمومي بدرجة أولى عبر مزيد التحكم في نفقات تسيير الميزانية بما من شأنه كذلك أن يسهم في التقليص من عجز المالية العمومية وتوجيه الاعتمادات المتاحة أكثر فأكثر نحو الاستثمار العمومي.

وبالتوازي ستتكثف الجهود من أجل التحكم في وتيرة ارتفاع الأجور في القطاعين العام والخاص في إطار المفاوضات الاجتماعية وكذلك مواصلة تفعيل آليات المتابعة وتوفير المعلومة حول التداين الأسري وتحسيس مختلف الأطراف بأهمية ترشيد الاستهلاك والتشجيع على استهلاك المنتجات المحلية ومراقبة مسالك التوزيع وإحكام تنظيمها.

وعلى هذا الأساس ينتظر أن يتم **التحكم في تطور الاستهلاك** خلال الفترة القادمة في مستويات مقبولة. من ذلك سيتطور الاستهلاك الخاص بمعدل 3.8% خلال الخماسية القادمة فيما سينحصر نمو الاستهلاك العمومي في حدود 2.9%.

1.2.3 المبادلات الخارجية

تم ضبط أهداف منوال التنمية للخماسية القادمة على أساس إعطاء دفع جديد للصادرات ودعم مساهمتها في تحقيق أهداف النمو وكذلك استعادة نسق الواردات وفق ما يتطلبه الدعم المرجو للنشاط الاقتصادي.

وتستند الديناميكية المنتظرة للمبادلات التجارية إلى الجهود المبذولة لمزيد **تطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني** وتعزيز تواجده بالأسواق العالمية والتعريف بالمزايا التفاضلية التي تتميز بها تونس والترويج لها **كوجهة صناعية وتكنولوجية ومركز إقليمي للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية** وهو ما سيمكن من تطور **حصة الصادرات ذات محتوى تكنولوجي عالي من إجمالي صادرات الصناعات المعملية إلى 14% مع موفى سنة 2020** مقابل 11.3% خلال سنة 2015، وكذلك دعم التوجه نحو أسواق جديدة تتوفر على آفاق نمو واعدة على غرار **بلدان الخليج والشرق الأوسط وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء** فضلا عن الاستغلال الأمثل لاتفاقية التبادل الحر مع بلدان الاتحاد الأوروبي وباقي الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

ويفترض منوال النمو لمخطط التنمية 2016-2020 تطور **صادرات السلع والخدمات** بمعدل 7.9% بالأسعار الجارية و4.4% بالأسعار القارة مقابل على التوالي 1.5% و-1.1% خلال الفترة 2011-2015 وذلك بالعلاقة مع استرجاع ديناميكية النشاط في جل القطاعات المنتجة خاصة المتضررة منها وتحسن الطلب الخارجي الموجه لتونس، وتطور **واردات السلع والخدمات** بمعدل 6.8% بالأسعار الجارية و3.5% بالأسعار القارة مقابل على التوالي 4.5% و-0.1% خلال الفترة الماضية وذلك استجابة لمقتضيات تطور الطلب الداخلي ونجاعة دفع الاستثمار والرفع من نسقه مع المحافظة في ذات الوقت على توازنات المدفوعات الخارجية.

ويتضمن هذا النسق تطور **المبادلات التجارية للسلع** على النحو التالي:

- تطور **صادرات السلع** بمعدل 7.1% مقابل 3.3% خلال الخماسية الماضية.

تطور صادرات السلع حسب القطاعات

	2015		2020	
	(م د)	الحصة (%)	(م د)	الحصة (%)
مجموع الصادرات	**27 607**	**100**	**38 940**	**100**
الفلاحة والصناعات الغذائية	4 009	14.6	4 324	11.1
الفسفاط والمناجم	1 110	4	2 458	6.3
الطاقة	1 986	7.2	2 121	5.5
النسيج والملابس والجلد	6 003	21.7	8 271	21.2
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	11 451	41.5	17 221	44.2
صادرات أخرى	3 048	11	4 545	11.7

ويتضمن هذا النسق تطور صادرات قطاع الفسفاط والمناجم بنسبة 17.2% مقابل تطور سلبي بـ12.4% خلال الفترة 2011-2015 وهو ما يتطلب استرجاع كامل طاقات الانتاج بالحوض المنجمي والمجمع الكيميائي وتكثيف الجهود لاسترجاع حصص هذه المنتوجات في الأسواق الخارجية بعد الأزمة التي مر بها القطاع في السنوات السابقة.

كما ينتظر أن يسترجع **قطاع النسيج والملابس والجلد** عافيته تدريجيا ليبلغ معدل نمو صادرات الخماسية القادمة 6.6% مقابل استقراره (-0.1%) خلال الفترة 2011-2015. ويفترض تحقيق هذا الهدف توخي خطة عمل متكاملة ترمي إلى مزيد دعم القدرة التنافسية للقطاع وتأهيله من خلال توفير اليد العاملة المختصة بتوجيه التكوين المهني ليتلاءم مع متطلبات المؤسسات الصناعية وتحسين الجودة والعناية بمسائل التجديد والابتكار وتكثيف الحملات الترويجية لاكتساح أسواق جديدة وواعدة في ظل تزايد المنافسة العالمية.

كما تعتمد الأهداف المرسومة على تدعيم مكانة قطاع **الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية** في الاقتصاد الوطني حيث ينتظر أن تتطور المبيعات خلال فترة المخطط بنسبة 8.5% مقابل 7.2% خلال الخماسية الفارطة وهو ما يتطلب تعزيز موقع تونس كوجهة صناعية استثمارية في الصناعات الميكانيكية والكهربائية ودعم البحث والتجديد التكنولوجي صلب المؤسسات الصناعية لمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية المتسمة بالتغيير السريع.

وينتظر أن ترتفع **حصة قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية من مجموع الصادرات** بفضل التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية على غرار زيت الزيتون المعلب وتثويع المواد الفلاحية المصدرة لا سيما **المنتجات البيولوجية** أمام تزايد الاهتمام العالمي بهذه المنتجات التي أصبحت تحقق رواجا متزايدا بالأسواق الخارجية باعتبار مزاياها الصحية والبيئية.

- تطور **واردات السلع** بمعدل 6.8% خلال فترة المخطط مقابل 4.5% خلال الخماسية الماضية.

تطور واردات السلع حسب المواد

	2015		2020	
	(م د)	الحصة (%)	(م د)	الحصة (%)
مجموع الواردات	**39 655**	**100**	**55 219**	**100**
المواد الغذائية	3 738	9.4	4 298	7.8
المواد الأولية والنصف المصنعة	12 057	30.4	17 519	31.7
مواد التجهيز	8 463	21.3	13 103	23.7
المواد الاستهلاكية	10 019	25.3	13 466	24.4
الطاقة	5 378	13.6	6 833	12.4

ويتضمن هذا النسق ارتفاع واردات جل المواد حيث يتوقع أن ترتفع واردات مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة تباعا بمعدل 9.1% و7.8% مقابل 1.7% و3.4% خلال الفترة 2011-2015 وذلك بالعلاقة مع تطور نسق الاستثمار وحاجيات المؤسسات الاقتصادية.

وستتطور واردات مواد الاستهلاك غير الغذائية بمعدل 6.1% مقابل 5% خلال الفترة 2011-2015 بالعلاقة مع استرجاع نسق نمو القطاعات المصدرة وتطور الاستهلاك.

كما تستند التقديرات للخماسية القادمة إلى ارتفاع واردات مواد الطاقة بمعدل 4.9% مقابل 7.2% بالعلاقة مع تزايد الضغوطات على الانتاج بأهم الحقول النفطية والعودة التدريجية لارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

وبالتوازي، ينتظر أن تتطور واردات المواد الغذائية بمعدل 2.8% خلال الخماسية القادمة مقابل 11.1% خلال الفترة 2011-2015 على **أساس تحسن انتاج الحبوب**.

وبناء على هذه التطورات يفترض أن يتراجع **العجز التجاري** ليبلغ **12.4% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى المخطط مقابل 14.1% سنة 2015**.

أما على مستوى **الخدمات** فتستند الأهداف المرسومة للخماسية القادمة على تطور **الصادرات** بمعدل 11.1% مقابل انخفاض بـ4.6% خلال الفترة الماضية على أساس **استرجاع ديناميكية النشاط السياحي** بعد الانخفاض الحاد المسجل خلال الفترة 2011-2015. ويتطلب تحقيق هذا الهدف الارتقاء بجودة الخدمات السياحية وتنويع المنتوج بدعم السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والسياحة الاستشفائية فضلا عن تكثيف الحملات الترويجية لتدعيم الوجهة التونسية.

هذا وسيتم التقدم كذلك في تنفيذ برنامج تأهيل قطاع الخدمات بهدف **الترفيع في القدرة التصديرية لقطاعات هامة مثل الدراسات والهندسة وتكنولوجيات الاتصال**.

ومن جهتها ينتظر أن تتطور **تحويلات التونسيين بالخارج** بمعدل 8.3% مقابل 4.9% خلال الفترة 2011-2015 بالعلاقة مع الآفاق الإيجابية للوضع الاقتصادي بمنطقة الأورو والمفعول المرتقب لتطور قيمة الدينار تجاه أهم العملات الأجنبية.

2 *التشغيل*

يهدف المخطط إلى جعل **التشغيل القاسم المشترك لكل المتدخلين في العمل التنموي** وأحد أبرز أهداف السياسات القطاعية وذلك بالتوازي مع إقرارها جملة من الإجراءات والبرامج تستحث نسق إحداث مواطن الشغل وتساعد طالبي الشغل على الاندماج في سوق الشغل.

ولتحقيق الأهداف المرسومة في مجال التشغيل ومجابهة الضغوطات المسلطة على سوق الشغل، ستتركز سياسة التشغيل خلال الخماسية القادمة على **استحثاث نسق الاستثمار والرفع من محتواه التشغيلي** باعتباره الضامن الرئيسي لتحقيق إحداثات مواطن شغل تتماشى وحجم طلبات الشغل وخصوصياتها عبر التوجه نحو القطاعات الواعدة وذات الطاقة التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة العالية.

كما سيتم العمل على تطوير منظومة الحوافز وتصويب التشجيعات نحو الأنشطة الدافعة للاستثمار المشغل للكفاءات والعمل على تحسين نسب التأطير في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلى جانب التشجيع على الاستثمار الخاص في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة قصد الرفع من القدرة التنافسية والمساهمة في تشغيل اليد العاملة المختصة.

وفي **إطار التشجيع على المبادرة الخاصة** سيتم العمل على دفع نسق **إحداث المؤسسات في مجال الاقتصاد الإجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي.**

كما سيتكثف المسعى من أجل تصويب التدخلات في إتجاه إستغلال مكامن الإستثمار والتشغيل بالجهات إلى جانب دعم القطاعات والأنشطة التقليدية.

وبهدف إرساء منظومة **لاستكشاف واستغلال مكامن التشغيل** خاصة في الجهات والقطاعات الواعدة بما من شأنه أن يدفع نسق إحداثات الشغل ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة وبثمّن ثرواتها ومواردها البشرية وميزاتها التفاضلية، سيتم العمل على تشخيص حاجيات المؤسسات من الموارد البشرية وتوجيه طالبي الشغل اليها عبر مرافقتهم مرافقة مشخصة.

وبهدف ترشيد الانتدابات بالقطاع العمومي سيتم العمل على توجيه الانتدابات العمومية المبرمجة في إطار المخطط نحو الجهات والقطاعات **ذات الأولوية** حسب الحاجيات.

وفي هذا الإطار، يستند منوال التنمية للخماسية القادمة علاوة على تحسين مردودية ونجاعة السياسات النشيطة للتشغيل والرفع من الطاقة التشغيلية للنمو لتبلغ ما بين 18 ألف و20 ألف موطن شغل لكل نقطة نمو، إلى تحقيق نسبة نمو بمعدل لا يقل عن 4% سنويا ستمكن من إحداث ما يقارب عن 400 ألف موطن شغل جديد ومن تخفيض نسبة البطالة إلى حوالي 12% في غضون سنة 2020.

وتتوزع هذه الإحداثات بين مختلف القطاعات كالآتي:

- الفلاحة والصيد البحري : 30 ألف موطن شغل،
- الصناعات المعملية : 110 ألف موطن شغل،
- الصناعات غير المعملية : 45 ألف موطن شغل،
- الخدمات : 215 ألف موطن شغل،
- **المجموع : 400** ألف موطن شغل،

- هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال الخماسية 2011-2015 إحداث 136 ألف موطن شغل بفضل الانتفاع بآليات التشغيل.

كما سيتم العمل على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التربوية ودعم تفتحها على محيطها بصفة عامة وعلى سوق الشغل بصفة خاصة عبر ضبط سياسات تربويّة تهدف إلى **تأمين التكوين في المهن ذات القيمة المضافة المرتفعة** والقدرات التشغيلية العالية ومزيد ملاءمتها مع حاجيات

الجهات وخصوصياتها إلى جانب الرفع من مردودية المنظومة التربوية وتنويع مسالكها ومهننة اختصاصاتها **والتحسين من تشغيلية خريجيها**.

وبهدف إستحداث نسق إحداث المؤسسات وتنمية روح المبادرة، سيرتكز العمل على **إرساء منظومة موحدة لريادة الاعمال وبعث المشاريع** تساهم في تنمية روح المبادرة والعمل وثقافة التحويل على الذات وتمكن باعثي المشاريع من المرافقة والتأطير قبل وخلال وبعد عملية بعث المشروع وتيسر النفاذ إلى الأسواق ومصادر التمويل الملائمة.

ولتثمين أفكار المشاريع المجددة والمبتكرة سيتم وضع **آليات للتنسيق مع هياكل البحث العلمي والتعليم العالي والهياكل المختصة** واقرار حوافز خصوصية لإحداث هذه المشاريع كما هو مقترح في مجلة الإستثمار الجديدة إلى جانب تطوير آليات المساندة خلال السنوات الأولى من إحداث المؤسسات خاصة في مجال التصرف والتسويق.

وقصد تصويب الآليات النشيطة لدعم التشغيل ستشهد الفترة المقبلة عمليات إصلاح وإعادة هيكلة تهدف بالأساس إلى ضمان نجاعة هذه البرامج والآليات وإلى تكريس مبدأ الشمولية والإدماج بما يراعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف فئات طالبي الشغل والاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية من الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة وتشجيعها على الرفع من نسبة التأطير مما يمكنها من تحسين أدائها.

كما سيتم ايلاء أهمية خاصة لمنظومة **المرافقة والاحاطة والتوجيه لطالبي الشغل** من أجل تحسين تشغيليتهم في إطار العمل اللائق وبما يستجيب لحاجيات القطاعات ذات المخزون التشغيلي والقطاعات الواعدة من خلال تكوين وتأهيل طالبي الشغل للاستجابة للحاجيات من الكفاءات التي تحددها المؤسسات الاقتصادية مسبقا في اطار تعاقدي خصوصي تلتزم فيه المؤسسات بالانتداب مقابل تشريكها في كل المراحل بما فيها التكوين والتأهيل والتقييم إلى جانب إحداث منظومة التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وفقا لما ورد بالعقد الاجتماعي.

واعتبارا لأهمية دور الجهة في النهوض بالتشغيل سيتوجه العمل خلال الخماسية 2016-2020 نحو **إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة في تدبير الشأن الجهوي والمحلي** وتكريس مبدأ اللامركزية وتفعيل التمييز الإيجابي للجهات الذي أقره الدستور وذلك من خلال اسناد صلاحيات للجهة تمكنها من تصور وتنفيذ سياسات ومشاريع للنهوض بالتشغيل وفقا لميزاتها التفاضلية ولحاجياتها الخصوصية وباعتماد تمشي تشاركي بين مختلف القوى الفاعلة في الجهة ودامج لمختلف الفئات بما يمكن من خلق الثروة ومواطن شغل على نطاق جهوي ومحلي.

وفي إطار استكشاف مكامن جديدة للتشغيل في الجهة سيتم العمل على **تطوير مهن الجوار ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي** التي تستجيب للحاجيات النوعية الجديدة لتحقيق الرفاه الاجتماعي وإحداث آلية للتشجيع على إحداث مؤسسات صغرى مختصة في الخدمات وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني والجماعات المحلية.

كما سيتم **تدعيم الجمعيات وتعزيز طاقاتها** عبر التكوين والإحاطة وجعلها قادرة على تشخيص الاحتياجات بالمناطق الداخلية وفاعلة في دفع التنمية المحلية والاستجابة لتطلعات سكان هذه المناطق وتحسين ظروف عيشهم.

وبهدف **تعزيز سياسة التوظيف بالخارج** سيتم العمل على اعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية في مجال التوظيف بالخارج بالتنسيق بين الهياكل المتدخلة بما يمكن من تطوير حجم توظيف الكفاءات التونسية بالخارج إلى جانب دعم قدرات الهياكل العمومية المكلفة باستكشاف عروض الشغل بالخارج وإعادة هيكلتها بما يمكن من إكسابها مرونة ونجاعة أكبر في تنفيذ المهام الموكولة إليها والعمل على ادراج متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة التقليدية منها من بين أولويات إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية إلى جانب **وضع خطة ترويجية موجهة إلى البلدان العربية والإفريقية للتعريف بالخبرات والإمكانيات المتوفرة في تونس**. وستشهد الفترة القادمة كذلك تطوير قاعدة البيانات حول عروض التشغيل بالخارج المركزة بالوكالة التونسية للتعاون الفني لتشمل مختلف المتدخلين في مجال التوظيف بالخارج بهدف توحيد المعطيات وتحيينها بناء على دراسات دورية حول الأسواق الواعدة والاختصاصات المطلوبة.

وإعتبارا لأهمية الانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم وضمان العمل اللائق سيتم خلال الفترة 2016-2020 **وضع إطار قانوني شامل خاص بالناشطين في القطاع غير المنظم** وتنفيذ خارطة طريق ترتكز على خطة تحسيسية وتوعوية تساهم في **تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والصحية الخاصة بهذه الفئة**.

كما سيتكثف السعي من أجل إدراج العاملين في القطاع غير المنظم ضمن الفئات المستهدفة من سياسات وتدخلات مكاتب التشغيل والعمل المستقل وإحداث صنف جديد من المؤسسات الفردية وتوفير حوافز وتشجيعات خصوصية.

ولدعم الاطار التنظيمي والمؤسساتي سيتم تفعيل **المجلس الأعلى للنهوض بالتشغيل** لتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمبادرات الرامية للنهوض بالتشغيل.

وبهدف تطوير أداء مصالح التشغيل وتحسين نجاعة تدخلاتها سيتمّ إعادة هيكلة مصالح التشغيل عبر تطوير الهياكل التنظيمية الخاصة بالمصالح المركزية ومكاتب التشغيل وفضاءات المبادرة وإحداث تنسيقيات جهوية قصد إعطاء دفع لحوكمة سوق الشغل جهويا بما يتناسب مع التوجهات الجديدة للتنمية الجهوية ويفتح آفاقا للجهة في معالجة قضايا التشغيل والبطالة. وحرصا على مواصلة تقريب الخدمات التي تسديها مصالح التشغيل لطالبيها، سيتواصل العمل على إحداث مكاتب التشغيل وتعميم فضاءات المبادرة على بقية الولايات ضمن رؤية تضمن التكامل والتنسيق مع مختلف هياكل المساندة.

وبالتوازي سيتم تعزيز قدارت **المرصد الوطني للتشغيل** والمهارات وإعادة هيكلته بما يمكنه من إنجاز المهام الموكولة إليه في مجال الدراسات والتحاليل حول سوق الشغل على الصعيد الوطني والجهوي وتوفير معطيات محينة ودقيقة حول متغيرات المهن وتطور الكفاءات، إلى جانب إحداث خلايا الرصد واليقظة لتساهم في استشراف المهن الواعدة أو التي ستشهد ضغوطات بما يمكّن الوافدين على سوق الشّغل من التّوجه نحو المجالات التي توفر لهم آفاقا في مجال الإدماج المهني.

وبهدف تطوير أساليب العمل والأنشطة الفنية لمصالح التشغيل سيتم تعميم برنامج جودة الخدمات التي تسديها مصالح التشغيل وتعميم برنامج الجودة من خلال اعتماد نموذج "**التيسير عبر الجودة الشاملة**".

3 القدرة التنافسية

تعتبر التنافسية عاملا أساسيا محددا للنمو باعتباره مرآة لنجاعة جهاز الانتاج وقدرته على التأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية. ومن الأولويات الكبرى للعمل الاقتصادي خلال الفترة القادمة الارتقاء بمستوى تنافسية الاقتصاد إلى مراتب متقدمة في ضوء الاصلاحات الكبرى التي سيتم إدخالها على هيكلة الاقتصاد.

لقد أبرزت التقارير الدولية والوطنية **تراجع جل المؤشرات المتعلقة بالتنافسية خلال السنوات الماضية** ويتجلى ذلك من خلال تراجع ترتيب تونس خاصة في **تصنيف "تسهيل القيام بالأعمال للبنك الدولي"** وتقرير دافوس حول التنافسية وتقرير الحرية الاقتصادية ووفق مؤشر الجدوى اللوجستية وتقرير المنظمة الدولية للشفافية.

تصنيف تنافسية الاقتصاد التونسي في التقارير الدولية

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر دافوس للتنافسية الجملية	40	-	83	87	92	-
مؤشر الثقة في مناخ الأعمال	40	45	49	56	75	74
مؤشر الجدوى اللوجستية		41		110		-
مؤشر مدركات الفساد (الشفافية الدولية)	73	75	77	79	76	-
مؤشر الحرية الاقتصادية	100	95	107	109	107	114

وعلى هذا الأساس سيتجه العمل خلال فترة المخطط التنموي نحو تذليل الصعوبات الهيكلية والظرفية التي يواجهها النسيج الاقتصادي على غرار ضعف التمويل والممارسات غير التنافسية والعبء الجبائي وتردي البنية التحتية وتفشي الفساد وعدم ملاءمة الموارد البشرية بالإضافة إلى تحسين الوضع الأمني وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وذلك بهدف تغيير نظرة رجال الأعمال والمستثمرين لمناخ الأعمال في تونس لتصبح أكثر إيجابية وطموحة.

وبالتوازي ستتكثف الاصلاحات الهيكلية من أجل الترفيع في حصة تونس في الأسواق الخارجية سواء كانت تقليدية أو جديدة وواعدة. وفي هذا الإطار، سيتم التركيز على **النهوض بالقطاعات الواعدة** وذات القيمة المضافة العالية على غرار قطاع النسيج والملابس والأحذية وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية، بالإضافة إلى التوجه نحو دعم حصة القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي في هيكلة التصدير على غرار الصناعات الصيدلانية ونشاط صناعة الطائرات والأنشطة المتصلة بالقطاعات الميكانيكية والكهربائية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

وللنهوض بمستوى التنافسية سيتركز العمل في الفترة القادمة على مساندة المؤسسات الوطنية في توخي إستراتيجيات تهدف إلى تطوير نظم الإنتاج والتسويق والتأطير وذلك من خلال الحصول على المعلومات وتحليلها واستغلالها بالسرعة المطلوبة باعتبار أن الإلمام بالمستجدات والتمكن من التقنيات الحديثة في مجالي الإنتاج والتسويق يساعد المؤسسة على تعزيز قدراتها التنافسية. هذا بالإضافة إلى وظيفة الإستشراف الذي سيمكن المؤسسة من **إستغلال الإمكانات المتاحة في الإبان واكتساح الأسواق** والتنبؤ بالصعوبات واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انعكاساتها.

وبالتوازي يعتبر **النهوض بالإبتكار من الرهانات الكبرى** التي يجب كسبها في المستقبل لأنها تساعد على تحسين جودة المنتوج وتقليص كلفتي الإنتاج والترويج. كما تقتضي المرحلة القادمة مزيد العناية **بالإستثمار اللامادي وتكثيف استعمال العلوم والتكنولوجيات الحديثة** كعناصر رئيسية في عملية الإنتاج وتحسين الإنتاجية وكذلك بالتسويق وتثمين الموارد البشرية من خلال تحسين نسبة التأطير

وتكثيف برامج التكوين تماشيا مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والدور المتنامي لإقتصاد المعرفة في تحسين أداء المؤسسة والرفع من إنتاجيتها.

كما سيتم العمل أيضا على تأهيل محيط المؤسسة بمختلف مكوناته من موارد بشرية وبنية أساسية وجهاز بنكي ومالي وإدارة وغيرها ومواصلة تعزيز صلابة أساسيات الاقتصاد من خلال **مزيد التحكّم في نسب التضخّم وتوازنات المالية العمومية وميزان المدفوعات** وتحسين **مؤشرات الدين العمومي والخارجي** وذلك بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار فضلا عن مزيد اجتذاب الاستثمار الخارجي باعتباره مصدرا ملائما للتمويل ووسيلة لنقل التكنولوجيا ودعم المهارات وتنويع النسيج الاقتصادي وتوجيهه نحو الأنشطة المعتمدة على الذكاء لاسيما الخدماتية منها.

4 التضخم

سترتكز الجهود خلال الخماسية القادمة على احتواء مستوى التضخم في حدود 3.5% خلال آخر الفترة وذلك بهدف المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وتعزيز تنافسية المنتوج الوطني في ظل احتدام المنافسة والانفتاح المتزايد على الخارج. وفي هذا الإطار سيواصل البنك المركزي التونسي اتباع **سياسة نقدية حذرة تراعي نسبة التضخم المستهدفة** بهدف التحكم في السيولة والعمل على مزيد التحكم في مسالك التوزيع والتقليص من التهريب والتجارة الموازية والحرص على حسن سير السوق وضمان انتظامية التزويد ووفرة العرض فضلا عن انتهاج التعديل التدريجي لأسعار المواد المؤطرة مع الحرص في ذات الوقت على توزيع التعديلات والزيادات في التعريفات على فترات منتظمة وحصرها في حدود القدرة الشرائية للمواطن.

5 تمويل الاقتصاد

يكتسي تمويل منوال التنمية للمخطط الخماسي (2016-2020) أهمية بالغة باعتبار الأهداف والبرامج الطموحة للمرحلة المقبلة لا سيما استعادة نسق النمو والترفيع فيه واستحثاث مجهود الاستثمار وتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد وكذلك الاستجابة إلى الحاجيات الاجتماعية لمختلف الفئات والجهات.

ويستند تمويل الخطة الإنمائية بدرجة أولى إلى الموارد الداخلية باعتباره الوسيلة الأنجع لتمويل مجهود التنمية والمحافظة على سلامة التوازنات المالية الجملية وذلك من خلال تكثيف الجهد **لدعم موارد الادخار الوطني** بفضل إضفاء نجاعة أكبر على السياسات المالية وتحسين الادخار المؤسساتي

لاسيما عبر مزيد التحكم في مستوى عجز الميزانية **ودعم توازن مؤسسات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي** إلى جانب التقدم في إصلاح الجهاز المصرفي.

وبالتوازي ستتكثف الجهود من أجل مواصلة تعبئة الموارد الخارجية الملائمة مع استدامة مؤشرات الدين الخارجي وذلك من خلال تحسين شروط موارد الاقتراض وتطوير هيكلة التمويل في اتجاه دعم حصة الاستثمارات الخارجية المباشرة وفقا لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

ويتضمن منوال التنمية في هذا الخصوص تطوّرا لحاجيات **التمويل الجملية لتبلغ 000 138 م د** خلال الفترة (2016-2020) مقابل 928 96 م د خلال الفترة (2011-2015) في ضوء استرجاع الاقتصاد الوطني لسالف حيويته والترفيع في نسق الاستثمار فضلا عن تدعيم المدخرات من العملة وتوفير الاعتمادات اللازمة لتغطية حاجيات تسديد أصل الدين.

حاجيات وموارد التمويل

	2015-2011		2020-2016	
	(م د)	(الحصة)	(م د)	(الحصة)
مجموع الحاجيات	**97 551**	**100**	**144 455**	**100**
الاستثمار الجملي	79 617	82.1	120 000	83.0
تغيير المخزون	8 397	8.2	2 043	1.4
تسديد أصل الدين ونفقات أخرى	8 433	8.5	19 583	13.6
الترفيع في احتياطي العملة	1 104	1.2	2 829	2.0
مجموع الموارد	**97 551**	**100**	**144 455**	**100**
الادخار الوطني	56 163	57.6	86 646	60.0
التمويل الخارجي	41 388	42.4	57 809	40.0

5.1 التمويل الداخلي

يرتكز منوال النمو المرسوم للفترة 2016-2020 على مواصلة تعزيز مساهمة الموارد الداخلية في تمويل الخطة التنموية وهو ما يتطلب تكثيف الجهد لتعبئة الموارد المالية المتاحة وإحكام توظيفها لدفع الحركة الاقتصادية ودعم نسق الاستثمار وفق أولويات المرحلة. كما يفترض منوال التنمية في هذا المجال الرقي بحجم الادخار الوطني إلى مستويات أرفع مع الحفاظ في ذات الوقت على سلامة التوازنات المالية من خلال استحثاث نسق الإصلاحات في مجال سياسة المالية العمومية وتطوير الجهاز النقدي والمالي بما يضمن التمويل الناجع للدورة الاقتصادية.

5.1.1 الادخار

يفترض منوال التنمية للمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 تطورا هاما في حجم **الادخار الوطني** ليبلغ **86 646 م د** بعنوان كامل الفترة حيث ينتظر أن تبلغ نسبته من الدخل المتاح حوالي 18.6% في موفى 2020 مقابل على التوالي 163 56 م د خلال الفترة 2011-2015 و12.5% سنة 2015. وبذلك سترتقي مساهمة الادخار الوطني في تغطية مجمل حاجيات التمويل للخماسية القادمة إلى نحو 60.0% مقابل حصة في حدود 57.6% في الفترة 2011-2015 **ليبلغ 69.4% من جملة حاجيات التمويل سنة 2020 مقابل 49.8% سنة 2015.**

ويستوجب دعم الادخار الوطني تعميق الإصلاحات في كل الاتجاهات لتشمل بالأساس القطاع المالي وسياسة الدخل والمالية العمومية.

ففيما يتعلق بالقطاع المالي سيتواصل العمل على تطوير الشروط والإجراءات المتعلقة بمختلف نواتج الادخار وتعزيز شفافيتها وكذلك حث المؤسسات البنكية **على إحداث نواتج جديدة** والتعريف المكثف بمختلف النواتج المتوفرة وبمزاياها على أوسع نطاق لدى العموم لخلق ثقافة مالية لديهم. هذا بالإضافة إلى ضرورة ملاءمة نسبة الفائدة مع أهداف الادخار ومراجعة طريقة تحديد نسبة تأجير الحسابات الخاصة للادخار في اتجاه تحريرها كليا أو مراجعة الهامش الذي يربطها بنسبة الفائدة بالسوق النقدية.

وبالتوازي سيتجه العمل نحو إضفاء **نجاعة وديناميكية على السوق المالية** لتفعيل دورها في **تعبئة الادخار طويل المدى** خاصة عبر استقطاب **الادخار المؤسساتي** المتأتي من مؤسسات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

أمّا على مستوى المالية العمومية، فسيتواصل العمل على التحكم في عجز ميزانية الدولة خاصة من خلال **ترشيد النفقات الاعتيادية للميزانية** وتدعيم حجم الموارد الذاتية بما يسمح بالرقي بمستوى **الادخار العمومي** وتقليص اللجوء الى موارد الاقتراض لتمويل بقية تدخلات الدولة.

كما ستشمل الإصلاحات مزيد تحسين **المنظومة الجبائية للادخار** في اتجاه تعزيز الامتيازات الممنوحة وتبسيط شروط الانتفاع بها إلى جانب العمل على إصلاح الوضعية المالية للمؤسسات العمومية عبر استكمال برامج التطهير وإعادة الهيكلة وذلك بغاية دعم مواردها الذاتية وتحسين مردوديتها.

5.1.2 المالية العمومية

ضبطت **توازنات المالية العمومية** على أساس فرضيات تتعلق أساسا بتطور النمو خلال الخماسية القادمة وتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية بالتوازي مع تطور سعر الدينار مقابل أهم العملات الأخرى إضافة إلى تطور الطلب الداخلي بعنصريه الاستهلاك والاستثمار. كما تم الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات الكبرى خاصة على مستوى المنظومة الجبائية وجهاز الديوانة وأثرها المرتقب على تطور الموارد الذاتية لميزانية الدولة.

وفي هذا الاطار تمّ رسم الميزانية على أساس **دعم الدور التنموي للدولة** من خلال **مساهمتها الفاعلة في مساندة الحركة الاقتصادية ودفع مجهود الاستثمار** إلى جانب **تعزيز المكاسب الاجتماعية**. وعلى هذا الأساس، سترتفع نفقات التنمية إلى 300 34 م د بعنوان كامل الخماسية مقابل 480 23 م د خلال الفترة 2011-2015 ستوظف لتمويل الاستثمار العمومي المباشر في المشاريع المبرمجة لاسيما في مجالات البنية الأساسية والمرافق الجماعية وتنفيذ البرامج التنموية في الجهات الداخلية حيث ينتظر أن تبلغ **الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي 31 مليار دينار** خلال الفترة 2016-2020 بالإضافة إلى 900 م د للاقتصاد الرقمي تموّل عن طريق صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك مقابل 19 مليار دينار خلال الخماسية الفارطة.

كما **ستتدعّم الاعتمادات المخصصة بعنوان تشجيع المبادرة والاستثمار الخاص** بما يسهم في تسريع نسق إحداث المؤسسات الجديدة خاصة منها في المجالات الواعدة إلى جانب اعتمادات التمويل العمومي المخصصة لمساندة استثمارات المؤسسات العمومية في المجالات الحيوية على غرار النقل والخدمات اللوجيستية والطاقة.

كما ستتسم تدخلات ميزانية الدولة بأهمية التحويلات الاجتماعية مع الحرص على تصويبها نحو مستحقيها والاستغلال الأمثل لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي من شأنه أن يساهم في **تخفيف عبء نفقات الدعم على ميزانية الدولة**. وفي هذا الإطار ينتظر أن تنخفض نفقات الدعم لتتحصر في حدود 553 11 م د خلال الفترة 2016-2020 ما يعادل 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 025 19 م د و5.1% من الناتج خلال الخماسية 2011-2015 نتيجة التقلص المرتقب لنفقات دعم المحروقات إضافة إلى مزيد التحكم **في نفقات دعم المواد الأساسية التي من المنتظر أن تستقر في حدود 1% من الناتج سنة 2020.**

وبالتوازي، سيتواصل التحكم في مؤشرات الدين العمومي حيث ستبلغ **نسبة الدين العمومي 54.7% من الناتج في سنة 2020**. وينتظر في هذا المجال **تفعيل السياسة النشيطة للتصرف في الدين العمومي** من خلال **بعث وكالة تونس للخزينة** التي ستسهم في إحكام التصرف في الموارد المالية المتاحة وتنشيط سوق رقاع الخزينة وتوظيف التقنيات الحديثة لتغطية مخاطر الصرف والفائدة.

وستتطور **نفقات التصرف بنسق معتدل في حدود 6.9%** خلال الفترة (2016-2020) مقابل معدل 11.5% خلال الخماسية (2011-2015) بالعلاقة مع التحكم التدريجي في الاعتمادات المخصصة للتأجير على ضوء الجهود الرامية إلى **ترشيد الانتدابات في الوظيفة العمومية** والبرامج العامة للزيادات في الأجور إضافة إلى رصد الاعتمادات المناسبة لتنفيذ الإصلاحات المرسومة في مجال تحسين مناخ الأعمال لاسيما الرقي بجودة الخدمات عبر **مزيد تبسيط الإجراءات وإرساء منظومة الإدارة الالكترونية والخدمات عن بعد**.

ويستدعي المحافظة على توازن ميزانية الدولة للخماسية المقبلة **وحصر عجز الميزانية** في حدود 3.5% من الناتج سنة 2020 تكثيف الجهود لتجسيم إصلاح منظومة الجباية ومزيد تحسين مردود الأداء مع **التقليص في نسبة الضغط الجبائي الى مستوى 21% من الناتج سنة 2020**.

5.2 التمويل الخارجي

ضبطت موارد التمويل الخارجي للخماسية القادمة على أساس التحكم في وضع المدفوعات الخارجية وذلك **بحصر العجز الجاري في حدود 5.2% من الناتج سنة 2020** والأخذ بعين الاعتبار متطلبات تسديد أصل الدين والحفاظ على مستوى من المدخرات بالعملة يغطي ثلاثة أشهر من التوريد على الأقل.

وتستند التوجهات المرسومة في مجال التمويل الخارجي إلى المبادئ المضمنة **بإستراتيجية التعاون الدولي** والتي تتعلق **بإرساء حوكمة جديدة للتعاون المالي** تتمثل في تحديد الأدوار بين مختلف المتدخلين وضبط المسؤوليات لا سيما **اعتماد المخاطب الوحيد والمباشر مع الممولين** الأجانب وإرساء منظومة تصرف متطورة لمتابعة مجالات التعاون الدولي وكذلك الاستفادة من الفرص الجديدة للتعاون بالتركيز على الدبلوماسية الاقتصادية وإرساء آليات شراكة إستراتيجية مع الأسواق الجديدة. هذا إلى جانب **دفع التعاون الدولي اللامركزي** عبر تكثيف برامج تعاون وشراكة بين الجهات التونسية ومثيلاتها بالخارج فضلا عن إرساء خطة اتصالية ناجعة للتعريف بحاجيات التمويل الوطنية لدى الشركاء والممولين الأجانب مع مراعاة السياسات الخصوصية للمانحين.

وتستند عملية تعبئة الموارد إلى **تنويع مصادر التمويل الخارجي** وذلك بدعم النفاذ إلى بعض آليات التمويل الخارجي غير المتاحة حاليا واستغلال مختلف الآليات غير التقليدية للتمويل والملائمة لأولويات الاقتصاد الوطني على غرار **آلية التمويل حسب النتائج للبنك الدولي وآليات تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص** والتمويل الإسلامي والصناديق الاستثمارية. هذا إلى جانب المفعول المنتظر للإصلاحات المزمع وضعها حيز التنفيذ في مجال التعاون المالي الدولي وهي إصلاحات تتعلق بالجوانب التنظيمية والترتيبية لعمليات التعبئة.

وتأخذ تقديرات التمويل الخارجي بعين الاعتبار الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات بحكم الحاجيات المتزايدة من التدخلات العمومية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وحاجيات تمويل العجز الجاري وتسديد الديون الخارجية التي ستبلغ ذروتها في سنة 2017. هذا بالإضافة إلى مراعاة تطور الترقيم السيادي لتونس وتأثيره على كلفة الدين وحجم السحوبات خاصة من السوق المالية العالمية.

وتبلغ **جملة موارد التمويل الخارجي** لكامل فترة الخماسية **ما يناهز 809 57 م د**، سيتم تعبئتها عن طريق الهبات والاقتراض والاستثمار الخارجي.

وستبلغ **الهبات** ما يناهز **120 1 م د** وستتأتى أساسا من الاتحاد الأوروبي في إطار مساندة الانتقال الديمقراطي بالبلاد وجهود الإصلاح المزمع القيام بها وكذلك من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وبعض الصناديق التنموية وعدد من البلدان الصديقة والشقيقة.

وستساهم **الاستثمارات الخارجية** في تلبية الحاجيات من الموارد الخارجية بما قدره **776 17 م د بما يرفع في نسبة هذه الاستثمارات إلى حوالي 3.5% من الناتج سنة 2020 مقابل 2.8% مسجلة سنة 2015**. وتقوم هذه التقديرات على أساس التأثير الايجابي المرتقب للإصلاحات المزمع تنفيذها لتحسين مناخ الأعمال. ومن أهم هذه الإصلاحات المجلة الجديدة للاستثمار التي تدعم حقوق المستثمرين وتسهل النفاذ إلى الأسواق وتمنح جملة من الامتيازات الملائمة فضلا عن تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصلاح المنظومة الجبائية والقطاع المالي وكل ما يتعلق بالحوكمة والإصلاح الإداري وتعصير البنية الأساسية وتأهيل الموارد البشرية. وستتكثف الجهود لتحسين هيكلة الاستثمارات الخارجية المباشرة وذلك في اتجاه دعم الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى المعرفي المرتفع على غرار مكونات الطائرات وصناعة السيارات وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

أما **القروض** فستبلغ ما قيمته **913 38 م د** تتوزع بين قروض من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف ومن السوق المالية العالمية. وستمكن هذه القروض من تمويل إصلاحات هيكلية في مختلف المجالات

ومن أهمها مواصلة العمل ببرامج دعم الاقتصاد التي تم العمل بها بعد الثورة مع البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وبرنامج إصلاح جديد مع صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم نسق النمو وشموليته والتي تستهدف بالخصوص إصلاح الوظيفة العمومية ونظام التقاعد والصناديق الاجتماعية إضافة إلى وضع إستراتيجية للتشغيل وستتدعم هذه الإصلاحات في إطار آلية دعم الاقتصاد الكلي من الاتحاد الأوروبي.

وستوظف القروض المزمع تعبئتها خلال الخماسية القادمة لتمويل مشاريع وبرامج تنموية تخص البنية الأساسية والصحة والسكن الاجتماعي والنقل والفلاحة والصناعة والطاقة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتكوين المهني والطاقات المتجددة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتمويل التجارة والقطاع الخاص وبصفة خاصة المشاريع الصّغرى والمتوسطة.

وعلى هذا الأساس وباعتبار حجم موارد الاقتراض المتوقع تعبئته لكامل فترة المخطط ينتظر أن تتطور نسبة التداين الخارجي ولكن دون أن تتجاوز نسبة الـ 51% من الدخل القومي المتاح وهو مؤشر ايجابي لاستدامة وضعية المديونية الخارجية رغم اللجوء المتزايد للتمويلات الخارجية لتلبية حاجيات الاقتصاد ومواجهة الضغوطات المسلطة على كل من ميزانية الدولة وميزان المدفوعات.

وتستند هذه التقديرات إلى مزيد دعم السياسة النشيطة المنتهجة في مجال التمويل الخارجي والتوجه أكثر نحو تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكثر ما يمكن من القروض متوسطة وطويلة الأجل وبشروط ميسرة، فضلا عن استغلال أفضل الفرص التي تتيحها السوق المالية العالمية. وبهدف إحكام التصرف في أعباء المديونية الخارجية سيتم الحرص مستقبلا على توجيه موارد التمويل أكثر نحو تمويل برامج الاستثمار والتنمية عوضا عن الاستهلاك.

هيكلة التمويل الخارجي للفترة 2016-2020 (م د)

	2016	2017	2018	2019	2020
هبات	279	224	208	205	204
استثمارات خارجية	2 747	3 077	3 457	3 903	4 592
قروض	8 757	8 532	7 570	7 774	6 280
الجملة	**11 783**	**11 833**	**11 235**	**11 882**	**11 076**

(بالأسعار الجارية، %)	2016	2017	2018	2019	2020
نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.0	3.0	4.4	4.9	5.5
الناتج ما عدا الفلاحة	2.4	2.7	4.2	4.9	5.7
تطور الاستهلاك الخاص	3.5	3.6	3.8	4.0	4.2
تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك	4.0	3.8	3.6	3.5	3.5
صادرات الخيرات والخدمات[1]	5.5	6.9	7.9	8.8	10.4
واردات الخيرات والخدمات[1]	4.2	6.2	7.2	8.0	8.7
تطور الاستثمار[1]	8.7	12.2	14.5	16.2	16.8
نسبة الاستثمار من الناتج	19.7	20.4	21.3	22.5	24.0
الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د)	2 747	3 077	3 457	3 903	4 592
نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح الإجمالي	12.1	13.0	14.8	16.7	18.6
العجز الجاري من الناتج	7.7	7.1	6.6	6.0	5.2
نسبة الصادرات من الناتج	39.1	38.1	37.6	37.3	37.5
نسبة الواردات من الناتج	48.7	47.7	46.7	45.9	45.4
الدخل الفردي (بالدينار)	8 680	9 430	10 340	11 370	12 520

[1] بالأسعار الجارية

الباب الرابع: الأولويات والإصلاحات

يندرج منوال التنمية للفترة 2016-2020 ضمن **الرؤية الإستراتيجية لتونس الجديدة** التي تؤسس إلى **مشروع مجتمعي** تحكمه قيم دافعة إلى النماء وتطرح منوالا بديلا للتنمية قوامه النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة.

ومن الجدير بالذكر أن التوجهات والأهداف والأولويات الوطنية التي رسمت لفترة المخطط التنموي تم ضبطها وفق **مقاربة تشاركية** احتكمت إلى **الحوار والتوافق بين كل الأطياف** من قوى سياسية وفاعلين اقتصاديين ومجتمع مدني كسبيل وحيد إلى **بناء الثقة وتحقيق التكامل** من أجل إنجاح المسار الانتقالي وبناء تونس الديمقراطية.

وتتأكّد الأهمية القصوى التي تكتسيها مسألة المقاربة التشاركية التي تعطي **الأولوية للبعد البشري** في التنمية في كون الإنسان عنصرا فاعلا في العملية التنموية مما يعطيه **الحق في المشاركة الفعلية في السلطة واتخاذ القرار** ويمكنه من إذكاء **روح المواطنة والمبادرة والمسؤولية** بهدف تثبيت دعائم المجتمع المستقر والسليم وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

هذا وتعد المقاربة التشاركية، التي تتجسم بالمشاركة الواسعة لتشمل كل الفئات ولا سيما الهشة منها والضعيفة والحق في إبداء الرأي والتعبير عن الإنتظارات، وسيلة مثلى لتجسيم الأهداف التنموية وتأمين استدامتها. وعلى هذا الأساس تقتضي هذه المقاربة تطوير القدرات **واحترام مقتضيات الحوكمة الرشيدة** التي تبقى بدورها رهين إرساء قواعد وآليات ناجعة وضوابط ومعايير موضوعية ومدروسة.

وقد تم وضع هذا المنوال على أساس أهداف واضحة ومحددة وواقعية في ذات الوقت وذلك في ظل **الأولويات** التي اقتضتها ضغوطات المرحلة والتطورات الظرفية المحيطة والالتزام بمسار متكامل من **الإصلاحات الهيكلية** للخروج من الأزمة والتأسيس لطور جديد من الجدوى والنجاعة والفاعلية.

1 الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة والوقاية من الفساد

ستتمحور أهم التوجهات خلال المخطط الخماسي 2016-2020 حول إرساء منظومة وطنية للنزاهة وتدعيم مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد قطاعيا ومحليا لإضفاء مزيد من النجاعة على عمل المؤسسات والإدارة العمومية علاوة على تعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الدولة كمحرك

أساسي لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية شاملة ودائمة والنهوض بمناخ الاستثمار.

1.1 الحوكمة والوقاية من الفساد

تتمحور أهم التوجهات الاستراتيجية للخماسية القادمة في المجالات التالية:

- إرساء **منظومة وطنية للنزاهة** وذلك من خلال:

- استكمال الإصلاحات التشريعية في مجال الحوكمة والوقاية من الفساد خاصة مشاريع القوانين المتعلقة **بحماية المبلغين عن الفساد في القطاع العمومي والإثراء غير المشروع والتصريح بالممتلكات.**
- تفعيل دور خلايا الحوكمة والوقاية من الفساد في مختلف الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تركيزها على المستوى الجهوي.
- تعميم وتطوير مدوّنة سلوك العون العمومي.
- العمل على نشر قيم النزاهة وثقافة الوقاية من الفساد داخل مختلف المؤسسات الإدارية والتربوية.
- وضع استراتيجية وطنية حول الشراكة مع المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد والرقابة.
- إدراج محور يتعلق بالنزاهة في القطاع الخاص في الإستراتيجية الوطنية للحوكمة والوقاية من الفساد.
- دعم قدرات الإدارة لتكريس النزاهة بالقطاع الخاص.

- **دعم مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد قطاعيا ومحليا** وذلك من خلال :

- تطوير مدونات سلوك قطاعية تتناغم مع المدونة العامة وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المهن والقطاعات.
- إعداد تصور متكامل حول منظومة الرقابة.
- تطوير الإطار القانوني للجماعات المحلية لتتطابق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال تركيز آليات الديمقراطية التشاركية المحلية والمساءلة.
- وضع خطة عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة والوقاية من الفساد وذلك باستكمال المرحلة الثانية من المشروع بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الوطني للإحصاء.

1.2 حوكمة المؤسسات العمومية

تستوجب عملية إصلاح وهيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية العمل على إصلاح المحاور الأساسية التالية:

- إعطاء المؤسسات والمنشآت العمومية ومجالس إدارتها إستقلالية ومرونة في التصرف وتسهيل وتسريع الإجراءات،
- تطوير **العلاقة التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية**،
- مواصلة عملية **مراجعة النصوص القانونية المتعلّقة بالصفقات العمومية** لتتلاءم مع مقتضيات النسق السريع لأخذ القرار خاصة بالنسبة للمنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية،
- **إعادة النظر في سياسات الدولة المتعلّقة بالتسعير**،
- التسريع في تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص،
- إعادة الهيكلة المالية الجذرية للمؤسسات والمنشآت العمومية،
- تطوير الحوكمة الداخلية والعامّة للمؤسسات والمنشآت العمومية،
- تطوير أسس الحوار الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

1.2.1 على مستوى الحوكمة العامة

سيتمّ في هذا السياق خلال المرحلة القادمة:

- **مراجعة مفهوم المنشأة العمومية** من خلال تحديد وتبسيط أصنافها في اتّجاه التقارب مع مفهوم الشركات العاملة في القطاع الخاصّ،
- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالإشراف على المنشآت العمومية بغرض تطوير حوكمتها **والتخفيف من الرقابة المسبقة** خاصة بالنسبة للمنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية والعمل على **تبسيط الإجراءات المتعلّقة بعمل اللجنة الفنّية للتطهير** وإعادة هيكلة المنشآت العمومية،
- إعتماد معايير واضحة وموثّقة عند إحداث منشأة عمومية أو عند التخلّي عنها،
- تجميع كل الوظائف المتعلقة بالإشراف الأفقي لضمان التنسيق والنجاعة وذلك ضمن هيكل إداري مركزي موحّد أو هيئة إشراف وتنسيق. وسيختصّ هذا الهيكل بممارسة كافة وظائف الدولة كمساهم،

- التأكيد على دور وزارات **الاشراف القطاعي في تحديد السياسات القطاعية وعقود البرامج وعقود الأهداف ومتابعة انجازها**،
- تحديد ونشر استراتيجية الدولة كسلطة عمومية في مجال المساهمات والمنشآت العمومية من ناحية، وتبويب أهدافها وترتيبها من منطلق دورها كمساهم، من ناحية أخرى.
- تطوير تجربة التعاقد بين المنشأة أو المؤسسة والدولة بهدف جعل عقود البرامج وعقود الأهداف حلقة محورية في منظومة إصلاح المنشآت، وذلك خاصة من خلال إعتمادها كوثيقة مرجعية لتقييم الأداء وإفرادها بمجالس إدارة خاصة عند النظر فيها أو متابعتها.

1.2.2 على مستوى الحوكمة الداخلية

ترتكز الإصلاحات المقترحة في مجال الحوكمة الداخلية على العناصر التالية:

- **دعم إستقلالية مجالس الادارة في اتخاذ القرارات**،
- إعادة النظر في تركيبة مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة،
- إرساء الهياكل التي تؤسّس لحوكمة رشيدة داخل المؤسسة،
- تطوير الشفافية والإفصاح عن المعلومة.

1.2.3 على مستوى الفصل بين مهمتي الادارة والتسيير

بات من الضروري فصل مهمّة رئاسة مجلس الإدارة عن مهمّة إدارة المنشأة لضمان مبدأ التوازن بين هيكل المداولة والهيكل التنفيذي وحيادية مجلس الادارة عند اتخاذ القرارات وتدعيم مبدأ المسائلة.

وسيتمّ على ضوء هذا المبدإ تعيين رئيس لمجلس الإدارة ومدير عام بالنسبة لكلّ منشأة. ويهدف هذا الإجراء إلى تفعيل دور مجالس الإدارة وتحويلها إلى هياكل لحوكمة التصرّف داخل المنشآت. وستتوفّر في هذا الإطار لمجلس الإدارة السلطة والمؤهلات والموضوعية اللازمة للقيام بوظيفة القيادة الإستراتيجية ومراقبة أعمال التصرّف داخل الإدارة. ويُعتبر **تعيين وإعفاء المدير العام من بين الصلاحيات الأساسية لمجلس الإدارة.**

1.2.4 على مستوى تركيبة مجالس الادارة ومجالس المؤسسة

من أجل تمكين تركيبة مجلس الإدارة في المرحلة القادمة من ممارسة عمله بموضوعية وبصفة مستقلة، سيتمّ اعتماد مبدأ **تعيين متصرفين مستقلين** على غرار ما هو معمول به بالنسبة للبنوك العمومية واعتماد معايير موضوعية وشفّافة ومحدّدة مسبّقا عند التعيين.

وفي هذا السياق، ستقوم الهيئة أو وكالة التصرّف في المساهمات بتقييم مستوى أداء مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة ونجاعة ومساهمة مختلف الأعضاء. ويكتسي هذا التقييم صبغة هامّة تساعد على وضع برامج ناجعة وموجّهة لتكوين أعضاء المجلس. وستُحوّل الصلاحيات الحالية لوحدة متابعة أنظمة الانتاجية في المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة الخاصّة بمتابعة المردودية مستقبلا للهيكل المركزي الذي سيتمّ إنشائه.

1.2.5 على مستوى إرساء الهياكل التي تؤسس لحوكمة رشيدة داخل المؤسسة

تستوجب الحوكمة الرشيدة إنشاء هياكل جديدة داخل المنشآت العمومية. وبالتالي، يتعيّن على مجالس إدارة المنشآت العمومية خلال المرحلة القادمة **إحداث لجان مختصّة لمساعدتها على تأمين وظائفها**، على غرار لجنة التدقيق ولجنة التأجير ولجنة الاستراتيجية ولجنة المخاطر.

وسيتمّ مراعاة الكفاءة وتحديد معايير موضوعية عند التعيين على رأس هذه اللجان (مع تعيين متصرف مستقل يترأس لجنة التدقيق). كما سيتمّ تدعيم هياكل التدقيق الداخلي ومراقبة التصرّف والمحاسبة التحليلية بالموارد البشرية والمادية الضرورية للقيام بعملها على الوجه المطلوب.

1.2.6 على مستوى تطوير الشفافية والإفصاح عن المعلومة

ستتولى الهيئة أو وكالة التصرّف في المساهمات بصفة دورية نشر معلومات تأليفية عن المؤسسات والمنشآت العمومية إضافة لتقرير سنوي حول التصرف في هذه المؤسسات بما يُمكّن من إعطاء صورة واضحة عن الأداء والتطوّر العام لهذه المؤسسات.

1.2.7 على مستوى الموارد البشرية والحوار الاجتماعي

تتجاوز مسألة الإصلاحات على مستوى الموارد البشرية المنشآت العمومية لتشمل الوظيفة العمومية في حدّ ذاتها. كما أنّه **لا مجال لإصلاح المنشآت العمومية دون إعادة النظر في سياسات التأجير والترقيات** وغيرها.

وفي هذا الإطار، سيتمّ خلال المرحلة القادمة:

- إرساء الآليات الكفيلة بترشيد الانتدابات بالمنشآت العمومية بما يتلاءم وحاجياتها الفعلية،
- البحث عن سُبُل تطوير الحوار الاجتماعي بالمنشآت العمومية،
- تطوير منظومة التصرّف في الموارد البشرية والتكوين،
- مراجعة نظام تأجير المسؤولين الأوّل على المؤسسات والمنشآت العمومية وربطه بالأداء.

1.2.8 على مستوى استراتيجية التمويل

- التأكيد على **مبدأ التدخّل من أعلى الموازنة** (الرسملة) عوض التمويل على الدعم المباشر أو غير المباشر،
- **ربط الدعم المالي بمفهوم المرفق العام** وإرساء **مبدأ التمويل على الذات**،
- اقتراح **مخطّط عمل استراتيجي** من قبل المؤسسات العمومية التي تنشط في المجال التنافسي يضمن تطوير المؤسسة وديمومة نشاطها،
- إعداد خطّة للتمويل ترمي إلى **تحقيق التوازنات** في أجل أقصاه 2017 من قبل المؤسسات العمومية،
- إحداث صناديق للتدخل ضمن الشراكة مع القطاع الخاص في المؤسسات الناشطة في القطاع التنافسي.

1.2.9 على مستوى الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الناشطة في المجال التنافسي

- التدخل المباشر **لتصفية الديون قصيرة المدى** (التدخّل من أسفل الموازنة)،
- التدخل المباشر من الدولة برفع رأس المال (التدخّل من أعلى الموازنة) من خلال **إحداث صندوق وطني للاسترجاع** يمكن من تحويل الديون قصيرة المدى إلى ديون طويلة المدى والرفع من رأس المال،
- الشراكة مع القطاع الخاصّ.

1.2.10 على مستوى الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الناشطة في مجالات المرفق العمومي للقطاع الاحتكاري

- تبقى الهيكلة المالية من مشمولات الدولة على أن تقترح المنشأة العمومية برنامجا للتطوير الاستراتيجي قابلا للتنفيذ،
- يبقى تمويل أعلى الموازنة من مشمولات الدولة فقط،
- إنشاء صندوق وطني / صناديق جهوية للتأثير الايجابي لتمويل برامج ذات أبعاد اجتماعية وتضامنية بالاشتراك مع المؤسسات العمومية (في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة) بهدف إدماج المؤسسة في محيطها الخارجي.

1.3 إصلاح الإدارة

تتمثل أهم توجهات المخطط في:

- تحسين **قدرات الموارد البشرية ودعم الكفاءات** بالإدارة وذلك من خلال:

  - بلورة **وإرساء نظام خاص للوظائف العليا.**
  - مراجعة الإطار القانوني الخاص بمنظومة التكوين.
  - إعداد استراتيجية وضبط مخطط وطني للتكوين.
  - إدخال إصلاحات هيكلية ووظيفية على المؤسسات التكوينية بهدف تشبيكها وتطوير صيغ التنسيق والتكامل بينها وبين جميع الأطراف المتدخلة في مجال التكوين.
  - تطوير الإطار القانوني والترتيبي الملائم لضمان حسن تطور المسار المهني للموظفين العموميين.

- إرساء **الحكومة المفتوحة** وذلك من خلال:

  - تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة صلب الهياكل العمومية وانتهاج أسلوب قائم على الشفافية وتشريك المواطن في تصور السياسات العمومية والوقاية من الفساد.
  - دعم **فتح البيانات العمومية وتطوير البيانات المفتوحة open data.**
  - وضع **إطار قانوني وتنظيمي للاستشارات العمومية** وتطوير منظومة وطنية للاستشارات العمومية.
  - إعادة النظر في مهام الهياكل المكلفة بالإعلام بمختلف الوزارات ودعم وظيفة

الاتصال بالإدارة.

- تعزيز **الادارة الالكترونية** وذلك من خلال:

- **تعيين مسؤول للنظام المعلوماتي للحكومة.**
- إرساء إدارة رقمية ناجعة وسريعة بدون سند ورقي.
- تطوير منظومة وطنية للتعريف الإلكتروني للمواطن E-ID.
- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للإدارة الالكترونية.
- التشجيع على استعمال المنظومات المعلوماتيّة على مستوى الإدارة الجهوية والمحلية.

- إرساء **خدمات متميزة موجهة للمواطن والمؤسسة** وذلك من خلال:

- إرساء إدارة أكثر فاعلية في دفع النشاط الاقتصادي عبر مزيد تبسيط الاجراءات الإدارية الموجهة للمؤسسة.
- تقريب الخدمات الإدارية من المواطن عبر آلية مراكز الخدمة الإدارية.
- الترفيع في عدد الهياكل العمومية المتحصلة على علامة مرحبا للاستقبال صلب المصالح العمومية.
- إرساء آلية لتقييم ومتابعة أداء الإدارة.
- دعم منظومة مكاتب العلاقات مع المواطن.

1.4 تطوير منظومة الإحصاء

تهدف **الإستراتيجية الوطنية للإحصاء** بالخصوص إلى **تطوير الإنتاج والنشر الإحصائي** حسب المعايير الدولية ومزيد الانفتاح على مستعملي الإحصائيات وتطوير آليات التواصل والإعلام **ونشر الثقافة الإحصائية** ووضع المعلومة على ذمة مستعمليها حسب تصانيف دولية ووطنية وذلك في إطار تشاركي بين مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء.

وستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على:

- دعم **جودة المعلومة الإحصائية** في كل المجالات وفق المناهج والطرق المتعارف عليها دوليا والاستفادة مما تتيحه التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال **والاستجابة إلى الطلبات المتزايدة من الإحصائيات خاصة على المستوى الجهوي والمحلي.**

- **دعم التنسيق والتشاور مع كل المتدخلين في العمل الإحصائي** والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة في مجال التعاون الدولي إضافة إلى مزيد إحكام آليات التصرف صلب الهياكل الإحصائية وتعصيرها في اتجاه الارتقاء بها إلى معايير الحوكمة الرشيدة.
- **إدماج المنظومة الوطنية للإحصاء ضمن النظام الإحصائي الدولي** من خلال العمل على مراجعة القوانين الضابطة والمنظمة للعمل الاحصائي ومواكبة المفاهيم والمناهج المستعملة دوليا في إنتاج ونشر المعلومة الإحصائية.
- **تأهيل الهياكل الإحصائية** خاصة من خلال تطوير قدرات الهياكل العمومية للإحصاء من الموارد البشرية والارتقاء بمستوى التكوين والرسكلة واكتساب المعارف والخبرات في المجال الإحصائي.

1.5 إصلاح المنظومة القضائية والسجنية

تمثل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامة من ركائز الإنتقال الديمقراطي الذي تشهده تونس.

ولأنه **لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز**، ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من الأولويات التي شملها الإصلاح الدستوري الذي بوأها مركزها الطبيعي كسلطة مستقلة.

غير ان الوضع المتردي لقطاع العدالة الذي أنتجته عديد التراكمات الهيكلية والتنظيمية إضافة إلى فقدان الإستقلالية وهيمنة السلطة التنفيذية أثر على منسوب الثقة في المنظومة القضائية والسجنية وأفرز إشكاليات تتطلب إصلاحات هيكلية وقانونية إما آنية أو على المدى القريب أو المتوسط.

وترتكز الخطة الخماسية لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية على 5 محاور كالتالي :

- إستقلالية السلطة القضائية.
- إرساء أخلاقيات للعمل بالمنظومة القضائية والسجنية.
- الرفع من جودة القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
- تسهيل النفاذ للعدالة خاصة للفئات الضعيفة والمهمشة.
- التواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والإصلاحية.

1.6 دعم المنظومة الأمنية

يهدف برنامج العمل لدعم المنظومة الأمنية خلال فترة المخطط 2016-2020 إلى تحقيق الأهداف التالية :

- حفظ الأمن العام من كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة،
- مواصلة الإصلاحات التي تهدف أساسا إلى تطوير وسائل العمل بالاعتماد على التطورات التكنولوجية في هذا المجال وتحسين جودة الخدمات الأمنية،
- مزيد العناية بالأعوان والإطارات التابعة للأسلاك الأمنية والإدارية العاملة بمختلف الجهات حتى تتمكن من آداء مهامها في أنسب الظروف.

وترتكز خطة العمل التي انطلق تنفيذها على العديد من المحاور المتمثلة في :

- **تدعيم وتعصير وسائل العمل الموضوعة على ذمّة قوات الأمن الدّاخلي :**

  - العمل على مزيد توفير التجهيزات والمعدات الأمنية العصرية الموضوعة على ذمة مختلف الأسلاك، من وسائل نقل ومدرعات وخافرات وطائرات، ووسائل مراقبة ورصد متطورة بما يستجيب لمتطلبات اليقظة والأنشطة العملياتية النوعية المتواصلة لمقاومة الإرهاب ومكافحة الجريمة وحماية الحدود.

- **دعم الانتشار الأمني في مختلف الجهات وتحسين ظروف العمل بها من خلال :**

  - بناء وترميم الثكنات والمراكز الأمنية بهدف تكثيف التواجد الأمني بالمناطق الداخلية والحدودية ومواكبة تطور النسيج العمراني الذي تشهده جميع الجهات،
  - توفير مستلزمات العمل بمختلف المقرات الأمنية المركزية منها والجهوية،
  - تدعيم الإمكانيات الموضوعة على ذمة الأعوان من حيث الإكساء والتغذية ووسائل التنقل.

- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات الأمنية والإدارية من خلال :**

  - تعميم الشبكة الاتصالية الرقمية ذات تدفّق عالي خاص بوزارة الداخلية على كامل تراب الجمهورية،
  - تعميم نظام مراقبة بالكاميرا بجميع الولايات ونظام مراقبة الحركة المرورية بجميع المناطق

الحضرية والطرقات السيارة وبين المدن،

- تجهيز القطب التكنولوجي والعملياتي لوزارة الداخلية بأحدث التجهيزات الاتصالية الإعلامية،
- تركيز نظام مندمج لبطاقة التعريف الالكترونية وجواز سفر بيومتري.

- **تكوين ومزيد تأهيل أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي :**

- تدعيم مدارس التكوين لمختلف الأسلاك (أمن وحرس وحماية مدنية) بمزيد من الإمكانيات
- تكوين الأعوان وتمكينهم من جملة الكفايات الأساسية ذات العلاقة بالعمل الأمني وتطويرها.

- **توفير الرعاية الاجتماعية لإطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي :**

- توفير الإحاطة الاجتماعية والصحية والسكنية لإطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي وذلك من خلال برمجة :

✓ إحداث مستشفى جامعي لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي وعائلاتهم،
✓ إحداث مستشفيات ومصحات ومستوصفات بجميع المناطق،
✓ بناء وحدات سكنية بالمناطق الحضرية وبالمناطق الداخلية.

1.7 تطوير المنظومة العسكرية

في إطار مجهودات الدولة الحثيثة في مكافحة الإرهاب والتهريب والعمل على ترسيخ مناخ أمني وطني مشجع على الإستثمار والتنمية والرفع من القدرة على التشغيل سيرتكز العمل خلال السنوات 2016-2020 على إدراج عديد البرامج ذات الأولوية الخاصة بهياكل وزارة الدفاع الوطني والتي تتمثل في أربعة محاور أساسية وهي :

- التجهيز والهيكل الأساسي العسكري: تجهيز الجيوش بالمعدات المتعلقة بالحماية والتدخل للرفع من القدرة القتالية للوحدات الميدانية لمختلف الجيوش.
- تدعيم الإحاطة الإجتماعية والصحية والمعنوية بأفراد القوات المسلّحة.
- التكوين والتدريب المخصص لتشكيلات النخبة في المجالات المتعلّقة بمكافحة الإرهاب.
- إعادة تنظيم المؤسسة العسكريّة.

2 من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى محور اقتصادي عالمي

تتمتع تونس بتموقع **جغرافي استثنائي**، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة المتوسطية الرابطة بين الغرب والشرق، وموارد بشرية ذات محتوى معرفي عالي، يضع البلاد قادرة اليوم أن تمر من اقتصاد معتبرا دوليا "اقتصاد ذو كلفة ضعيفة" إلى "محور اقتصادي عالمي" ذو قيمة مضافة عالية وإنتاجية تسمح بالتنافس الجدي الإقليمي في العديد من القطاعات.

2.1 الترفيع في مستوى النمو الكامن للاقتصاد

توفقت تونس خلال العقود الماضية في تسجيل معدلات نمو فعلية فاقت الـ 4.5% وهي نسب تقارب المستوى الكامن للاقتصاد وهو الحد الأقصى لتطور مستوى الإنتاج في نطاق النظام الذي كانت تقوم عليه التنمية قبل الثورة.

وخلال فترة الانتقال الديمقراطي تم تسجيل تراجع ملحوظ لكل من النمو الفعلي والكامن إلى ما دون عتبة الـ 3% مما زاد في تدهور وضعية سوق الشغل والظروف الاجتماعية بصفة عامة.

كما أدت حالة عدم الاستقرار السياسي وتوتر الوضع الاجتماعي وتداعيات الأوضاع الأمنية التي ميزت مرحلة الانتقال الديمقراطي في البلاد إلى **تراجع مستوى الإنتاجية الجملية لعوامل الإنتاج** وتراجع مستوى الاستثمار وتقلص مستوى اليد العاملة وهي عوامل أدت مباشرة إلى تراجع نسق تطور العرض الكامن.

والجدير بالذكر أن المستوى الكامن للنمو شكل دوما عامل ضغط للاقتصاد الوطني وقدرته على تخطي عتبة الـ**6%** من النمو الفعلي وهي المستويات الدنيا والكفيلة بمعالجة معضلة البطالة والترفيع بصفة كبيرة في مستوى الدخل الفردي حيث بقي نسق تطور الناتج المحلي الإجمالي دوما دون المعدلات التي عرفتها عديد البلدان الناجحة والصاعدة بما لم يساعد على امتصاص البطالة المرتفعة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا.

ومن هذا المنطلق سيتجه العمل خلال الخماسية القادمة على **استرجاع مستوى النمو الكامن** وهو ما يستوجب تعميق نسق ومضمون الإصلاحات الهيكلية.

ومن أهم أولويات العمل التنموي خلال الفترة القادمة **الترفيع في الإنتاجية** من خلال تطوير مناخ العمل داخل المؤسسة الاقتصادية بتعزيز الحوار بين الشركاء الاجتماعيين وتحسين العلاقات الشغلية والالتزام بعقد اجتماعي يخدم مصلحة العامل والمؤسسة. ويتطلب مزيد تحسين نوعية اليد العاملة مواصلة

الإصلاحات لدعم التكوين وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وتحسين ظروف العمل بصفة عامة.

كما سيتجه العمل **نحو بلورة السياسات والاستراتيجيات القطاعية الملائمة** لإعادة هيكلة الاقتصاد في **اتجاه نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية** من خلال تحديث القطاعات التقليدية واستغلال كل الطاقات الكامنة بها والتوجه نحو القطاعات الجديدة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمشغلة لليد العاملة المختصة خاصة من بين حاملي الشهادات العليا. ويستوجب هذا التوجه، إلى جانب دعم برامج التأهيل والتحديث، التقدّم في مسار التحرير ليشمل خاصة قطاع الخدمات والعناية بمجالات البحث والتجديد والتطوير التكنولوجي.

وبالتوازي يجب أن يتكثف الجهد من أجل الترفيع في وتيرة تراكم رأس المال وذلك من خلال العمل على **تحسين مناخ الأعمال** بغاية مزيد استحثاث المجهود الاستثمار الخاص وذلك عبر إصلاح القطاع المالي والجباية وتعصير البنية التحتية وكذلك تطوير وتحديث الإطار المؤسساتي والتشريعي المنظم للاستثمار فضلا عن استحثاث الاستثمارات العمومية خاصة في الجهات الغربية والجنوبية.

كما سيتسنى الترفيع في مساهمة اليد العاملة، التي كانت في المعدل ضعيفة، عبر **الزيادة في نسبة النشاط لدى الشباب والنساء**. وفي هذا الإطار ينتظر أن تسهم السياسات الموجهة نحو إدماج أكبر في سوق الشغل لا سيما بواسطة **آليات الإدماج المالي والآليات الخصوصية للتشغيل وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، في التقليص من نسبة البطالة العالية.

هذا إلى جانب **أهمية الإصلاحات الكبرى في ميدان التربية والتعليم العالي والتكوين** التي من شأنها أن تسهل إدماج كل الفئات العمرية والجهوية في سوق الشغل وخاصة الارتقاء بنوعية اليد العاملة ورأس المال البشري بصفة عامة.

2.2 نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية

في سياق التحديات التي تواجه النسيج الاقتصادي الوطني وخاصة البحث عن مصادر مستديمة للنمو والتنمية بصفة عامة أصبح من الضروري اليوم التوجه نحو دعم تنافسية الاقتصاد الوطني بهدف إدماجه في سلسلة القيم العالمية في إطار هيكلة جديدة متنوعة ومتكاملة للقطاعات الاقتصادية تساعد على بروز أنشطة جديدة ومجددة تعتمد على اكتساب واستيعاب المعارف والاستغلال الأمثل والمستدام للموارد وللقدرات الكامنة للبلاد بما يمكن من الرفع من الإنتاجية ودعم تنافسية مختلف القطاعات ومزيد خلق

مواطن الشغل والرفع من أداء الاقتصاد **والانتقال بصفة سريعة من اقتصاد يعتمد على اليد العاملة ذات الكلفة الضعيفة إلى اقتصاد يعتمد على التكنولوجيا والتطوير والتجديد.**

2.2.1 التموقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة

إن كسب رهان الاندماج في الاقتصاد العالمي يحتم انتهاج إستراتيجية جديدة لإعادة تموقع الاقتصاد الوطني في سلاسل القيم العالمية، خاصة في ظل التنامي السريع للاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر العالم وحجم المبادلات الدولية وانعكاسها على اقتصاديات البلدان النامية. ويفرض هذا الرهان التوجه نحو أنشطة جديدة واعدة ومجددة قادرة على المنافسة واكتساح الأسواق العالمية من خلال مزيد تركيز مقومات اقتصاد المعرفة.

وعلى هذا الأساس سيتم العمل على ضبط استراتيجية الرفع من القيمة المضافة لمختلف الأنشطة الصناعية وخاصة منها الأنشطة الواعدة والمجددة والتي تعتمد على التكنولوجيا والكفاءات البشرية والمادية العالية وتكون في نفس الوقت رافدا للتنمية المستدامة على غرار صناعات **مكونات الطائرات والميكاترونيك ومكونات السيارات والطاقات المتجددة والاقتصاد الرقمي والبيوتكنولوجيا والصناعات الصيدلية والمواد الغذائية المصنعة والنسيج** والتكملة والمنتوج الكامل هذا إلى جانب عدد من الأنشطة الواعدة والمجددة الأخرى التي يمكن أن تفرزها الدورة الاقتصادية في مرحلة لاحقة.

وعلى هذا الأساس ستتركز الجهود **في المجال الصناعي** لتجسيم خطة وطنية لتطوير **قطاع النسيج والملابس** بالاستناد إلى المتغيرات العالمية الجديدة وبالتوجه أكثر فأكثر نحو المنتوج الكامل عوضا عن نشاط التكملة وتدعيم تواجد منتوجاتنا بالسوق الأوروبية والاسكندينافية والعربية وغيرها.

كما تهدف الخطة إلى تطوير قطاع الصناعات **الميكانيكية والكهربائية** باعتباره العمود الفقري للصناعات المعملية لا سيما من حيث تطوير المحتوى التكنولوجي للصادرات هذا فضلا عن التوجه نحو تطوير المشاريع **ذات القيمة المضافة الأرفع في صناعات مواد البناء والخزف والبلور** والصناعات المختلفة مع **تطوير صناعات تثمين النفايات والرسكلة وإعادة استعمالها للحد من الاستعمال المفرط للمواد.**

وبالتوازي سيتم العمل على تعزيز القدرات المكتسبة لبعض الأنشطة ذات التنافسية العالية من خلال تطوير وإثراء **تدخلات برنامج التأهيل الصناعي لمختلف مؤسسات القطاع وخاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة** هذا بالإضافة إلى تطوير منظومة هياكل الدعم الصناعي وخاصة المراكز الفنية والمنظومة الوطنية للجودة والمنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتطوير البحث العلمي التطبيقي والتكوين الهندسي.

كما سيتم العمل على ملائمة التشاريع الوطنية لضمان تيسير نفاذ منتوجاتنا الصناعية إلى الأسواق الخارجية في إطار البرنامج الثاني لتحسين القدرة التنافسية وتيسير النفاذ للأسواق (PCAM2).

وبالنظر إلى ما سجلته بعض **المنتجات الفلاحية التونسية** من تحسن على مستوى التموقع بالأسواق العالمية خلال الخمس سنوات الأخيرة على غرار **زيت الزيتون والتمور ومنتجات البحر**، ولمزيد استغلال الفرص المتاحة، سيتواصل العمل على تحسين أداء هذه المنظومات من خلال الحرص على توفير منتوج يستجيب للمواصفات العالمية **من حيث السلامة الصحية** وعلامات الجودة وأنظمة الاسترسال.

كما ستشهد الفترة القادمة مزيد دعم تثمين المنتجات الفلاحية من خلال تطوير طرق التحويل واللف والتعليب والعنونة **باعتماد تقنيات متطورة واستغلال الآليات المتوفرة في مجال التعريف** بهذه المنتجات بالخارج لاكتساح أسواق جديدة وهو ما يتطلب تمتين العلاقة بين مختلف حلقات سلاسل القيمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتنظيمي **والتوجه نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية** على غرار المنتجات البيولوجية والمنتجات ذات بيانات المصدر والمنتجات المثبتة للأصل وغيرها من المنتجات ذات الجودة الخصوصية.

2.2.2 تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية

يمثل توفير **بنية أساسية حديثة بالمواصفات العالمية** عنصرا من عناصر رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية واقتحام الأسواق الخارجية ومحددا أساسيا للاستثمار يأخذ بعين الاعتبار المناطق الصناعية وارتباطها بشبكة الطرقات وبالسكك الحديدية وبشبكة الاتصالات ذات التدفق العالي وربطها بالمطارات والموانئ البحرية واندماجها في محيطها وتوفر كل الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز بالجودة المطلوبة.

وترتكز الخطة المستقبلية في المجال على **الحد من كلفة اللوجستية من 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 15% سنة 2020** لتضاهي الاقتصاديات المماثلة.

ويعتمد تطوير البنية الأساسية والحد من كلفتها على:

- إحداث **شبكة من المناطق اللوجستية والخدماتية** بأهم مراكز الإنتاج والتوزيع ونقاط العبور تتضمن بعث ثلاثة مناطق لوجستية كبرى في الشمال والوسط والجنوب إضافة إلى تطوير عدّة مناطق لوجستية صغرى.

- تطوير شبكة **الطرقات السيارة** عبر الانطلاق في إحداث طريق السيارة الرابطة بين تونس وقفصة عبر القيروان واستكمال الطريق السيارة المغاربية.
- **تطوير شبكة طرقات سريعة** تربط المناطق الداخلية بالموانى والمناطق الساحلية لضمان الاندماج بين مختلف الجهات.
- **تأهيل وتوسيع شبكة السكة الحديدية** لربط مواقع الإنتاج بمراكز التوزيع وبالموانى وتسهيل نقل المسافرين.
- تطوير **وصيانة شبكة الطرقات والمسالك الريفية.**
- **تدعيم البنية الطرقية بالبلديات** للحد من الاختناق المروري وتسهيل النفاذ إلى المراكز العمرانية الكبرى.
- الشروع في **انجاز الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة** في إطار الشراكة مع القطاع الخاص لمسايرة التطور الحاصل في مجال النقل البحري للبضائع وتطوير طاقة استيعاب الموانى الحالية وتعصيرها والعمل على جعل تونس قاعدة للتجارة الدولية.
- بعث **مدن صناعية مندمجة ومجددة** تحتوي إضافة إلى الأقطاب الصناعية والبنى التحتية المتطورة على كل المرافق الضرورية لتيسير الإقامة اللائقة للإطارات العليا وأسرها ودعم التكوين والبحث العلمي التطبيقي. وسيكون للقطاع الخاص دورا محوريا في تجسيم هذا التوجه في إطار شراكة مع القطاع العمومي.
- **تعميم الغاز الطبيعي** بمختلف المراكز العمرانية والمناطق الصناعية والخدماتية.
- **دعم الطاقة الكهربائية** عبر انجاز محطات توليد جديدة وتقوية الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء ودعم الربط الكهربائي مع دول الجوار وأوروبا فضلا عن تعميم التيار الكهربائي بالمناطق الريفية.

2.2.3 النهوض بالتجديد والابتكار

قصد تطوير مساهمة قطاع **البحث العلمي والتجديد التكنولوجي** في التنمية الإقتصادية والإجتماعية سيتم خلال الخماسية القادمة العمل على إرساء **نظام وطني لحوكمة البحث** من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في المنظومة ودعم **اليقظة التكنولوجية** وهياكل الربط بين منظومة البحث والتجديد والوسط الاجتماعي والاقتصادي بما يساهم في **تثمين نتائج البحث** وإحداث المشاريع والمؤسسات المجددة.كما سيتم العمل على مواصلة تعميم نظام "مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية" على كافة مراكز ومعاهد البحث وإعتماد التقييم الاستراتيجي وإرساء منظومة التصرف في الجودة لدعم الامتياز

وبعث أقطاب تميز للبحث والتجديد في ميادين ذات أولوية وطنية مع تشريك الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج.

ولدعم قدرات المنظومة سيتم العمل على تركيز منصات تكنولوجية مختصة **لتطوير البنية الاساسية للبحث والتجديد بتقنيات عالية ومتطورة** ووضع برنامج وطني لاقتناء التجهيزات العلمية الثقيلة لفائدة كافة القطاعات والتصرف فيها باعتبار مختلف أنشطة البحث والتجديد والتكنولوجيا المستهدفة **وتطوير مدارس الدكتوراه** في المجالات ذات التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة وإرساء برنامج وطني شامل خاص بمنح الدكتوراه وما بعد الدكتوراه هذا فضلا عن استقطاب الكفاءات التونسية بالخارج للمساعدة على انصهار منظومة البحث والتجديد في محيطها الإقليمي والدولي.

ولدعم الموارد المخصصة للبحث سيتم العمل على إحداث صندوق يتم تمويله بتخصيص نسبة من رقم معاملات المؤسسات الإقتصادية وتحسيس المؤسسات والمنشئات العمومية والخاصة بأهمية دور التجديد والابتكار في الرفع من قدراتها التنافسية وتنويع منتوجها وقدرتها على اكتساح أسواق جديدة وديمومة المؤسسة وتطورها هذا فضلا عن تطوير مساهمة التعاون الدولي في المجهود البحثي بالتركيز خاصة على دعم التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج أفق 2020 الذي يمثل أحد أبرز الآليات المتوفرة لتمويل البحث دوليا خاصة بعد حصول تونس على مرتبة البلد الشريك للبرنامج.

وقصد دفع التجديد داخل المؤسسة الإقتصادية سيتم العمل على **مراجعة آليات تمويل التجديد والتطوير التكنولوجي** في اتجاه جعلها أكثر تلائما مع متطلبات الباعثين والمؤسسات والمشاريع المجددة من مرحلة ما قبل الإنطلاق الى التصنيع وتفعيل دور المؤسسات العمومية الكبرى في المساهمة في دفع التجديد والتطوير التكنولوجي خاصة من خلال **المشاريع المجددة التشاركية** إلى جانب ضبط خطة وطنية لدعم الملكية الصناعية تهدف الى تشجيع المؤسسات على حماية وتثمين الإختراعات والأفكار المجددة وملائمة القوانين المتعلقة بحماية الإختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية للمعايير الدولية وتفعيل دور هياكل الدعم والإحاطة في مجال التجديد ونقل التكنولوجيا وخاصة منها المراكز الفنية ومحاضن المؤسسات والمنصات التكنولوجية ومكاتب نقل التكنولوجيا والأقطاب التكنولوجية التي سيتم العمل على مراجعة إطارها القانوني والتشريعي في اتجاه دعم دورها في تطوير علاقة الشراكة والتعاون بين قطاعي الانتاج والبحث العلمي التطبيقي والتجديد التكنولوجي من جهة واستقطاب الإستثمار خاصة في القطاعات الواعدة والمجددة من جهة ثانية.

2.2.4 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة

سيرتكز العمل خلال الخماسية المقبلة على **النهوض بالمنظومات الإقتصادية المرتبطة بتثمين الثروات الطبيعية بالجهات** وخاصة الفلاحية منها وتحسين قدرتها التنافسية بالاعتماد على تحسين الإنتاجية والعناية بالجودة للمنتجات الفلاحية مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية.

فإلى جانب المنتجات التقليدية التي تملك فيها بلادنا ميزات تفاضلية (على غرار زيت الزيتون والمنتجات الصيد البحري والتمور والقوارص) والمنتجات الأساسية (كالحبوب والألبان،...)، سيتم إيلاء المزيد من العناية بالمنتجات ذات علامات الجودة الخصوصية والتي لها قدرة عالية لتثمين الموارد على غرار **منتوجات الفلاحية البيولوجية** والمنتوجات ذات التسميات المثبتة للأصل والمنتوجات ذات بيانات المصدر وغيرها من علامات الجودة.

وعلى هذا الأساس ستتجه الجهود نحو دعم اندماج كافة حلقات المنظومات وتمتين العلاقة بينها من الإنتاج الفلاحي والتحويل والتسويق والتصدير، بما يمكن من تحسين مستوى تثمين المنتجات الفلاحية والحد من ضياع وهدر المواد الغذائية من خلال خاصة إرساء نظام عقود برامج بين مختلف حلقات المنظومات ودعم دور الدولة في مجال وضع الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم والنهوض بقدرة القطاع التحويلي والصناعي على رفع القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية وعلى تنويع أسواقها، حيث يكتسي تأهيله صبغة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي والقيام بدور القاطرة لنمود، إلى جانب وضع برنامج عملي لإحكام الترابط بين حلقات الإنتاج والتصدير والترويج.

واعتبارا لما تزخر به مختلف الجهات من مواد إنشائية على غرار الجبس والطين والرخام والرمل سترتكز الجهود على بعث منظومات تحويلية لتثمين هذه المواد وإكسابها قيمة مضافة عالية لدفع التنمية وخلق الثروة.

2.3 تطوير مناخ الأعمال

يقتضي النجاح في تجاوز الإشكاليات التي تحول دون بلوغ نسق أرفع للاستثمارات اعتماد منوال جديد للتنمية وفقا لما نصت عليه الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 يرتكز بالأساس على دفع الاستثمار الخاص وتطوير مناخ الأعمال بما يمكّن من تجسيم الأهداف الطموحة للخماسية القادمة. وتتمثل الإصلاحات الهيكلية وبرامج العمل المقترحة لتجاوز الإشكاليات وتجسيم الأهداف المرسومة فيما يلي:

2.3.1 على المستوى الأمني

- إرساء منظومة أمنية لحماية المؤسسات الكبرى ومواقع الإنتاج للمشاريع الصناعية والفلاحية والسياحية
- تيسير إجراءات توريد المؤسسات الأجنبية للتجهيزات الأمنية (آلات كشف، مراقبة ...)
- تأمين زيارات الوفود الأجنبية.

2.3.2 على المستوى التشريعي

- إصدار **مجلة الاستثمار الجديدة** ونصوصها التطبيقية وإعداد خطة متكاملة للتعريف محليا وخارجيا بأهدافها المتمثلة في تكريس مبادئ حرية الاستثمار والحوكمة الرشيدة والشفافية وتطوير الاستثمار تجسيما لأولويات الاقتصاد الوطني.
- الاسراع بإصدار الأوامر التطبيقية لقانون **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** وخاصة المتعلقة بضبط شروط وإجراءات منح عقود الشراكة وبتنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة والمجلس الاستشاري للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إصلاح جذري للإطار التشريعي والسياسة المتعلقة بإسناد العقارات الفلاحية الدولية.
- **مراجعة التشريع المتعلق بالأراضي الاشتراكية** وضبط آجال **قانونية لتغيير صبغة الأراضي الفلاحية.**
- إحداث إطار قانوني **موحد لبعث الشركات التضامنية في قطاعات الفلاحة** (تجميع المستغلات الفلاحية ومقاومة التشتت).
- **مراجعة مجلة الشغل** في اتجاه أكثر مرونة على مستوى إجراءات الانتداب والتسريح مع المحافظة على حقوق العمال.

2.3.3 على مستوى النفاذ إلى السوق

- تنفيذ برنامج **تقليص عدد تراخيص ممارسة الأنشطة** وضبط آجال لإسنادها كما تم اقتراحه في مشروع مجلة الاستثمار الجديدة.
- مراجعة قائمة أنشطة الخدمات الخاضعة لترخيص بالنسبة للأجانب.
- مراجعة إجراءات إسناد رخصة تاجر بالنسبة للأجانب.

2.3.4 على مستوى الخدمات والإجراءات الإدارية

- تدعيم إجراءات المراقبة اللاحقة بالنسبة للإجراءات الديوانية من أجل تبسيط التراتيب وإجراءات التسريح الديواني.
- اعتماد خطة عمل لاستكمال برنامج المقصلة التشريعية ووضع الآليات الكفيلة بتجسيم نتائج المرحلة الأولى من هذا البرنامج.
- التشجيع على **اعتماد المتعامل الاقتصادي المعتمد** Opérateur économique agrée : green way للرفع الفوري للحاويات الموردة وتبسيط الإجراءات.

2.3.5 على مستوى الحوكمة

- إرساء حوكمة رشيدة للاستثمار في إطار المجلة الجديدة للاستثمار التي تنص خاصة على:

  - إنشاء **الهيئة التونسية للاستثمار** ودخولها حيز العمل.
  - **ترشيد منظومة الحوافز وإحكام توجيهها** بتشجيع الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية في إطار التمييز الايجابي الذي كرسه الدستور التونسي، حيث سيتم لأول مرة اعتماد مؤشر التنمية الجهوية لاستهداف الجهات الأقل نموا والتركيز على الميزات التفاضلية لكل جهة وسلسلة القيمة الجهوية وتنويع نسيجها الاقتصادي.

- تفعيل وتعزيز دور أجهزة الرقابة الاقتصادية **وتعزيز الخط الثاني للمراقبة الديوانية** لمكافحة التجارة الموازية والتهريب.

2.3.6 على مستوى الترويج

- تعزيز الاتصال والتعاون مع الخبرات التونسية بالخارج والاستعانة بها.
- إعادة هيكلة التمثيليات الترويجية التونسية بالخارج وإحكام التنسيق بينها وتدعيم قدراتها المالية والبشرية ومتابعة أنشطتها الترويجية بكل دقة.
- إحكام التنسيق بين مختلف الوزارات والهياكل المختصة والقطاع الخاص في اتجاه دعم نشاط الديبلوماسية الاقتصادية.

2.3.7 على مستوى الإحاطة

- تطوير دور هياكل المساندة في اتجاه توضيح مجالات تدخّلها ومهامها وتحديد المسؤوليات وتعزيز الوسائل البشرية والمادية للارتقاء بأدائها مع ضبط برامج عملها وتحديد أهدافها بطريقة تشاركيّة.
- اعتماد منظومة فعّالة للإحاطة بالمستثمرين وفق ما تم اقتراحه في مشروع مجلة الاستثمار الجديدة تتضمن أساسا:

- إحداث **المخاطب الوحيد للمستثمر** صلب الهيئة التونسية للاستثمار المزمع تركيزها واعتماد **إضبارة موحّدة للاستثمار**.
- إرساء نظام يقظة وتقييم ومتابعة مستمرّة لتطلعات المستثمرين.
- توفير الإحاطة والمساندة في مختلف مراحل تكوين وإنجاز المشروع وما بعد الإنجاز.
- **اعتماد معرّف وحيد للمؤسسة الاقتصادية** يتم اعتماده من قبل مختلف الهياكل المتدخلة في حياة المؤسسة.
- تطوير الإحاطة والمرافقة للمستثمرين من خلال دعم دور الخبراء في مجال الإحاطة وبعث المؤسسات والمحاسبة مع إيجاد الصيغ العملية لتمويل هذه التدخلات.

2.3.8 على مستوى دعم مساهمة الاستثمار الخارجي في القطاعات الواعدة

- إعداد استراتيجية وطنية **وبرنامج عمل مفصل حول استهداف المؤسسات الأجنبية** (المؤسسات القاطرة Locomotives) في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
- إدراج زيارة هذه المؤسسات من قبل أعضاء الحكومة خلال مهماتهم بالخارج.
- تخصيص حوافز خصوصية للمؤسسات الاجنبية الناشطة في القطاعات المتطورة التي تساهم في دعم الاندماج القطاعي والصناعي من خلال المناولة والتعاون المشترك مع نظيراتها التونسية.

2.4 منظومة التمويل

2.4.1 الجباية

نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به السياسة الجبائية في تعبئة الموارد الذاتية لميزانية الدولة تم الشروع منذ سنة 2013 في عدة إصلاحات جبائية تهدف إلى إعادة تفعيل دور الدولة في الدورة الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال مع ضمان احترام مبدأ العدالة الجبائية. وفي هذا السياق ستتواصل هذه الإصلاحات خلال الخماسية القادمة وفق استراتيجية تقوم بالخصوص على تبسيط النظام الجبائي وتخفيف العبء الجبائي على المؤسسات والأفراد وتوسيع قاعدة الأداء إضافة إلى مراجعة النظام التقديري وحصره في مستحقيه وإدماج التجارة الموازية في الدورة الاقتصادية والتصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية إلى جانب **مراجعة الجباية المحلية وتعصير الإدارة الجبائية.**

وفي هذا الاطار سيتم العمل على **تبسيط النظام الجبائي** وتيسير تطبيق الإجراءات الجبائية من خلال تجميع نصوصه صلب مجلة عامة للأداءات اضافة الى تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات من خلال التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات والتقليص من عدد نسب الأداء على القيمة المضافة إضافة إلى مراجعة قائمة المواد الخاضعة للمعلوم على الاستهلاك. كما ستتجه الجهود لتخفيف العبء الجبائي على الأفراد عبر تعديل نسب جدول الضريبة على الدخل مع الترفيع في سقف الشريحة الأولى المعفاة من الضريبة دون المساس بالقدرة الشرائية للطبقة المتوسطة.

هذا وتنبني استراتيجية الإصلاح الجبائي خلال الخماسية القادمة على توسيع قاعدة الأداء لتشمل بذلك الضريبة على الدخل المداخيل الموجودة خارج ميدان التطبيق إضافة إلى حذف بعض الإعفاءات الخاصة بميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة إلى جانب التقريب بين النظام الجبائي لمداخيل رأس المال ومداخيل العمل من خلال مراجعة النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات وفي العقارات. كما تستند هذه الاستراتيجية الى **مراجعة النظام التقديري وحصره في مستحقيه** من خلال تعديل مقاييس إسناد النظام وتحديده في الزمن.

وبغرض إدماج التجارة الموازية في الدورة الاقتصادية، سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على **إنشاء فضاءات مخصصة لإيواء المتدخلين في الاقتصاد غير المنظم** مع القيام بحملات تحسيسية إضافة إلى **بعث مناطق تجارية حرة** داخل الجهات لخلق **أقطاب تنموية** قادرة على استيعاب المتعاملين في القطاع غير المنظم.

وبالتوازي، وفي اطار الجهود الرامية الى **التصدي للتهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية** سترتكز الإصلاحات على اعتماد التقنيات الالكترونية في مسك المحاسبة والتصريح بها وإحداث هيكل خاص بالكشف عن الجرائم الجبائية الخطيرة إضافة إلى إلزامية إشهار القوائم المالية للمؤسسات العمومية والتصريح بالقيام بالواجبات الجبائية بالنسبة للإطارات السياسية والسامية للدولة إلى جانب تحفيز المؤسسات الشفافة **ودعم التعاون مع المصالح الجبائية الأجنبية**.

وبهدف تعزيز اللامركزية وتطوير آليات تعديل الفوارق بين الجهات والجماعات المحلية سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على مراجعة مجلة الجباية المحلية مع تبويبها حسب مقتضيات الدستور ومراجعة منظومة التحويلات المالية لفائدة الجماعات المحلية إضافة إلى معالجة هشاشة ومديونية بعض الجماعات المحلية وتدعيم موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

أما على مستوى تعصير الإدارة الجبائية فتتمحور الإصلاحات خلال الخماسية القادمة خاصة حول **تطوير النظام المعلوماتي للمصالح الجبائية** باتجاه إنشاء قاعدة بيانات حول المطالبين بالأداء وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة عن طريق احترام سيادة القانون وتشديد رقابة الإدارة إضافة إلى تكريس لامادية الإدارة من خلال تطوير الخدمات عن بعد. هذا وسيتم العمل على إحداث هيئة عامة للأداءات وتوسيع مهام إدارة المؤسسات الكبرى وإقرار نظام أساسي خاص بأعوان الجباية إضافة إلى **توسيع مهام المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات وإحداث مصالح جبائية مختصة في متابعة الوضعية الجبائية للمؤسسات المتوسطة** إلى جانب بعث أكاديمية مختصة في الجباية والاستخلاص.

2.4.2 الديوانة

نظرا للتأثير المباشر لمنظومة الديوانة على سير الاقتصاد وشفافية مناخ الأعمال فإن إصلاح الديوانة يعتبر أكثر من ضرورة لدفع الحركة الاقتصادية باتجاه تعصير هذا الجهاز. وفي هذا السياق تتبنى الإصلاحات خلال الخماسية القادمة على استراتيجية تقوم على إصلاح المعلوم الديواني وتبسيط إجراءات التوريد إضافة إلى مراجعة المنظومة الترتيبية لبعض القطاعات أو لبعض أنواع البضائع التي تغذي تيارات التهريب إضافة إلى **وضع نظام معلوماتي جديد وتبسيط وتأمين الإجراءات بالموانئ** إلى جانب **إصلاح إدارة الديوانة هيكليا وتنظيميا**.

فبهدف مقاومة التهريب والتصدي للتجارة الموازية فقد تم تخفيض عدد نسب المعلوم الديواني إلى نسبتين. كما سيتم العمل على تبسيط إجراءات التوريد من خلال اعتماد التقنيات الالكترونية في المعاملات

الاقتصادية والانتقال من المراقبة المسبقة إلى المراقبة اللاحقة عبر اعتماد منهجية التصرف في المخاطر إضافة إلى **التقليص من الرخص الإدارية أو التحجيرات أو المراقبة الفنية التي تغذي ظاهرة التهريب.**

وفي نفس الإطار، تعتمد استراتيجية الإصلاح على مراجعة المنظومة الترتيبية لبعض القطاعات التي تغذي تيارات التهريب على غرار منظومة مخازن ومساحات التسريح الديواني والنقل الجوي السريع للطرود عبر اعتماد المعايير الدولية وكذلك على غرار منظومة التصريح بالعملة عند التوريد.

وبغرض تعصير الديوانة على مستوى الأنظمة وفي إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات سيتم خلال الخماسية المقبلة تركيز منظومة معلوماتية جديدة من خلال انفتاح منظومة التسريح الديواني على شبكة الواب وإحداث شباك الكتروني موحد بين مختلف المتدخلين في الموانئ واقتناء منظومة تعقب إضافة إلى تطوير تطبيقات إعلامية محمولة واستكمال برنامج لامادية الإجراءات الديوانية إلى جانب انفتاح المنظومة الديوانية على بقية المنظومات الوطنية في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية.

وبهدف تعصير الإجراءات الديوانية عن طريق **تبسيط وتأمين الإجراءات بالموانئ**، ستتجه الإصلاحات نحو مراجعة منهجية المراقبة الديوانية والاستعداد المسبق لمراقبة أي حاوية قبل وصولها الميناء واستكمال بقية عناصر إضبارة النقل إضافة إلى تثبيت المثال المروري والوظيفي للموانئ بالتعاون مع السلطة المينائية وبقية المتدخلين والوكلاء البحريين.

2.4.3 الجهاز المصرفي

انطلاقا من تشخيص وضعية القطاع المصرفي ودراسة النقائص التي يشكو منها سيتوجه العمل خلال الخماسية القادمة على وضع استراتيجية متكاملة لإصلاح القطاع وتعزيز دوره في تمويل الاقتصاد. وسترتكز استراتيجية الاصلاح بالأساس على تعزيز الأسس المالية للقطاع وتحقيق التوافق مع المعايير الدولية وتدعيم مقومات الاستقرار المالي بالتوازي مع الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية **ودعم الإدماج المالي لكل جهات البلاد وفئات المجتمع** إضافة إلى تدعيم دور السوق الرقاعية وتطوير منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

فبهدف تركيز قطاع مصرفي قادر على تأمين تمويل ملائم ومستمر لاحتياجات الاقتصاد الوطني، سيتم اتخاذ السياسات اللازمة لدعم أسسه المالية من ذلك الرفع تدريجيا وبصفة ملموسة من مؤشر تغطية الديون المتعثرة بالمدخرات وتعزيز الأموال الذاتية ببلوغ نسبة ملاءة تفوق 12% في موفى سنة 2020 بالتوازي مع تطوير المحيط القانوني لاستخلاص الديون **واحداث شركات ترقيم للمخاطر** والنهوض بدور الرقابة الداخلية للبنوك في مزيد التحكم في المخاطر. وفي هذا الاطار ستقع مراجعة الإطار القانوني

والترتيبي المنظم للنشاط المصرفي وتطوير مناهج وطرق الرقابة المصرفية بالإضافة إلى تدعيم الموارد البشرية للرقابة من خلال انتداب الكفاءات وتعزيز التكوين. ويهدف هذا التوجه إلى تحديث نظام الرقابة المصرفية على أساس تحقيق التوافق مع المعايير الدولية وخاصة **اتفاقيات بازل 2 و3 في أفق سنة 2020**.

هذا وسيساعد إدراج النهوض بالنظم المعلوماتية للبنوك ضمن الأولويات للخماسية القادمة على تعصير الجهاز المصرفي وتطوير أدائه والرقي بجودة خدماته والتحكم في المخاطر. وستكون النظم المعلوماتية شاملة التغطية للجوانب المهنية ومبنية على أسس تكنولوجية حديثة ومتطورة لاستشراف المستقبل. كما ستكون متكاملة الوظائف لتغطية كافة الاحتياجات التشغيلية قصد التصرف في المعلومة ومراقبتها ومعالجتها وتخزينها مما يوفر آليات رصد ومتابعة تساعد في اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب وذلك بتوفر المعلومة من وجهات نظر متعددة وفقا للاحتياجات والاختصاصات المختلفة.

كما ستتواصل خلال الخماسية القادمة عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال **إحكام تحديد دور الدولة** في القطاع حيث ينتظر تفعيل قرار انسحاب الدولة كمساهم في بعض البنوك إضافة إلى تغيير نمط حوكمة البنوك العمومية خاصة من خلال تكريس استقلاليتها في التسيير وإخضاع تمويلها إلى نفس ضوابط التمويل الخاص.

ومن ناحية أخرى سيقع العمل على معالجة وضعية البنوك التي تشكو صعوبات وإعادة النظر في نمط نشاط بعض البنوك الشمولية والبنوك غير المقيمة والحث على عمليات الدمج والتقارب الممكنة. وينتظر في هذا الإطار السعي لتكوين مؤسسة مصرفية وطنية كبرى منفتحة على محيطها الإقليمي والدولي وقادرة على استقطاب الموارد الخارجية الضرورية لبلوغ أهداف مخطط التنمية ومواكبة المشاريع الاستثمارية الكبرى فضلا عن العمل على بروز أنماط ومهن وفاعلين جدد على الساحة المصرفية في إطار توجه يكرس التخصص وذلك عبر توجيه نشاط البنوك الشمولية نحو **البنوك المتخصصة** مما يساهم في **تنويع النسيج المصرفي التونسي**.

وبغرض تركيز مقومات استقرار دائم للجهاز المالي من خلال التوقي من المخاطر النظامية والحد من آثار ارتدادات الهزات الاقتصادية للقطاع الحقيقي على القطاع المالي، سيتم تكريس الرقابة الاحترازية الكلية عبر وضع سياسات تتعلق بتنسيق الإجراءات والتدابير لإدارة الأزمات المالية بين مختلف السلط التعديلية للقطاع المالي.

وفي نفس السياق ينتظر وضع منظومة متكاملة لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة تهدف إلى معالجة الصعوبات البنكية للحد من آثار العدوى في القطاع **وتجنب قدر الإمكان تحميل تكلفة الأزمات**

المصرفية على موارد خزينة الدولة علاوة على حماية موجودات وأصول حرفاء البنوك والمؤسسات المالية لاسيما منها الودائع. وللغرض سيتم تركيز شبكات أمان للسلامة المالية من شأنها أن تجنب تغذية الخطر النظامي والسلوكيات غير الرشيدة التي يمكن أن تهز ثقة العموم في القطاع البنكي وذلك من خلال استبدال آلية ضمان الودائع المنصوص عليها حاليا بالقانون المتعلق بمؤسسات القرض بصندوق ضمان الودائع البنكية الذي يتولى تعويض المودعين في صورة معاينة إعسار مصرفي إضافة إلى تمكين البنك المركزي من التدخل بآلية "مقرض الملاذ الأخير".

وعلى مستوى تدعيم صيرفة الاقتصاد الوطني والرقي بالخدمات المصرفية سيرتكز العمل خلال الخماسية القادمة على **تطوير النقد الإلكتروني** بهدف تحسين الخدمات البنكية وضمان سلامتها والتخفيض في كلفتها مع إحكام توزيع الأدوار بين مختلف الأطراف المتدخلة ووضع برامج وطنية وحوافز للنهوض بالدفع الإلكتروني **وتطوير إجراءات السلامة المتصلة بالنقد الإلكتروني.**

كما ينتظر تدعيم الخدمات البنكية عن بعد من خلال **حث البنوك على إرساء البنك الإلكتروني** بجميع مقوماته الشاملة لتقديم المعلومات الضافية وإنجاز المعاملات بما من شأنه أن يوطد العلاقة مع حرفائها قصد الارتقاء بخدماتها التقليدية إلى المستوى المعمول به في البلدان المتقدمة بالإضافة إلى تطوير دور الفروع والارتقاء بها من نقاط إدارية تعنى بجمع الوثائق إلى نقاط بيع وتقديم خدمات شاملة يقوم فيها المكلف بالحرفاء بدور أكثر ديناميكية في عرض الخدمات البنكية والإحاطة بالحرفاء.

وللارتقاء بجودة الخدمات المصرفية سيتم حث البنوك على اعتماد سياسة فعالة لضمان التأهيل الدائم للموارد البشرية وتثمين كفاءاتها بما يتلاءم مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية بما يضمن تحقيق قفزة نوعية تؤمن الارتقاء بخدمات مؤسسات القرض إلى مستوى المواصفات الدولية. وفي هذا السياق يتعين دعم التكوين على مستوى القطاع وخاصة المكلفين بالعلاقة مع الحرفاء في ميدان جودة الخدمات المصرفية مع **تأمين تكوين مختص في تقييم المشاريع.**

وستساهم هذه التوجهات في تكريس مزيد من الإدماج المالي وبالتالي تقليص الفجوة في مجال النفاذ الى التمويل بين الطبقات الاجتماعية وبين الجهات. وفي هذا النطاق سيتجه العمل على **تدعيم تمثيلية البنوك في المناطق الداخلية للبلاد** وتحسين نسبة توفر الموزعات الآلية بها إضافة إلى تطوير الآليات والممالك بين القطاع المصرفي والديوان التونسي للبريد لخدمة المواطن.

ومن جهة أخرى سيقع التركيز على حماية مستهلكي الخدمات المصرفية بتدعيم الشفافية خاصة فيما يتعلق بالتعريفات البنكية الموجهة نحوهم والعمل على التثقيف المالي لكل شرائح المجتمع وفي كل الجهات والتنسيق مع مؤسسات التربية والتعليم العالي لتكريس هذا التوجه.

وفي إطار دعم المنظومة التمويلية للاقتصاد الوطني بما يخفف كاهل البنوك ينتظر **تعزيز دور السوق المالية** حتى تكون آلية تمويل مناوبة للسوق المصرفية ومكملة لها وذلك بتنشيط السوق الرقاعية وخاصة منها السوق الثانوية وبتوجيه كبار مستهلكي القروض البنكية والاستثمارات الكبرى نحو هذه السوق.

كما سيقع العمل على تنويع مصادر التمويل الملائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة سواء الآليات البديلة المرتبطة بالاقتراض أو تلك التي تخص **تعزيز الأموال الذاتية** مع التركيز على الموارد طويلة المدى الأكثر ملاءمة لحاجيات هذه الشركات. ويتطلب ذلك مزيد تطوير الإيجار المالي والتمويل الصغير التي تمثل نشاطات واعدة بالتوازي مع تطوير آليات التمويل التشاركي وتشجيع المؤسسات على الالتحاق بالسوق البديلة مع مزيد تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية.

وعلى وجه الخصوص ينتظر في مجال تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة إيجاد حلول جذرية لتجاوز إشكالية غياب الضمانات العينية التي تشترطها البنوك والتي تعجز المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن توفيرها إضافة إلى مراجعة القانون المتعلق بنسبة الفائدة المشطة في اتجاه مزيد من المرونة بما يمكن المؤسسات الممولة من اعتماد تعريفة تتلاءم مع درجة المخاطر والأعباء المرتبطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما سيقع العمل على تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات بخصوص المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يمكن من تركيز منظومة للترقيم مع السعي إلى **بعث "مكاتب الائتمان" الخاصة لتوفير المعلومات المالية حول مخاطر الحرفاء.**

كما سيصرف اهتمام خاص خلال فترة المخطط الجديد إلى توفير التمويلات المناسبة للمشاريع الفردية خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا بالتوازي مع تعزيز قدرة البنوك والصناديق الاستثمارية في مجال دراسة المشاريع ومواكبة الباعثين الجدد وصغار المستثمرين ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز التكوين وتأهيل الموارد البشرية في هذا التخصص.

كما ينتظر أن تشهد الفترة المقبلة دورا أكبر **للمالية الاسلامية** ولآليات التمويل الجديدة على غرار **الصكوك الاسلامية** إضافة إلى تطوير منظومة التمويل الصغير التقليدي والإسلامي.

2.4.4 قانون الصرف

يتطلب تحقيق أهداف المخطط في دعم النمو والتشغيل مزيدا من اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي والدولي لاستقطاب الموارد الخارجية الضرورية لتمويل الاستثمار وميزان المدفوعات فضلا عن تطوير حصص السوق للصادرات التونسية وهو ما يستدعي المضي قدما في مسار **إصلاح قانون الصرف واعتماد التحرير الكلي للدينار كهدف استراتيجي على المدى المتوسط.** وسيمكن هذا التوجه

الاقتصاد الوطني من تعبئة موارد تمويل خارجية إضافية وتدعيم احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إضافة إلى تشجيع المعاملات مع الخارج وتحسين مردود المؤسسات المقيمة من حيث التصدير واقتحام أسواق جديدة فضلا عن اعتماد التطور الحاصل في التكنولوجيات الحديثة. كما سيمثل هذا التمشي مؤشرا إيجابيا ورسالة قوية حول خيارات الدولة التونسية بتوخي مزيد من الانفتاح في المستقبل في خصوص علاقاتها المالية مع الخارج.

غير أن ذلك لا يعني التسرع لإجراء تحرير العمليات المالية مع الخارج بل يستدعي العمل على توفير الشروط المسبقة المطلوبة وإرساء الإصلاحات الأخرى في القطاع المالي وفي السياسات المالية والمؤسساتية وميزان المدفوعات وهو ما يتطلب مزيدا من التنسيق بين مختلف الجهات التي يرجع لها النظر في خصوص هذه الإصلاحات حتى يمكن لتحرير العلاقات المالية مع الخارج تحقيق الأهداف المرجوة من حيث النمو والتنمية.

وعلى هذا الأساس ستشمل الإصلاحات خلال الخماسية القادمة كل ما من شأنه تمكين المتعاملين الاقتصاديين المنتجين في إطار نشاطهم الموجه إلى الداخل (بالنسبة لغير المقيمين) أو الخارج (بالنسبة للمقيمين) من تخفيف إجراءات الصرف قصد تمكينهم من الموارد والتسهيلات والآليات الإضافية التي يجب أن تنعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي والتنمية بصفة عامة.

فبخصوص **استكمال تحرير عمليات التجارة الخارجية** والعمليات الجارية ينتظر أن تشمل الإصلاحات إدخال مزيد من المرونة على عملية التسوية المالية لواردات السلع اللازمة للنشاط الصناعي خاصة فيما يتعلق بالتسبقات إضافة إلى **الترفيع في الأسقف بعنوان مصاريف الإقامة بالخارج وتحرير عمليات تغطية مصاريف الصفقات بالخارج.**

كما سيقع العمل على تحرير عمليات رأس المال بصفة تدريجية من ذلك **دعم الاستثمار بالخارج من قبل المقيمين** من خلال مراجعة آليات وحقوق التحويل نحو الترفيع فيها وتحرير عملية إسناد الضمانات المرتبطة بهذه الاستثمارات إضافة إلى مزيد من الانفتاح في مجال استثمار غير المقيمين في الأنشطة غير المحررة على غرار النشاط التجاري. ومن ناحية أخرى ينتظر بالخصوص إضفاء مزيد من المرونة في الاقتراض الخارجي والتمويل من خلال مراجعة الأسقف نحو الترفيع وتحرير بعض عمليات الاقتراض الأخرى **والترفيع في نسبة اكتتاب الأجانب غير المقيمين في سندات الدين** فضلا عن تمكين القطاع البنكي من مزيد من المرونة من حيث التصرف في الموارد بالعملة في إطار منح القروض للمتعاملين الاقتصاديين وكذلك في منح قروض بالدينار بعنوان استثمار غير المقيمين بالبلاد التونسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التخلي عن هذه الأسقف دفعة واحدة يمكن أن يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال بشكل مقنع عبر الحساب الجاري. لذلك ومع الاقتناع التام بضرورة الوصول في أقرب الآجال إلى نسبة متقدمة جدا من التحرير فإنه من الضروري توخي الاحتراز والحذر بخصوص نسق التحرير حيث يبدو من الضروري مواصلة سياسة التدرج المتبعة إلى حد الآن والمحافظة على التحرير "المشروط" للعمليات الجارية وعمليات رأس المال واستهداف تطوير قدرات المؤسسات على الإنتاج والتصدير واستقطاب الموارد الخارجية مع **التسريع في التدرج**.

ومن ناحية أخرى ينتظر أن يتم إعادة النظر في إسناد صفة غير مقيم للشركات المنتصبة بتونس في اتجاه التوحيد بين التعريفين الصرفي والجبائي وذلك بهدف تسهيل حركة المتعاملين الاقتصاديين ورؤوس أموالهم كما هو الحال في عدة بلدان. كما ينتظر أن يتم التخلي عن النظام الاستثنائي الذي لم يعد يمثل امتيازا ملموسا بالنظر إلى تقارب الأنظمة المقيمة وغير المقيمة وذلك على إثر **تحرير العديد من العمليات التي ينجزها المقيمون** خاصة في ما يتعلق بالحسابات المفتوحة بالعملات وعمليات التجارة الخارجية وكذلك الاستثمار بالخارج.

كما ستشمل الإصلاحات كذلك **تبسيط إجراءات فتح وتسيير الحسابات الخاصة بالعملة** من خلال تنقيح مختلف التشريعات المنظمة لهذه الحسابات قصد تجميعها وتبسيط إجراءات تسييرها. كما ينتظر أن يتم بالخصوص تكريس مبادئ الشفافية والتصرف الحذر والحكم الرشيد والصلابة المالية والمسؤولية من حيث قيام المتعامل الاقتصادي بواجباته من الناحية الجبائية والصرفية ومنها خاصة إعادة المحاصيل من العملة إلى البلاد التونسية.

ومن ناحية أخرى سيقع العمل على تدعيم وتطوير آليات الاتصال ونظم المعلومات والاستناد إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة وذلك قصد تبسيط إجراءات الصرف. وفي مجال الرقابة سيقع تركيز تدخل مصالح البنك المركزي التونسي على الرقابة اللاحقة في خصوص عمليات الصرف عوضا عن الرقابة المسبقة المعمول بها حاليا.

2.4.5 السوق المالية

باعتبار دور السوق المالية في تمويل الاقتصاد الوطني ستتكثف الجهود قصد حث المجموعات الاقتصادية على الإدراج بالسوق المالية والإسراع بإدراج مؤسسات عمومية ذات حجم هام والتفويت في المساهمات الراجعة للدولة في بعض الشركات المصادرة قصد **الترفيع في الرسملة السوقية لبلوغ نسبة 50% من الناتج** إلى جانب حث الجماعات المحلية على تمويل بعض استثماراتها عن طريق السوق

ودعم شفافية التمويل مع تنويع آليات تداين الدولة الداخلي بإيجاد صيغ تمويل مشتركة بين القطاعين العام والخاص للمشاريع ذات الحجم الهام.

من ناحية أخرى سيتم العمل على تطوير منتجات وخدمات السوق المالية عبر تطوير ثقافة السوق ودعم الادخار طويل المدى من خلال تطوير الادخار الوظيفي **وإحداث صناديق استثمار طويلة المدى**. ولنفس الغرض سيتم تدعيم تدخلات صندوق الودائع والضمانات في السوق المالية وتكثيف التعاون مع الأسواق المجاورة واستغلال فرص الاستثمار المشتركة إلى جانب تدعيم قدرات المتدخلين في السوق المالية في إطار تطوير خدمات الاستثمار ودفع البنوك المودع لديها أصول مؤسسات التوظيف الجماعي على إعادة هيكلة مصالحها المختصة وتجهيزها بأحدث المعدات.

وبالتوازي سيتواصل العمل على تنشيط السوق الثانوية للمنتجات المالية ودعم الشفافية على جميع المستويات وتطوير منظومات التداول والتسوية إضافة إلى تمكين الخزينة والمؤسسات المرخص لها من تعبئة موارد بالعملة عبر إصدارات تطرح بالبلاد التونسية لفائدة الشركات غير المقيمة أو الشركات غير المنتصبة إلى جانب تطوير السوق الرقاعية ومراجعة آليات إصدار وتداول رقاع الخزينة مع التأكيد على تحسين سير السوق.

أما على المستوى التنظيمي تستوجب الوضعية الحالية للسوق المالية مراجعة التشريع الخاص بها وإعادة هيكلة النصوص القانونية في اتجاه اعتماد المعايير الدولية والعمل على دعم ثقة المستثمرين والمتدخلين في السوق إضافة إلى مواصلة تنظيم مختلف المتدخلين في السوق بشكل يضمن حسن سير الخدمات المالية وتحقيق التكامل بينها وتجنب تضارب المصالح.

2.4.6 التأمين

في اتجاه مزيد دفع اندماج خدمات التأمين في الدورة الاقتصادية ودعم دورها في استحثاث نسق الارتقاء بالمؤسسات وبالخدمات التأمينية إلى مستوى التحديات التي ستواجهها صناعة التأمين على المستويين الداخلي والخارجي خلال الخماسية المقبلة فإن صناعة التأمين مطالبة بمزيد تحسين مؤشراتها وتطوير أدائها على المستويات الخدماتية والتشريعية والمؤسساتية. ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية والمحورية وجب اتخاذ جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في **تحسين تعبئة الادخار**.

وفي هذا الإطار سيتم العمل على تحسين الخدمات المقدمة للمؤمن لهم ومتضرري الحوادث من خلال تقليص آجال التعويض عن طريق الترفيع في نسبة التسويات الصلحية للأضرار البدنية وتطبيق الاتفاقيات المبرمة بين مؤسسات التأمين لتعويض الأضرار المادية قصد تسريع نسق تسديد التعويضات

إلى جانب تحسين جودة الخدمات عن طريق **إحداث وظيفة الموفق التأميني**. هذا وسيتم العمل في نفس السياق على تأهيل مختلف المهن التأمينية على غرار وسطاء التأمين وخبراء التأمين والخبراء الإكتواريين مع تدعيم أعمال الرقابة من خلال تدعيم تدخل الهيئة العامة للتأمين في مجال مراقبة خدمات التأمين والممارسات التجارية لمؤسسات التأمين.

من جهة أخرى تستوجب المرحلة القادمة تدعيم حوكمة مؤسسات التأمين وصلابتها المالية من خلال تدعيم دور ومسؤوليات هياكل الإدارة والتسيير عن طريق وضع إطار قانوني يتعلق بحوكمة مؤسسات التأمين وإعادة التأمين بالتوازي مع تدعيم الصلابة المالية لمؤسسات التأمين عن طريق الدفع نحو التقليص من عدد مؤسسات التأمين الناشطة بالقطاع والترفيع في الحد الأدنى لرأس مال مؤسسات التأمين ومؤسسات إعادة التأمين.

وبهدف تدعيم مساهمة قطاع التأمين في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد الوطني يجب العمل على **تطوير مساهمة التأمين على الحياة في تعبئة الإدخار طويل المدى** من خلال الترفيع في توظيفات مؤسسات التأمين في مختلف الأدوات المالية وتدعيم شبكات توزيع صنف التأمين على الحياة إضافة إلى وضع إطار قانوني خاص بهذا الصنف في إطار مجلة التأمين وإرساء مبدأ التخصص في ممارسة النشاط إلى جانب تدعيم وتوضيح الامتيازات الجبائية والاجتماعية لعقود التأمين على الحياة قصد تدعيم نسبة مساهمة فرع التأمين على الحياة في رقم معاملات القطاع.

وعلى أساس تحقيق التوازن المالي لفرع تأمين المسؤولية المدنية للعربات البرية ذات محرك لابد من تطوير تبادل البيانات على مستوى القطاع عن طريق إحداث قاعدة بيانات حول فرع تأمين السيارات إضافة إلى تدعيم التدخلات الوقائية والتقليص في عدد وخطورة الحوادث المرورية مع إحكام التصرف في كلفتها إلى جانب تكريس احترام إلزامية التأمين من خلال تفعيل إلزامية تأمين العربات بما في ذلك الدراجات النارية صغيرة الحجم. كما يستند تحقيق التوازن المالي لهذا الفرع تحقيق التوازن الفني له عن طريق الترفيع التدريجي للتعريفات المقننة وتشديد مراقبة عمليات البيع المشروط للضمانات الاختيارية لعقود تأمين السيارات إضافة إلى تسليط العقوبات على مؤسسات التأمين المخالفة.

وتدعيما لنسبة اندماج خدمات التأمين في الاقتصاد الوطني سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على **تدعيم نسبة اندماج قطاع التأمين من الناتج من 1.9% حاليا إلى 3% سنة 2020** من خلال تطوير بعض أصناف التأمين غير المستغلة بالقدر الكافي مثل **التأمين الفلاحي وتأمين الصادرات** إضافة إلى وضع **إطار خاص بالتأمين ضد الكوارث الطبيعية** واستكمال المنظومة الترتيبية الخاصة بالتأمينات

الصغرى إلى جانب تكريس احترام التأمينات الإلزامية **للتأمين العشري في ميدان البناء** والتأمين ضد الحريق بعنوان المخاطر الصناعية والتجارية والسياحية.

2.5 تطوير منظومة المشاريع الخاصة الكبرى

تساهم المشاريع الكبرى خاصة منها المهيكلة والمندمجة في تحقيق الأولويات الوطنية من حيث متطلبات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. ويتطلب تجسيم هذه الأولويات معالجة الإشكاليات الاستراتيجيّة المتعلّقة **بغياب خارطة استثمارية وبالإطار القانوني** للمشاريع الكبرى والاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين إضافة إلى **غياب حوكمة واضحة وشفافة** على مستوى الهيكلة والإجراءات.

وعلى هذا الأساس ترتكز استراتيجية تنمية الاستثمارات الكبرى على:

- تسهيل انتصاب المشاريع الكبرى وذلك بتوفير مناطق مهيأة بالتنسيق مع المجالس المحلية.
- إدراج حاجيات المشاريع الكبرى الخاصة التى تمت الموافقة عليها ضمن برامج البنية التحتية والشبكات الخارجية مما يخفف الكلفة على ميزانية الدولة ويجنبها مصاريف إضافية.
- تسهيل عمل الهياكل المشرفة على الاستثمارات الكبرى لانتقاء نوعية المشاريع الملائمة لخصوصية الجهات من الناحية الجغرافية والموارد الطبيعية المتوفّرة بها.
- إعادة النظر فى حوكمة وطريقة أخذ القرار بخصوص المشاريع المقترحة.
- إعادة النظر في كيفية تجسيم موافقة الدولة على المشاريع (مذكرات تفاهم أو اتفاقيات استثمارية أو شركة دراسات...) مع التأكيد على تكوين لجنة من المختصين في مجال القانون الدولي للتدقيق في المذكرات والاتفاقيات الاستثمارية.
- دعم الخلية الفنية للمشاريع الكبرى بالكفاءات والخبرات اللازمة في مجالات المالية والمحاسبة والقانون والتخطيط المجالي وعند الاقتضاء، التعاقد مع مكاتب دراسات مختصة.
- التخفيض في عدد الأعضاء القارّين للجنة الوزارية للمشاريع الكبرى.

2.6 الإصلاحات العقارية

سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على تنفيذ جملة من الإصلاحات تتمثل أساسا فيما يلي:

- إعداد مجلة موحدة للشؤون العقارية تفاديا لتشتت النصوص القانونية تهدف لتجميع النصوص القانونية المشتتة والمتعلقة بأملاك الدولة لتسهيل عملية المتابعة.

- إحداث هيئة قضايا الدولة مما من شانه أن يكرس الشفافية واستقلالية المكلف العام لنزاعات الدولة.
- احداث وكالة المدخرات العقارية تعنى بتوفير مدخرات عقارية لتركيز المشاريع التنموية العمومية
- تنقيح القانون المنظم للأراضي الاشتراكية عدد 28 لسنة 1964 لمزيد دفع عملية تصفية الأراضي الاشتراكية.
- تنقيح القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العامة عدد 85 لسنة 1976 في اتجاه تسهيل الاجراءات وربح الوقت للإنجاز المشاريع العمومية.
- تنقيح التشريع المتعلق بالمقاطع (الحجارة،...) قصد مزيد ضبط أطر التصرف والاستغلال وإعداد خارطة تضبط المقاطع بكامل البلاد.
- تنقيح التشريع المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية ضمانا لحسن التصرف فيه واستغلالها من قبل متسويغها.

2.7 تعزيز الاستثمارات التونسية في الأسواق الخارجية

يمثل تطوير الاستثمارات بالخارج ودعم وتعزيز حضور المؤسسات الاقتصادية التونسية بالأسواق الخارجية إحدى أهم السبل التي من شأنها المساهمة في تجسيم التوجهات التي تم ضبطها ضمن الوثيقة التوجيهية للمخطط التنموي الاستراتيجي 2016-2020 وخاصة ضمن المحور المتعلق بالانتقال من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى محور اقتصادي عالمي وذلك اعتبارا للمساهمة المنتظرة في تعزيز الاندماج الاقتصادي ودعم المجهود التصديري والتموقع في سلسلة القيم العالمية.

2.7.1 الجانب الاستراتيجي والمؤسساتي

- **على مستوى الرؤية**

- **إقرار مبدأ التدويل وتشجيع ومساندة المؤسسات التونسية على الاستثمار بالأسواق الخارجية كتوجه وطني استراتيجي.**
- إعداد دراسة حول موضوع تدويل المؤسسات وسيكون ذلك عبر ادراج هذا المحور ضمن الدراسة الاستراتيجية لتطوير الصادرات في أفق سنة 2025 الي سيتم إنجازها سنة 2016 في اطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.
- تكريس ثقافة تدويل المؤسسات عبر ادراجها ضمن برامج التعليم العالي الموجهة لخرّيجي الاختصاصات الاقتصادية والتجارية.

- **على مستوى الإطار التشريعي**

- التوجه نحو **رفع سقف مبالغ التحويلات بعنوان الاستثمار** بالخارج ويمكن أن يكون ذلك بصفة تدريجية وفقا للمتطلبات الحقيقية للقطاع الخاصّ مع الحرص على توفير الاليات الضامنة للمتابعة وشفافية العمليات وتكريس الحوكمة الرشيدة بهذا الخصوص.

- **على مستوى الهيكلة**

- إحداث خلية على مستوى احدى المؤسسات العمومية المعنية بالترويج للتصدير والاستثمار تعنى بهذا الملفّ وتتولى **خاصّة تجميع المعطيات المتعلقة بالاستثمارات التونسية بالخارج** وتوفير المعلومات الضرورية للمؤسسات حول الاطر والفرص المتوفرة بالأسواق الخارجية المستهدفة والتنسيق بين مختلف المتدخلين العموميين والخواص في هذا المجال.

- **على مستوى التأهيل والإحاطة**

- تكريس ثقافة التدويل لدى اصحاب الاعمال والإطارات الناشطة في القطاعين العمومي والخاص عبر استغلال الامكانيات والآليات المتاحة على غرار صندوق مساندة التنافسيّة وتنمية الصادرات وآليات التكوين وبرامج المساندة الفنية المتوفرة في اطار برامج التعاون الدولي.
- تغطية نسبة من تكاليف دراسات الجدوى المنجزة من طرف المؤسسات الخاصة والمتعلقة بالاستثمار في الأسواق المستهدفة في إطار مجالات تدخل صندوق النهوض بالصادرات الذي عهد بالتصرف فيه لمركز النهوض بالصادرات.
- دعم انتصاب المؤسسات الماليّة والبنكية التونسية بالأسواق المستهدفة بالخارج بغرض مواكبة المؤسسات الاقتصادية ومرافقتها لممارسة نشاطها بهذه الاسواق (تمكين المؤسسات الماليّة والبنكية من سقف أرفع للتحويلات).

2.7.2 التموقع بالأسواق الخارجية المستهدفة

- **على مستوى السوق المغاربية**

- توحيد جهود القطاعين العمومي والخاصّ لتعزيز الحضور التونسي في الأسواق المغاربيّة المجاورة في مجالات الاستثمار والتصدير.

- إعطاء الأولوية للسوق الجزائرية في مرحلة أولى، واعتماد تمشي مماثل لاحقا بالنسبة للسوق الليبية في انتظار استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية هناك.

- **على مستوى السوق الجزائرية**

- تحديد القطاعات ذات الأولوية والتي تمتلك فيها بلادنا ميزات تفاضلية بالسوق الجزائرية وتكليف خبراء بمهمة التنسيق بين أصحاب الاعمال التونسيين المتواجدين بالجزائر ورجال الاعمال الذين يعتزمون دخول السوق الجزائرية وذلك لاستغلال الفرص المتوفرة.
- تنظيم لقاءات اقتصادية بحضور الهياكل الرسمية والقطاع الخاصّ بالبلدين على غرار **تنظيم منتدى للاستثمار تونسي – جزائري** بصفة دورية وبالتناوب بين البلدين.
- تنمية المناطق الحدودية التونسية الجزائرية عبر تركيز مناطق للتبادل الحر وتشجيع الاستثمارات الصناعية والخدماتية في إطار المصلحة المشتركة.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بين البلدين بتعزيز أساليب التواصل وتوفير المعطيات **لتحسيس القطاع الخاصّ التونسي باستغلال الفرص المتوفرة بالسوق الجزائريّة.**

- **على مستوى السوق الإفريقية جنوب الصحراء**

- تمكين المستثمرين التونسيين من المعطيات حول **إنجاز مشاريع في إطار الصفقات العموميّة** والمناولين المحليين الممكن التعامل معهم
- تمتين التعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات الثنائية في إطار أعمال **مجلس الاعمال التونسي – الإفريقي** وعبر اتفاقيات ثنائية جديدة في مجالات حماية وتشجيع الاستثمار
- تعزيز العلاقات مع **شبكة الخبراء والإطارات التونسية والديبلوماسيين القدامى** بالبلدان الإفريقية والاتصال **بشبكة قدماء الطلبة الأفارقة** ممن زاولوا تعليمهم العالي بتونس والذين يحتلون حاليا مناصب هامة ببلدانهم.
- توفير دعم سياسي للمؤسسات التونسية لدى أصحاب القرار بالدول الإفريقية وتعزيز **حضور مكاتب ممثلة لمركز النهوض بالصادرات بالبلدان الإفريقية.**

- **على مستوى السوق الأوروبية**

- تشجيع المؤسسات التونسية على اقتناء أسهم المؤسسات الأوروبية خاصة منها التي يتكامل مجال عملها مع أنشطة المؤسسة بتونس وذلك عبر تعزيز العمل الاستشرافي وتشجيع تجمّع الشركات للغرض وتيسير تحويل رؤوس الأموال الضرورية لذلك.

- تعزيز شبكة العلاقات التي تضم رجال الأعمال التونسيين ذوي التجارب الناجحة بالبلدان الأوربية والسفراء والدبلوماسيين القدامى والخبراء والإطارات والنخب التونسية العاملين بأوروبا للاستفادة من تجربتهم وخبرتهم.

2.8 دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية

تعتمد الرؤية الاستراتيجية للارتقاء بنجاعة **سياسة التجارة الخارجية** على مزيد الانفتاح على الأسواق الخارجية وتسريع نسق التحرير إضافة إلى تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وإزالة العراقيل قصد ضمان استفادة المؤسسات التونسية من التطور التكنولوجي والعلمي واستغلال أفضل طاقاتها ومواردها لدعم دورها في معاضدة المجهود التصديري مما يسهم في ضمان المحافظة على سلامة التوازنات المالية الخارجية.

وتتمحور الخطة التنموية في مجال **دعم المجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل** في الدورة الاقتصادية العالمية على استكمال مسار تحرير التجارة الخارجية وتسهيل إجراءاتها ودعم الشراكة الاقتصادية والتجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف إضافة إلى تعزيز المجهود التصديري واكتساح أسواق جديدة.

وعلى هذا الأساس ترتكز الإصلاحات والإجراءات للفترة المقبلة على ما يلي:

2.8.1 تعميق الاندماج الاقتصادي

- **التقدّم في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص اتفاق التبادل الحر المعمّق والشامل** والتي تتعلق بالمجالات التالية: المنافسة ودعم الدولة، الصفقات العمومية، الشفافية، الخدمات والاستثمار، تسهيل التجارة والإجراءات الديوانية، الإجراءات الصحية والصحة النباتية، الحواجز الفنية للتجارة، حقوق الملكية الفكرية، إجراءات الدفاع التجاري والتنمية المستديمة.
- **مراجعة السياسات التجارية لتونس في إطار المنظمة العالمية** للتجارة ودراسة القرارات المنبثقة عن المؤتمر الوزاري العاشر للمنظمة العالمية للتجارة بنيروبي المتعلقة بالاتفاق التجاري متعدد الأطراف حول القطاع الفلاحي والتشاور مع الدول العربية والإفريقية حول كيفية تنفيذها، وتتعلق هذه القضايا أساسا بـ:

  - المنافسة عند تصدير المنتجات الفلاحية

- النظام الخاص للوقاية من الواردات لصالح الدول النامية
- تكوين المخزونات الحكومية لضمان الأمن الغذائي
- وقواعد المنشأ التفضيلية لفائدة البلدان الأقل نموا وتنفيذ معاملة تفضيلية لفائدة خدمات ومسدي خدمات البلدان الأقل نموا وزيادة مشاركة هذه البلدان في تجارة الخدمات.

- استكمال المفاوضات الجارية بخصوص الاتفاقيات التفاضلية **واتفاقيات التبادل الحر في إطار المغرب العربي.**
- تنويع الشركاء الاقتصاديين من خلال التقدم في **مفاوضات جديدة مع الاتحاد الأوراسي ومجموعة المركوسور.**

2.8.2 مزيد الارتقاء بالمجهود التصديري

- انطلاق تنفيذ برنامج دعم تنافسية الخدمات بين تونس والاتحاد الأوروبي لتقديم المساندة للمؤسسات الخدماتية في قطاعات النقل وتكنولوجيات الاتصال والخدمات الموجهة للمؤسسات بالإضافة إلى قطاعي السياحة والصناعات التقليدية.
- استكمال مشروع البرنامج الثالث لتنمية الصادرات الرامي إلى دعم تحسين مناخ الأعمال وتوفير الخدمات المالية والغير مالية للمؤسسات المصدرة.
- إنجاز الدراسة الاستراتيجية حول نشاط إعادة التصدير وتحديث وتحيين الدراسة المتعلقة بالعرض التونسي القابل للتصدير من السلع والخدمات.

2.9 الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

باعتبار الدور المحوري الذي يحتلّه قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي بتأثيره المتنامي على التطوّر الاقتصادي وعلى نموّ مختلف قطاعات الإنتاج، سيتم العمل على تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" كرافعة للتنمية تجعل من تونس وجهة تكنولوجية إقليمية ومنصة رقمية في اتجاه دول المنطقة.

وترتكز الخطة الاستراتيجية لتطوير القطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي على خلق 100 ألف فرصة عمل حتى نهاية 2020 وضمان تكافؤ الفرص عبر الاندماج الاجتماعي ومحو الفجوة الرقمية للحدّ من الفوارق بين الفئات وضمان المساواة بين الجهات إضافة إلى ضمان استقلالية تونس وديمومتها في العالم "الرقمي الجديد" وذلك خاصة من خلال:

- **دعم وتطوير البنية التحتية الرقمية** وتنويع خدمات الاتصالات للمواطن وتعزيز حمايتها
- **ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية** في المناطق الداخلية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة ودمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدّا.
- **تطوير الأعمال الإلكترونية** في مختلف الميادين وتطوير استعمالاتها وتشجيع وتطوير المؤسسات العاملة بالقطاع.
- النهوض بالتجديد التكنولوجي في المجال الرقمي، من خلال تطوير حلول وظيفية مبتكرة وبعث مؤسسات مبتكرة وذات قيمة مضافة عالية، نشر ثقافة التجديد الرقمي والمقاولة في المسارات التعليمية والمؤسسات.
- إرساء **إدارة الكترونية في خدمة المواطن** منصفة وشفافة وسلسة وفاعلة تجسيما للهدف الاستراتيجي "إدارة دون سند ورقي" في أفق سنة 2020 وذلك من خلال تطوير نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها واعتماد معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة وإرساء خدمات ونظم معلومات ذات درجة عالية من التأمين والموثوقية.
- تنفيذ استراتيجية لتطوير وتنمية مشروع تونس الذكية "**نقل الخدمات خارج بلد المنشأ**" من خلال تعزيز الإحاطة بالمؤسسات ووضع آليات التحفيز الملائمة وتكثيف الترويج وملاءمة برامج التكوين لاحتياجات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة عامة ومجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ بصفة خاصة.
- تأمين مرور تونس إلى الكلّ الرقمي عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم.
- **تقليص البطالة وخلق مواطن شغل في المجال الرقمي** وفي مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ، والمساعدة على بعث مؤسسات وطنية متميّزة ومساندتها.
- نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال **في المسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية.**
- مساندة خلق القيمة المضافة كأساس لاستمرارية الهياكل ودوام مواطن الشغل فيها عبر تشجيع بعث المشاريع ودفع التجديد.
- تطوير تنافسية المؤسسات في مختلف المجالات عبر **حفز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتموقع ضمن الاقتصاد الرقمي.**

3 التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

سيمكن استرجاع نسق النمو خلال الفترة المقبلة وإدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في مجال تنمية الموارد البشرية من تحسين مؤشر التنمية البشرية ليبلغ في غضون سنة 2020 حوالي 0.772 مقابل 0.735 متوقعة لسنة 2016. ويعزى هذا الارتفاع إلى تطور المؤشر الخاص بمؤمل الحياة عند الولادة ليناهز 0.900 بفضل التحسن المرتقب لأداء القطاع الصحي. كما سيشهد مؤشر التعليم تحسنا ملحوظا ليبلغ أكثر من 0.700 سنة 2020 نتيجة للإصلاحات التي ستشهدها المنظومة التربوية خلال السنوات القادمة. ومن جانبه ينتظر أن يرتفع مؤشر الدخل الفردي اعتبارا للتحسن المنتظر لنسب النمو والارتقاء بمستويات العيش والتقليص من نسب الفقر وتكثيف العناية بالفئات الضعيفة.

تطور مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 2016-2020

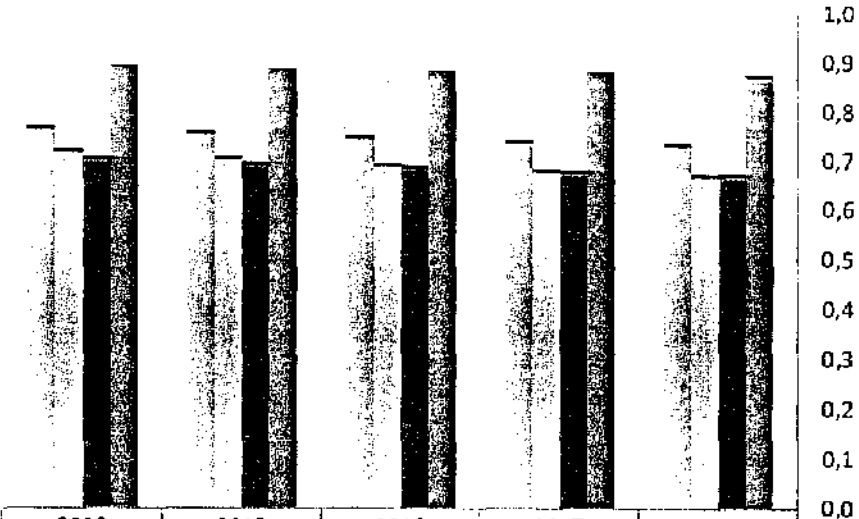

	2020	2019	2018	2017	2016
دليل مؤمل الحياة عند الولادة	0,896	0,890	0,885	0,882	0,876
دليل التعليم	0,709	0,698	0,691	0,681	0,674
دليل الدخل الفردي	0,724	0,711	0,697	0,684	0,673
مؤشر التنمية البشرية	0,772	0,761	0,753	0,744	0,735

وفي الجملة ستحظى المجالات ذات الصلة بالتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي بعناية قصوى خاصة في ميادين التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والتشغيل والصحة والشباب والمرأة ومقاومة الفقر وغيرها.

3.1 إحكام التكامل والتنسيق بين مكونات المنظومة التربوية

تحتل تنمية الموارد البشرية صدارة الإهتمامات الوطنية بإعتبارها أداة أساسية لخلق الثروة، ذلك أن النّماء الإقتصادي **أصبح اليوم يقاس أساسا بمدى تطور وكفاءة ومهارة الموارد البشرية**، حيث تزايدت أهمية المعرفة التي أصبحت المصدر الأساسي للنمو وعنصرا بارزا من عناصر المنافسة. فالتطورات العلمية والتكنولوجية والرقمية المتسارعة والأنماط الجديدة للعمل تفترض توفّر موارد بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع هذه المستجدّات.

ومن هذا المنطلق، سيتم العمل خلال الفترة 2016-2020 على جعل أنظمة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني قادرة على كسب الرهانات وفي مقدمتها إرساء اقتصاد المعرفة والاستجابة لمقتضيات التنمية وتغطية الطلبات المتزايدة للشغل حيث يمثل الاستثمار في قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني عاملا أساسيا في تنمية رأس المال البشري بفضل ما يكسبه لهذا الأخير من مهارات وقدرات ضرورية لتحقيق نسب نمو مرتفعة وللنهوض الاجتماعي والحدّ من الفوارق. كما سيتم الحرص على إحكام التنسيق بين هذه الأنظمة وتأمين تفاعلها الإيجابي مع محيطها الداخلي والخارجي على حدّ السواء.

وفي هذا الإطار، وحتى يتسنى **تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال تنمية الموارد البشرية** سيتم السعي إلى دعم اللامركزية في تحديد التوجهات والخيارات التي تقتضيها تنمية الموارد البشرية من خلال التقدّم في إرساء لامركزيّة مرنة في إطار الخيارات الوطنيّة الموحّدة عبر وضع نظام قيادة متطور لمنظومة التربية والتكوين المهني وتركيز نموذج جديد لتسيير وتنظيم مراكز التكوين المهني إلى جانب تعزيز الاستقلالية الإدارية للجامعات وتطوير منظومة عمل مشترك أفقيا وعموديا تحدّد التوجهات والخيارات.

كما ستتضافر الجهود من اجل دعم آليات التنسيق والمتابعة والتقييم في مجال تنمية الموارد البشرية عبر صياغة التصورات ورسم السياسات الكفيلة بالارتقاء بهذه المنظومة بما يتلاءم مع حاجيات المؤسسات والمجتمع والجهات والأفراد.

وفي نطاق توفير شروط النجاعة والفاعلية وتحقيق الانسجام والتناغم بين القطاعات الثلاثة سيتم العمل على توفير الآليات الضرورية التي من شأنها أن تساعد على تحديد السياسات التربوية العامة من خلال إرساء **نظام معلوماتي مندمج ومتكامل** يمكّن من توفير المعطيات الخاصة بمنظومة تنمية الموارد البشرية بمختلف مكوناتها.

كما سيتم العمل من أجل توفير مقومات الإدارة التربوية العصرية عبر **التوظيف الأمثل لتقنيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها** وحسن استغلالها في المناهج التعليمية والتكوينية من خلال دعم

الاستثمارات في مجال التكنولوجيات الحديثة وتوفير **مستلزمات التعليم عن بعد** وإرساء آليات للتسيير المشترك لتنمية المهارات والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة بالمنظومات الثلاث وتعديل هرم المهارات بما يتلاءم مع حاجيات سوق الشغل.

وعلى صعيد آخر ستتجه الجهود إلى توحيد طريقة العمل في التخطيط المشترك والمتابعة والتقييم من خلال تكثيف اللقاءات وتقريب وجهات النظر بين المتدخلين على القطاعات المعنية، إلى جانب ضبط السياسات المشتركة ومتابعة تنفيذها وتقييمها دوريا **على المستوى المحلي والجهوي والوطني**.

وفي نطاق تجويد مخرجات التربية والتعليم والتكوين، ستتجه الجهود إلى صياغة إستراتيجية مشتركة منسجمة ومتناغمة من خلال إرساء **خارطة شعب ذات التشغيلية العالية** ومراجعة البرامج والمناهج ومقاربات التكوين المعتمدة وتطويرها **وتفعيل خيار البكالوريا المهنية** ووضع **الآليات والإطار التشريعي المناسب لفتح المعابر** بين أنظمة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.

وفي نفس السياق، وحتى يتسنى تحسين جودة المنظومة التعليمية والتكوينية والرفع من التشغيلية ستتكثف الجهود من أجل تدعيم الشعب والاختصاصات العلمية والهندسية والتكوينية التي تتميز بتلاؤمها مع حاجيات سوق الشغل وبقدرتها التشغيلية العالية نسبيا.

كما سيتم التدرج في **إعطاء الجهة صلاحيات أكبر تمكنها من إحكام الربط بين مخرجات جهاز التكوين المهني وحاجيات التنمية وسوق الشغل** وتعزيز الاستقلالية الإدارية للجامعات وتعميم عقود البرامج والتصرف حسب الأهداف على المؤسسات الجامعية وإضفاء الشفافية والمرونة على أساليب التصرف المالي داخلها.

وبالتوازي سيتم إرساء علاقة شراكة بين مؤسسات التكوين المهني والجامعة مع المؤسسات الاقتصادية من خلال دعم تواجد المهنيين وأهل الاختصاص من قطاعات الإنتاج في المجالس العلمية لمؤسسات التكوين المهني والتعليم العالي ومساهمتهم في إحداث شعب التكوين وضبط محتوى البرامج بما من شأنه أن يعزّز تشغيلية خريجي المنظومة التربوية والتكوينية.

كما سيتم العمل على تطوير صيغ الاعتماد والإشهاد والمطابقة مع المعايير الدولية للشهائد الوطنية وللمكتسبات العلمية والتقنية لمخرجات جهازي التعليم العالي والتكوين المهني **وذلك علاوة عن إحداث وكالة وطنية مستقلة للتقييم والجودة**.

وفي نطاق تطوير منظومة التوجيه ستتكثف الجهود في إتجاه وضع منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه المهني وتطوير المعابر بين منظومات إعداد الموارد البشرية، إلى جانب بلورة خطة إستراتيجية شاملة للتوجيه المهني (المدرسي والتكوين المهني والجامعي) تهدف إلى **دعم التوجه نحو المسالك التي تستجيب لمتطلبات سوق الشغل** وإعداد خطة إعلامية حول المهن والتحفيز لبعث المؤسسات.

وبهدف الحد من ظاهرة الفشل المدرسي، سيرتكز العمل على **استعادة التلاميذ المنقطعين مبكرا عن الدراسة** دون الحصول على المهارات التي تؤهلهم للدخول إلى سوق الشغل من خلال وضع برنامج وطني لتكوين المنقطعين مبكرا عن الدراسة وإدماجهم في سوق الشغل عبر **إحداث مركز وطني يحتضن المنقطعين عن الدراسة** ويعمل على إدراجهم في مسلك خصوصي للتكوين المهني التحضيري بإشراف مشترك بين وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبعث مسارات مهنية تعمل على استقطاب المنقطعين عن التعليم في سن مبكرة إلى جانب تفعيل الشراكة مع مكونات المجتمع المدني بغاية انتشال المنقطعين عن الدراسة وإعادة إدماجهم في منظومة التربية والتكوين وإعدادهم للدخول إلى سوق الشغل.

وفي هذا السياق، وحتى يتم **التقليص من نسب التسرب والفشل المدرسي إلى أدنى المستويات**، ستتواصل العناية بمنظومة التربية ما قبل المدرسية وتعميم الأقسام التحضيرية لفائدة كلّ الأطفال في سنّ الخمس سنوات وذلك اعتبارا لأهمية التربية قبل المدرسيّة في النماء وفي صقل المواهب وتحسين المسار التعليمي اللاحق للطفل، إلى جانب إيلاء عناية خاصة بالوسط المدرسي والجامعي لاسيما في مجال النقل المدرسي بالمناطق الداخلية والأوساط الريفية وتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بما يتماشى مع تطلعات التلاميذ والطلبة.

ولتعزيز دور **المؤسسة التعليمية في التصدي للفكر المتطرف** وتدعيم دورها **كفضاء للفعل الثقافي الهادف إلى نشر قيم الديمقراطية والمدنية والحرية والمساواة وإشاعة ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان**، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تعزيز إدماج البعد الثقافي في البرامج التعليمية عبر تطوير ودعم برامج التربية الفنية في مختلف الإختصاصات الإبداعية وتخصيص فضاءات ثقافية وفنية صلبها على غرار المكتبات المدرسية ونوادي الموسيقى والمسرح والسينما والفنون التشكيلية وتدعيم الأنشطة والتظاهرات الثقافية داخل المدرسة وخارجها.
وفي نفس السياق سيتجه العمل نحو **تطوير تدريس مادة التربية البدنية بالمؤسسات التربوية** والعمل على التعميم التدريجي لهذه المادة بمختلف المراحل التعليمية لا سيما بالمرحلة الإبتدائية واستثمار مراجعة الزمن المدرسي لحث التلاميذ على ممارسة الأنشطة الرياضية خارج أوقات الدراسة في إطار الجمعيات

الرياضية المدرسية. أما على المستوى الجامعي فسيتم تطوير ممارسة النشاط الرياضي بالمؤسسات الجامعية وحث الطلبة على الإنخراط في مسابقات الرياضة الجامعية.

3.2 الشباب والطفولة

أضحى الإهتمام **بالطفولة** بمختلف فئاتها العمرية (0-18 سنة) من الأولويات الوطنية بوصفها عنصرا أساسيا في منظومة التنمية البشرية ولحجمها الديمغرافي الذي يمثل 30% من مجموع السكان. وعلى هذا الأساس سترتكز الخطة المستقبلية على تطوير منظومة وقاية وحماية الطفولة بالعمل على تكريس الحقوق الأساسية الواردة بالدستور وبالإتفاقية الدولية لحقوق الطفل وانطلاقا من التوصيات المنبثقة عن الإستشارات الجهوية حول الطفولة لا سيما **استشارة الأطفال والبافعين** حول انتظاراتهم من المخطط ومقترحاتهم المتصلة بتحسين أوضاع الطفولة.

ففي مجالات الوقاية تتمثل أبرز الخيارات في تحسين التربية للطفولة المبكرة بالعمل على الحد من التفاوت الجهوي والإجتماعي في إلتحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة وذلك بوضع خطة تدخل تستهدف الأطفال والجهات المحرومة من ناحية، **وتحسين جودة الخدمات برياض الأطفال** من ناحية أخرى عبر تطوير التكوين الأساسي وتنقيح البرامج والمعينات البيداغوجية وتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وما تقتضيه من تنسيق بين الأطراف المتدخلة من القطاعين العمومي والخاص ووضع إطار قانوني وقائي وحمائي متكامل ومتناغم للطفولة المبكرة.

أما في مجال التعليم سيتجه العمل على الرفع من المستوى التربوي للأطفال **بتحسين المناخ الدراسي** عبر تطوير العلاقات بين مختلف مكونات الأسرة التربوية **ودعم مشاركة الأطفال في الحياة المدرسية وتحديث البرامج البيداغوجية** مع التركيز على الجانب التطبيقي **وإدماج المهارات الحياتية** لما من شأنه أن يساهم في تحسين المردود الداخلي للنظام التعليمي والحد من الإنقطاع المدرسي وذلك بالتوازي مع العمل على الرفع من جاذبية التكوين المهني.

وفي ميدان **التنشيط التربوي والإجتماعي والثقافي والرياضي** سترتكز البرامج على حث الأطفال على ارتياد مؤسّسات ثقيفية وتربويّة منظّمة وتوعيتهم من المخاطر المحتملة لوقايتهم وتنمية قدراتهم وتطوير مكتسباتهم بالشراكة بين المؤسّسات التثقيفية والتربويّة والرياضية ومكونات المجتمع المدني وتأهيل وتكوين إطارات التنشيط.

كما ستتدعم آليات التنسيق بتطوير العمل الشبكي والشّراكة وفق مقاربة تعمل على **توعية الأطفال بحقوقهم وبحقوق الإنسان وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** وإرساء خطط لامركزية وآليات تدخل محلية ومندمجة تراعي دور الأسرة في الوقاية والتوعية وتفسح المجال لمشاركة الأطفال.

وعلى صعيد آخر ستتكثف الجهود لدعم الوقاية الصحية للأطفال عبر مواصلة تنفيذ البرامج الصحية ذات العلاقة **ودعم الجانب التوعوي مع العمل على تحسين الخدمات الصحية** العلاجية الموجهة للأطفال في مختلف الجهات.

أما في مجال الرعاية فسيتم خلال الخماسية القادمة إرساء خطة وطنية مندمجة لحماية الأطفال ولا سيما منهم الأطفال المنتمون إلى الفئات الهشة والمهددة وإقرار خطة عمل لتحسين الإطار القانوني لحماية الأطفال وضمان حق الطفل في التعليم والتكوين وتمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة **والحد من العنف الموجه نحو الأطفال**، إلى جانب دعم مؤسسات الرعاية والحماية وتيسير النفاذ إلى آليات وخدمات الحماية **ولاسيما منها مؤسسة مندوب حماية الطفولة**. كما ستتطور منظومة متابعة ورصد أوضاع الطفولة بإرساء منظومة وطنية مشتركة عبر إسناد معرف وحيد للطفل منذ ولادته وتوفير المعطيات الإحصائية قصد متابعة وتقييم البرامج الوطنية ذات الصلة.

وعلى صعيد آخر فإن الدور المتنامي **للشباب** بمختلف فئاته العمرية (15-35 سنة) يؤهله مكانة محورية صلب الخيارات والسياسات الوطنية وذلك علاوة على حجمه الديمغرافي الهام في التركيبة السكانية وفي عدد السكان النشطين.

وتتمثل أبرز التوجهات في تكريس حق الشباب في المشاركة في قضايا الشأن العام وفي الحياة السياسية والمدنية بتعزيز قيم المواطنة لديه وتدريبه على ممارسة الديمقراطية والمشاركة والانخراط الفاعل في مختلف الجهود المحلية والوطنية للتنمية ونبذ كل أشكال التطرّف والعنف والإرهاب.

وتكريسا لهذه الخيارات، ستساهم الإصلاحات المبرمجة للمنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية في تيسير اندماج الشباب في الحياة المهنية والإجتماعية **وتنمية قيم التعويل على الذات وروح المبادرة والإبداع وإرجاع الثقة والأمل لديه.**

وتعدّ منظومة التنشيط الشبابي من ناحيتها من أهم الآليات التي تساهم في فسح المجال أمام الشباب لإطلاق طاقاته الإبداعية. لذلك سيتكثف السعي خلال الخماسية القادمة من أجل توظيف المؤسسات الشبابية على الوجه الأمثل باعتماد مقاربة تشاركية **وفي وضع برامج التنشيط وفي صياغة مناهج**

عصرية تستجيب لطموحات هذه الفئة وتستقطب مختلف الشرائح الشبابية مع دعم تواصلها مع محيطها الخارجي من مؤسسات تربوية وصحية وثقافية ورياضية واجتماعية.

كما ستتدعم شبكة المنشآت الشبابية بالتكنولوجيات الحديثة للاتصال بغية تطوير الإعلام الخدماتي وإذاعات الواب وصحافة المواطن بمؤسسات الشباب إلى جانب استكمال برنامج تعميم دور الشباب وتأهيل المؤسسات وصيانتها ودعمها بالفضاءات الرياضية وبالتجهيزات العصرية ومزيد تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الشباب.

وعلى صعيد آخر سيرتكز العمل على تكريس حق الشباب في الرّعاية الصحّية والنفسية والإجتماعية وحمايته من السلوكيات الصحية المحفوفة بالمخاطر من خلال المساعدة على الإندماج في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية مع **تنمية الأنشطة المتعلقة بالتربية والتوعية الصحية والرعاية النفسية والاجتماعية والرياضية.**

كما سيتم خلال الخماسية 2016-2020 إرساء سياسة وطنية في مجال الترفيه والسياحة الشبابية تعتمد على اللامركزية في تنفيذ البرامج والتدخلات. وسيتكثف التبادل الشبابي مع البلدان الشقيقة والصديقة عبر توسيع دائرة التعاون وتشجيع مبادرات هياكل المجتمع المدني وإحداث لجنة وطنية لإعداد برنامج اعتماد تونس عاصمة الشباب العربي لسنة 2019.

3.3 الثقافة

تؤسس الخطة التنموية القادمة إلى مرحلة جديدة يتبوأ ضمنها القطاع الثقافي، بإعتبار أهمية الأدوار الموكلة له كأداة للتحصين ضد كل العوامل التي من شأنها طمس الهوية الوطنية وكفاعل في مسيرة التحديث وكدعامة للتنمية، مكانة متقدمة ضمن سلم الأولويات الوطنية.

ومن منطلق الوعي بأهمية هذا الدور، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على إرساء ثقافة متجذرة في أصالتها ومنفتحة على الحضارات الأخرى تراعي الخصوصيات وترعى الإبداع والإبتكار والتميّز وتكرّس ثقافة الحوار والقبول بالآخر وتنمي المواطنة المسؤولة والمتشبعة بقيم التسامح والإعتدال والتضامن وبمبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والرافضة لكل أشكال العنف والتطرف.

وتستدعي إشاعة مثل هذه الثقافة تكريس البعد الأفقي للفعل الثقافي وذلك بوضع آلية تنسيق بين مختلف القطاعات والهياكل والجهات المعنية تضبط ضمنها الأولويات والخيارات وتحدد في إطارها المسؤوليات والأدوار الموكولة لكل طرف.

وفي إطار التوجه نحو لامركزية ثقافية فعلية كتكريس للحق في الثقافة والحق في المشاركة في الحياة الثقافية المضمونة بنص الدستور عبر تدعيم الهياكل الجهوية والفعاليات الثقافية بالجهات وتعزيز قدراتها، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على دفع الديبلوماسية الثقافية من خلال الإرتقاء بالمشاركة التونسية في التظاهرات الدولية وتدعيم المراكز الثقافية الناشطة بالخارج.

ومن ناحية أخرى، وبالإضافة إلى تعزيز **العناية بالمجالات الإبداعية** من خلال مراجعة هيكلة المهن الثقافية والفنية والآليات التنظيمية المعتمدة خاصة فيما يتعلق بالإحتراف الفني وتدعيم المؤسسات الثقافية المرجعية وتطوير هيكلتها وتنويع مصادر الدعم للقطاعات الفنية والثقافية وعبر إحكام منظومة الدعم المسند للإبداع الفني والثقافي وتطوير الإطار القانوني الخاص بالمبدع، ستوجه الجهود خلال الفترة القادمة نحو **تكريس حقوق الملكية الأدبية والفنية والحقوق المجاورة** بالتركيز على نشر ثقافة إحترام حقوق التأليف ودعم إنفاذ القوانين ذات الصلة وتحسين عائدات الحقوق المادية المتأتية من إستغلال المصنفات.

كما ستتصرف الجهود نحو **المحافظة على التراث الوطني وتثمينه** من خلال مواصلة تنفيذ برامج الصيانة والترميم والتوثيق للتراث والعناية ببرامج الجرد الأثري والإثنوغرافي وتنفيذ إستراتيجية خاصة بإدماج التراث في التنمية ومزيد تدعيم منظومة التأمين الخاصة بالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف.

وبالتوازي سيتكثف الحرص في الفترة القادمة على **النهوض بالصناعات الثقافية والرفع من مساهمتها في التنمية** من خلال تحفيز المبادرة الخاصة بدعم منظومة الحوافز المسندة للإستثمار في القطاع الثقافي وتطوير صيغ الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص لا سيما في مجال تثمين التراث الثقافي.

وفي سياق الحرص على **الإرتقاء بالعمل الثقافي** من خلال تعزيز التنسيق والتفاعل بين الهياكل والجهات المعنية بالشأن الثقافي وتحسين فاعلية المؤسسات الثقافية وتدعيم مضامينها، سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على دعم لامركزية العمل الثقافي والتقليص من التفاوت بين الجهات من خلال تحسين التغطية بالمرافق الثقافية ومواصلة تعميم دور الثقافة على المعتمديات التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات وتوسيع شبكة المكتبات العمومية القارة والمتنقلة وتعزيز البنية المتحفية والبنية الخاصة بالفنون الدرامية والركحية وأروقة الفنون التشكيلية والتقليص من مركزية التظاهرات الثقافية والفنية.

كما سيتواصل السعي بغاية **تحديث الإدارة الثقافية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة** عبر تطوير صيغ التصرف وأساليب عمل الإدارة والبنية التحتية للإعلامية وإستغلال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال في الميادين الثقافية وتحسين قدرات الموارد البشرية على المستوى الوطني والجهوي.

ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق **بالشؤون الدينية** ستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة من اجل نشر القيم الإسلامية وإبراز مقاصد الشريعة المتسمة **بالتفتح والاعتدال** وكذلك نشر القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية.

ومن هذا المنطلق، ستتواصل **الحملة الوطنية من أجل التصدي للإرهاب وللتيارات التكفيرية** لاسيما من خلال إحداث بوابة الكترونية لنشر القيم الاسلامية الصحيحة باعتماد الوسائط الالكترونية المختلفة ووفق المنهج الزيتوني المعتدل وبعث مركز نداء للإنصات لمشاغل الشباب حول القضايا ذات العلاقة الى جانب تنظيم لقاءات مع الشباب في النوادى وسائر الفضاءات المتاحة للتوعية والتحسيس بخطورة الفكر التكفيرى المتطرف وتداعياته على مدنية الدولة ومؤسساتها.

أما على مستوى **تكوين الإطارات الدينية** فستتكثف الجهود لتفعيل دور المعهد الأعلى للشريعة الإسلامية كمؤسسة تكوين والعمل على تطوير الخطاب الديني وتكثيف الدورات التكوينية على المستوى المركزي والجهوي.

وبالتوازي ستتواصل **العناية بالمعالم الدينيّة** لاسيما من خلال ضبط خارطة مسجدية وصيانة هذه المعالم وتعهدها والسهر على حسن توظيفها وتثمينها.

3.4 الرياضة

وعلى مستوى **تطوير المنظومة الرياضية**، سيتجه العمل خلال الفترة القادمة على مراجعة شاملة لهذه المنظومة بمختلف مكوناتها مع الأخذ في الاعتبار لخصوصيات رياضة المواطنة بهدف دفع الرياضة للجميع وذلك بتوسيع ممارسة الأنشطة الرياضية على كل الفئات والجهات.

كما سيتواصل دعم الرياضة المدنيّة بمختلف اختصاصاتها وخاصة الألعاب الفردية والرياضة النسائية ورياضة المعوقين مع تأكيد العناية برياضة المستوى العالي لتأمين النجاح الرياضي إقليميا ودوليا من **خلال الإرتقاء بقدرات وأداء النخب الرياضية** ودعم العمل القاعدي وتكثيف العناية بالنخبة الشابة وإعادة هيكلة مراكز التكوين والإحاطة بالرياضيين ذوي المستوى الأولمبي للتألق في الألعاب الاولمبية لسنتي 2016 و2020 مع العمل على توفير البنية الأساسية الرياضية الملائمة. وبالتوازي ستتم مراجعة أساليب تمويل الرياضة عبر تنمية الموارد الذاتية للهياكل الرياضية وترشيد التمويل العمومي وحث الهياكل الرياضية على تنويع مصادر تمويلها إلى جانب مساعدتها على تركيز قواعد الحوكمة الرشيدة في التسيير والتصرف الإداري والمالي.

كما ستتجه الجهود نحو إعادة **صياغة منظومة التكوين الجامعي في المجال الرياضي** على المستوى الهيكلي وضبط وتوحيد نظام التدريس والتقييم بالمعاهد العليا ودعم منظومة البحث العلمي وتأهيل المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

3.5 المرأة والأسرة

تتبوأ المرأة والأسرة مكانة متميزة ضمن أولويات المرحلة القادمة في شتى مجالات العمل التنموي من أجل تطوير دور المرأة وتمكينها إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا وكذلك تعزيز المنظومة الأسرية بإعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع.

وستتركز السياسات التنموية لفائدة **المرأة** خلال الخماسية 2016-2020 **على إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العامة والخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا.**

كما سيتم خلال الفترة القادمة إحداث **لجنة وطنية لمراجعة القوانين التمييزية للمراة** والعمل على إصدار **قانون شامل لمناهضة العنف ضد المرأة** وذلك علاوة على الإنطلاق في إنجاز برنامج لتثبيت المساواة بين المرأة والرجل في إطار **اللجنة الوطنية للمساواة وتكافؤ الفرص.**

وستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة من أجل الإحاطة والتمكين الإجتماعي والإقتصادي **للفئات النسائية ذوات الإحتياجات الخصوصية.**

كما ستشهد الخماسية المقبلة وضع وتنفيذ **الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية النسائية** (2016-2020) وذلك بهدف التقليص من نسبة البطالة خصوصا في صفوف حاملات الشهائد العليا.

وسيتسنى بفضل مجمل هذه السياسات والبرامج الرفع من نسبة تشغيلية المرأة من **28.5% سنة 2014** إلى **35%** في أفق سنة 2020.

ومن ناحية أخرى، ستتكثف الجهود والسياسات التنموية في مجال **الأسرة** بهدف مواصلة تنفيذ البرنامج الإقتصادي والإجتماعي لدعم **الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل التي تعيلها إمرأة.**

كما سيتم بعث فضاءات مندمجة لفائدة الأسرة بهدف تقديم خدمات متنوعة لجميع شرائح الأسر بمختلف المناطق ومواصلة تجسيم برنامج دعم قدرات النساء والفتيات الحاملات لشهائد عليا للمشاركة في الحياة السياسية وإدارة الشؤون المحلية.

كما سيتم وضع برنامج متعدد القطاعات لحماية الأسرة من مختلف المخاطر **كالعنف الأسري والإرهاب والإنتحار والمخدرات والجريمة والهجرة السرية والإتجار بالبشر**.

3.6 الحماية الاجتماعية والادماج

على مستوى السياسات الجملية الإجتماعية، وبالنظر إلى تداخل مختلف البرامج والمشاريع الاجتماعية التي تنفذها الهياكل العمومية وتعدد المفاهيم واختلاف الفئات المستهدفة فإن المقاربة الجديدة للسياسات الاجتماعية الجملية للخماسية القادمة تهدف إلى إرساء منظومة مستحدثة ومتناسقة الأبعاد تقوم على التكامل بين مختلف البرامج وإحكام **التنسيق بين المتدخلين** بما يستوجب وضع الإطار التشريعي الملائم وإقرار جملة من الإصلاحات في مختلف المجالات ذات المحتوى والبعد الاجتماعي وعلى مستوى صيغ التصرف والحوكمة الرشيدة ومصادر التمويل **ودعم اللامركزية** ووضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم هذه المنظومة الجديدة للسياسات الاجتماعية.

وفي هذا السياق يستوجب إرساء هذه المنظومة إقرار رؤية إستراتيجية موحدة للسياسات ذات الطابع الاجتماعي بما يمكن من تكريس الحقوق الاجتماعية الأساسية للإنسان التي نصّ عليها الدستور الجديد وذلك علاوة على ضبط المفاهيم وتحديد المعايير للانتفاع بمختلف هذه البرامج.

وفي هذا الصدد تمثل **الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية** إحدى المكونات الأساسية لهذه الرؤية الإستراتيجية بما من شأنه أن يمكن بالخصوص من :

- ضمان حق المواطن في الرعاية الصحية الأساسية.
- تجسيم حق المواطن في التغطية الاجتماعية والخدمات ذات الجودة المسداة من قبل هياكل الضمان الاجتماعي.
- توفير حدّ أدنى من الدخل الأساسي أو من المساعدات الاجتماعية لا سيما لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.
- توفير المسكن اللائق خاصة لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.

ويستوجب هذا التوجه الاستراتيجي الرامي إلى إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية إدخال جملة من الإصلاحات على مختلف مكونات الحماية الاجتماعية ببعديها المساهماتي وغير المساهماتي.

ففيما يتعلق **بالبعد غير المساهماتي** سيتم إدخال إصلاح شامل على برامج المساعدات الاجتماعية من خلال اعتماد منهجية متعددة الأبعاد في استهداف الفئات المستحقة والسعي إلى ادماج القادرين على

العمل عبر **المعالجة النشيطة للفقر** وإرساء بنك معطيات متطور وديناميكي حول العائلات المنتفعة ببرامج المساعدات الاجتماعية.

أما بالنسبة **للبعد المساهماتي** فسيتم العمل على إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي لتأمين ديمومتها وتحسين خدماتها وترشيد حوكمتها مع المحافظة على مستوى قاعدي أدنى وفقا للنظام التوزيعي.

وبالنظر إلى الضغوطات التي تشهدها التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي، سيتم الشروع بالتشاور مع الأطراف الاجتماعية في إصلاح أنظمة التقاعد والتأمين على المرض في القطاعين العمومي والخاص وذلك على ضوء الدراسات التقييمية والاستشرافية لإصلاح هذه الأنظمة.

وسيتم استكمال إرساء منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد لتكون المرجع الموحد للتعريف بالمنضوين تحت مظلة الحماية الاجتماعية من مضمونين اجتماعيين وذوي الحق منهم والعائلات المعوزة ومحدودة الدخل وذلك لتفادي ازدواجية الانتفاع بخدمات الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية وتصويب هذه البرامج نحو مستحقيها.

ويستوجب الارساء التدريجي للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية خلال فترة المخطط تنفيذ مرحلتين أساسيتين:

- إنجاز جملة من الدراسات والأعمال التمهيدية حول كيفية تفعيل الضمانات الحقوقية الضرورية لإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد انعكاساتها المالية والتشاور بشأنها مع الأطراف الاجتماعية،
- بلورة مصفوفة الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتحديد الأولويات بالتشاور مع الأطراف المعنية وإبراز ترابطها وترتيبها في الزمن مع ضبط متطلباتها التشريعية والمالية ووضع مؤشرات لقياسها وتقييمها،

وسيتم إثر هاتين المرحلتين الشروع في التنفيذ التدريجي للإصلاحات ذات الأولوية قصد تجسيم الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية. كما سيتم الشروع في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالبعد المساهماتي للحماية الاجتماعية المتمثلة في إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي وكذلك إحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل.

ومن جهة أخرى، سيتم العمل على إدماج المرأة وتأمين مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى مختلف الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية.

3.6.1 التوزيع العادل للثروات

أفرزت ثورة 14 جانفي عديد الإشكاليات لا سيما **على مستوى عمق التفاوت الجهوي وإتساع رقعة الفقر بين الفئات الإجتماعية** خاصة في المناطق الداخلية التي تعددت بها مظاهر الخصاصة والتهميش وعدم المساواة بين الفئات واختلال التوازن بين الجهات مثلما يتجلى ذلك خاصة من خلال **تدهور المؤشرات والمعطيات الإحصائية**.

فبالرغم من التجربة المكتسبة في مجال إقرار السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي الرامية إلى مقاومة الفقر وتحسين مستويات العيش من حيث طابعها الشمولي مثلما يتجسم ذلك من خلال إرساء منظومة متكاملة للحماية الإجتماعية والعناية بالفئات الضعيفة ومحدودة الدخل عبر البرامج المقرة لفائدتها، إلا أنّ الوضع الذي آلت إليه البلاد في الفترة الأخيرة يعكس بوضوح عدم توفق الإستراتيجيات والسياسات التنموية إلى تحقيق الرفاه والعدالة الإجتماعية. فعلى العكس من ذلك، أدت هذه السياسات إلى تردّي الأوضاع المعيشية وإلى إتساع الفوارق نتيجة التوزيع غير العادل للثروات الذي يعتبر من أهم أسباب **تفشي ظاهرة الفقر والتي ناهزت نسبتها 32.5% بالمناطق الداخلية سنة 2010 مقابل 15.5% على المستوى الوطني**.

وعلى صعيد التفاوت المسجل في مستوى توزيع الدخل وبالرغم من ارتفاع معدّل الدخل الفردي بالأسعار الجارية من 6 054 دينار سنة 2010 إلى 8 683 دينار سنة 2016 ومن التراجع الذي سجله **مؤشر جيني** من 34.8% سنة 2008 إلى 32.7% سنة 2010، إلا أن هذا التراجع يعود بالأساس إلى تقلص الفوارق داخل الجهة لا بين الجهات حيث أن الفوارق داخل نفس الجهة سجلت تراجعا في حين أن الفوارق بين الجهات شهدت إرتفاعا وهو ما من شأنه أن يغذي الشعور بالإقصاء والتهميش لدى الجهات الأقل حظا.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن **التحويلات والمصاريف ذات الطابع الإجتماعي التي يقدر حجمها بحوالي 21 953 م د سنة 2016** والتي تشمل بالأساس ميادين التعليم والصحة والمساعدات والمنافع الإجتماعية، تعتبر من الروافد الأساسية للعمل الإنمائي مثلما يتجلى ذلك من خلال مساهمتها في تحسين ظروف العيش وتقليص رقعة الفقر. إلا أنه وعلى الرغم من حجم الإعتمادات المرصودة لهذه التحويلات والتي تمثل 23% من الناتج المحلي الإجمالي فإن الأعمال التقييمية الأولية أفرزت بوضوح عدم توفق السياسات التنموية في تحقيق العدالة والرفاه الإجتماعي.

ومن هذا المنطلق سيتكثف السعي خلال الخماسية القادمة من أجل **إضفاء النجاعة والمردودية على مختلف التدخلات الإجتماعية** وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة وإحكام عمليات إنتقاء المنتفعين وتصويب

التدخلات للفئات المستحقة دون سواها مع العمل على الحفاظ على مستوى هذه المصاريف والتحويلات في مستوى لا يقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

3.6.2 المعالجة الإقتصادية لظاهرة الفقر

يندرج النهوض بالانسان وحفظ كرامته وتمكينه من أسباب العيش اللائق في اطار مقاربة تنموية مندمجة ترتكز بالأساس على تلازم البعدين الإقتصادي والإجتماعي وتكرس مبدأ تكافؤ الفرص والتقليص من الفوارق الإجتماعية ومجابهة كل المظاهر والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الإقصاء والتهميش والخصاصة.

ففي إطار الحرص على محاربة الفقر والحد من تفاقم هذه الظاهرة، اعتمدت تونس إلى حدّ الآن مقاربة نقدية تستند الى قياس الفقر بالرجوع الى الدخل الأسري أو الإستهلاك كقاعدة لتحديد عتبة الفقر في الوسطين البلدي وغير البلدي والتي أفرزت أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت على المستوى الوطني 15.5% حسب نتائج المسح الوطني حول الإستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010.

إلا أنّه، وبالنظر إلى محدودية هذه المنهجية باعتبار أن مفهوم الفقر يتجاوز الإنفاق أو الدّخل الأسري ليشمل كذلك الحرمان من عدة حقوق أساسية كالتربية والصّحة والمسكن اللائق وظروف العيش والشغل، بادرت تونس في إطار تمشي تشاركي وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة "أكسفورد"، **بإرساء مقاربة جديدة متعدّدة الأبعاد لرصد هذه الظاهرة.** وسيسمح ذلك بإثراء المقاربة النقدية لقياس الفقر بإدراج أربعة عناصر تتمثل في التربية والصحة وظروف العيش والتشغيل لقياس مؤشر للفقر متعدد الأبعاد وتحديد عدد من المؤشرات الكمية التي تمثل خطوط الحرمان.

وعلى صعيد آخر ستمكن هذه المقاربة من توفير مؤشرات وطنية وجهوية من شأنها أن تساهم في الرفع من نجاعة البرامج الإجتماعية وتحسين مردوديتها من خلال احكام التصويب والإستهداف. كما أنها تمثل الأرضية الصلبة لبلورة سياسة اجتماعية متلائمة وناجعة تعتمد بالأساس على المعالجة النشيطة للفقر.

وتقتضي الخطة الجديدة لمقاومة الفقر إدخال إصلاح جذري وعميق على مستوى أساليب التصرف في مختلف مكونات المنظومة العمومية للنهوض الإجتماعي. ويستدعي ذلك إعتماد تمشي يقوم بالأساس على **الإستهداف الجغرافي والمعالجة الفردية للعائلات الفاقدة للسند وللفئات الهشة وإعطاء الأولوية،** بصفة موازية، **للمعالجة المستديمة والنشيطة للفقر لفائدة الأفراد القادرين على العمل.**

كما تستند هذه الخطة على القطع مع مظاهر التواكل **وترسيخ عقلية الاعتماد على الذات** من خلال المعالجة الإقتصادية لظاهرة الفقر وتيسير إدماج الفئات الضعيفة ومحدودة الإمكانيات في دورة الإنتاج.

ويعتبر هذا التوجه خيارا استراتيجيا في مجال سياسة مقاومة الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية خاصة من خلال مأسسة قنوات التنسيق والتكامل مع مختلف البرامج والآليات الوطنية والجهوية والمحلية الرامية إلى النهوض بالتشغيل والاقتصاد التضامني التي تمكن بدورها من **ترشيد التصرف في برامج المساعدات الإجتماعية ومزيد تصويبها نحو الفئات المستحقة.**

وإستنادا لهذا التوجه الذي سيقترن بجملة من الإصلاحات المبرمجة خاصة في المجال الإجتماعي من خلال إرساء أرضية وطنية للحماية الإجتماعية وإصلاح أنظمة الضمان الإجتماعي، ستشهد الخماسية المقبلة تكثيف البرامج والتدخلات من أجل الإرتقاء بظروف العيش وتحسين التغطية الإجتماعية بما يسمح **بالنزول بنسبة الفقر الجملية من 15.5% إلى 10%** مع نهاية فترة المخطط **وبنسبة الفقر المدقع من 4.6% إلى 2% في أفق سنة 2020.**

3.6.3 الإحاطة بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية

اعتبارا لأهمية استقرار المناخ الإجتماعي في تجسيم الخطة التنموية الشاملة وبالنظر إلى أهمية البعد الإجتماعي الذي يعدّ الأرضية الصلبة لكل عمل إنمائي، تمثل العناية بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية أولوية وطنية وذلك بتوخي سياسة اجتماعية قوامها تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع ونبذ كل مظاهر الإقصاء والتهميش.

ففي مجال **العناية بالمعاقين** سيتم العمل خلال الخماسية المقبلة على تجسيم التوجه الإستراتيجي المتمثل في الإدماج الفعلي لهذه الفئة لا سيما من خلال تطوير القاعدة التشريعية والمنظومة التربوية والتكوينية الموضوعة لفائدتها لا فقط من خلال تأهيل مؤسسات التربية المختصة بل وكذلك عبر تطوير البرامج والآليات المعتمدة للنهوض بهذه الفئة وتيسير إدماجها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

وفيما يتعلق **بالمسنين** سيتواصل العمل خلال الخماسية المقبلة على توفير الحماية والعناية لفائدة هذه الفئة وذلك في إطار عمل شبكي بين مختلف الأطراف المتدخلة وبالتعاون مع كل مكونات المجتمع المدني.

وعلى صعيد آخر وفي إطار الحرص على تطوير **منظومة الدفاع الإجتماعي** ستشهد الفترة المقبلة توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الإجتماعية ومواصلة تأهيلها لا سيما من خلال تعميم مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي على كل الولايات وتطوير مجالات تدخلها من حيث التكوين والتأهيل.

ولعل من أهم الإشكاليات التي أبرزتها عملية التشخيص في مجال الدفاع الإجتماعي هي غياب تقييم فعلي وموضوعي لمختلف البرامج للحدّ من الانحراف لدى الأطفال والشباب وعدم استجابة معظم البرامج والسياسات الحالية لاستفحال بعض الظواهر الاجتماعية على غرار التسول والتشرد والتفكك الأسري والانحراف لدى الشباب والانقطاع المدرسي المبكر والهجرة غير الشرعية وبروز ظواهر جديدة كالانتحار عند الأطفال وذلك في غياب البرامج الوقائية والرؤية الإستشرافية للتصدي الإستباقي للظواهر الاجتماعية علاوة على صعوبة العمل الشبكي والتنسيق بين الأطراف **وعدم قدرة المؤسسات المختصة على استيعاب حالات عدم التكيف الاجتماعي والإحاطة الناجعة بهذه الظواهر.**

كما سيتم العمل على وضع **منظومة متكاملة لحماية الأطفال من جميع أشكال الإستغلال** وذلك بالتعاون والتنسيق مع القطاع الجمعياتي الذي يمثل خير سند لدعم مجهودات القطاع العمومي في مجال الوقاية ومعالجة الظواهر المستعصية.

وبهدف **التقليص من نسبة الأمية للفئة العمرية 10-59 سنة من 18% إلى 16% سنة 2020**، ستتميز الخماسية المقبلة بتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار خاصة من خلال تطوير الجانب التشريعي والتنظيمي ومراجعة البرامج التعليمية مع التركيز على الجهات التي تشهد نسبا مرتفعة من الأمية خاصة لدى الإناث.

3.6.4 الصحة

تستند الخطة المستقبلية للمنظومة الصحية على رؤية شاملة وتؤكد على الأهمية الإستراتيجية للقطاع العمومي للصحة وتهدف، وفقا لمقتضيات الفصل 38 من الدستور، إلى توفير الخدمات الوقائية والعلاجية وتحقيق مبدأ التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين وبالجودة المرجوة.

وسعيا إلى إصلاح المنظومة الصحية، سترتكز الخطة المستقبلية للقطاع الصحي على المحاور التالية :

أولوية الوقاية والتأثير في محددات الصحة بهدف تحسين جودة الحياة لكل الأفراد والعمل على تطوير أمل الحياة عند الولادة في صحة سليمة والتقليص من التفاوت بين الجهات والفئات ومجابهة الأمراض

والحدّ من أسباب الوفاة المبكرة والعجز، إلى جانب العمل على تعزيز الأمن الصحي بالبلاد وتدعيم نظم اليقظة والترصد الوبائي.

وتعد إستمرارية الرعاية الصحية وخدمات الجوار والصحة الإنجابية وتيسير النفاذ إلى هذه الخدمات أحد أولويات المرحلة القادمة في المجال الصحي بإعتبار دورها الأساسي في تفعيل البرامج الوقائية والتحسيسية والتقليص من تكاليف العلاج المباشرة وغير المباشرة ومن الضغط المسجل على مستوى الخطوط الثانية والثالثة للهياكل العمومية للصحة.

وحرصا على العمل بالأولوية حسب المحددات الإجتماعية للصحة وحسب سياسة وطنية مندمجة ستتكثف الجهود بدعم من المجتمع المدني في إتجاه تطوير وتنظيم الدعوة للحفاظ على الصحة العامة وإعتماد مبدأ الصحة في جميع السياسات القطاعية وتقييم إجراءات الوقاية وتعزيز الصحة وذلك من خلال دعم إجراءات التصدي لعوامل الاخطار كمقاومة التدخين والنهوض بالتغذية السليمة وبالنشاط البدني وبالرضاعة الطبيعية وكذلك عبر حفظ الصحة والسلامة في جميع الأوساط الحياتية وتعزيز الصحة البيئية ذات العلاقة بالمياه وبالمواد الغذائية وبالنواقل إضافة إلى تدعيم البرامج الوطنية لمقاومة الأمراض المدارية.

وسعيا إلى التصدي للأمراض المزمنة الأكثر إنتشارا والعمل على التقليص من حدتها ستشهد الخماسية المقبلة إرساء برامج خصوصية لمقاومة الأمراض المزمنة الأكثر إنتشارا على غرار البرنامج الوطني لوقاية وعلاج القصور الكلوي والنهوض بزرع الكلى والبرنامج الخصوصي لمكافحة الأمراض السرطانية والبرنامج الخصوصي المشترك لصحة الأم والولدان.

إرساء منظومة أقطاب صحية إقليمية وتأهيل الخطوط الثلاثة لتحسين التغطية الصحية من خلال إعادة تنظيم المسار الصحي بما يتناسب مع التقسيم الإداري للبلاد ويتلاءم مع رفاهية المواطن من حيث تطوير خدمات الوحدات المتنقلة والمستشفى النهاري وإرتباط كل مواطن بمركز صحي مرجعي مع تعزيز وظائف مراكز الصحة الأساسية ومراكز الصحة الإنجابية ودعم مهام طبيب العائلة.

وتمثل مراجعة الخارطة الصحية بكل مكوناتها في إتجاه التقليص من الفوارق بين الجهات وتوفير الإختصاصات الطبية الضرورية بالقطاع العمومي للصحة بكل المناطق مع تيسير النفاذ إلى الخدمات الصحية وتأمين إستمراريتها من العناصر الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية.

ولتعزيز النفاذ إلى الخدمات الصحية لكل الأفراد على حد السواء سيتم العمل على إرساء نظام مدروس لربط كل قطب إقليمي بهيكل طبي جامعي بما يمكن من تيسير عملية الهيكلة الإقليمية للخطوط الأمامية

في العلاج وإستمرارية إسداء الخدمات الصحية وتوفير أطباء الإختصاص والإستشفائيين الجامعيين للعمل في إطار نظام تناوب محكم خاص بكل قطب صحي.

وتجسيما لهذا التمشي ستشهد الفترة المقبلة إتخاذ جملة من الإجراءات والتدخلات التي تهدف إلى تطوير الخطوط الثلاثة للمنظومة الصحية وذلك من خلال ضبط معايير للبناءات والتجهيزات والموارد البشرية الخاصة بالهياكل الصحية وتطوير منظومة التصرف بالدوائر الصحية وإرساء برنامج خصوصي لحفظ الصحة الإستشفائية والسلامة الصحية مع وضع آليات التقييم والمتابعة وتعميم برامج التصرف في النفايات الإستشفائية وتحسين ظروف الإستقبال والإنتظار والإقامة والعمل على تأهيل الهياكل الصحية بكل مكوناتها إضافة إلى دعم أسطول الإسعاف الطبي وإرساء منظومة لإحكام التصرف في شبكة النقل الصحي مع إحداث وحدات صحية متنقلة ومراكز إقليمية للوقاية ومعالجة الإدمان.

البحث والتجديد في المجال الصحي بما سيسمح بتيسير الوصول إلى المعارف والتطبيقات التكنولوجية التي سيتم إستثمارها لتحسين الحالة الصحية للأفراد وإيجاد الحلول المتطورة في مجالات الوقاية والعلاج وإرساء مقاربات ذات جودة في مجال الخدمات الصحية وذلك من خلال توفير الظروف والضمانات الضرورية لجودة النتائج في إطار إحترام الأخلاقيات الطبية أخذا في الإعتبار للتوجهات المستقبلية في ميادين البحث والإبتكار والتي تتمحور بالأساس حول إعتماد مبدأ اللامركزية وتركيز أنشطة البحث والتجديد ضمن أولويات المنظومة الصحية إلى جانب الشراكة والتنسيق ودعم ثقافة البحث والتجديد في مختلف مستويات المنظومة الصحية.

ولتكريس هذه التوجهات تم رسم خطة عمل تهدف إلى تدعيم الإطار التشريعي والتنظيمي في مجال البحث والإبتكار من خلال تحيين النصوص والتراتيب الجاري بها العمل وتطبيق الإلتزامات الواردة بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات العلاقة بالبحث العلمي وإرساء منظومة المتابعة والتقييم إضافة إلى دعم التنسيق في ميدان البحث الصحي وإحداث المعهد الوطني للبحث في مجال الصحة.

وفي نفس السياق وقصد الإرتقاء بالبحث إلى مستويات التخصص والتميز سيتم العمل خلال السنوات القادمة على النهوض بالخط الرابع من القطاع الصحي من خلال إحداث مركز وطني للبحث السريري والتكافؤ الحيوي للإستجابة للنقلات الديمغرافية والإجتماعية ومحددات الصحة الإنجابية ومسايرة التقدم التكنولوجي والعلمي وضمان الجودة.

حوكمة جديدة من أجل سياسة صحية أكثر فاعلية وذلك بهدف تدعيم قدرات المنظومة الصحية على التأقلم مع المستجدات ومجابهة الفساد وإرساء الشفافية وتوفير شروط الجودة والسلامة الصحية.

وفي هذا السياق سيتم العمل على مراجعة تنظيم الهياكل الصحية ونظم التكفل بالمرضى ومصادر التمويل وإعداد تصور جديد لمنظومة تمويل القطاع الصحي في إتجاه إعادة النظر في توزيع الموارد والعمل على ملاءمتها مع الأولويات وتحسين قدرة المواطن على النفاذ إلى الخدمات الصحية من خلال الحد من مساهمة الأسر في تمويل الخدمات الصحية إلى حدود 30% سنة 2020 مقابل 38% حاليا وترشيد النفقات بهدف إرساء تغطية صحية شاملة.

وحرصا على إضفاء مزيد من النجاعة في مجال إدارة المشاريع الصحية وترشيد النفقات، سيتم العمل خلال الخماسية 2016-2020 على تجسيم التوجهات الرامية بالأساس إلى تدعيم الهياكل الصحية بالموارد البشرية والتجهيزات ودعم أشغال التهيئة والصيانة إضافة إلى التسريع في نسق إنجاز المشاريع وإعداد المرجعيات والمواصفات لمختلف أصناف المشاريع للهياكل الصحية.

كما سيتم العمل على تعزيز التكامل بين القطاعين العمومي والخاص وإرساء مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد من خلال ضبط صلاحيات ومسؤوليات مختلف هياكل القطاع المركزية والجهوية والمحلية وتدعيم خلايا الحوكمة وهياكل الرقابة والإشراف وإعتماد آليات التشخيص ومؤشرات الإختطار الخاصة بالفساد ونشر المعلومة.

وسعيا إلى تدعيم المنظومة المعلوماتية للقطاع الصحي والنهوض بها بما يتماشى والتطورات المسجلة على مستوى تكنولوجيات المعلومات والإتصال، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على إستكمال المشاريع التي تمت برمجتها لتطوير المنظومة المعلوماتية والعمل على إستغلالها إلى جانب الشروع في تطوير المنظومة الحالية من خلال إجراء دراسة إستراتيجية في المجال ورقمنة الوثائق والملفات الطبية وتحديد الحاجيات الضرورية لتطوير المنظومة المعلوماتية ووضعها حيز الإستغلال.

دعم القطاع العمومي للصحة: تتمحور خطة العمل المستقبلية في هذا المجال بالأساس حول تعزيز مهارات التصرف والتأطير في كافة المستويات بما فيها الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للصحة والهياكل الصحية العمومية وإرساء منظومة متطورة للتكوين الأساسي والمستمر ومراجعة الأنظمة الأساسية لمختلف أسلاك مهنيي الصحة.

وستشهد الفترة المقبلة مراجعة قانون الوظيفة العمومية المتعلق بالصحة الإستشفائية والعمل على ملاءمة النصوص مع تحديد المسؤولية الطبية حسب المهن ومراجعة تنظيمها وإعداد المعايير ذات العلاقة بتوزيع مهنيي الصحة إلى جانب إحداث مرصد وطني للموارد البشرية للصحة وإعداد النصوص الترتيبية الخاصة بالتأجير وفق قاعدة الأداء وإصدار النصوص الخاصة بالتنظيم الهيكلي لقطاع نقل الدم.

كما سيتم العمل خلال الفترة المقبلة على تعزيز الدور المرجعي للقطاع العمومي للصحة من خلال تنفيذ جملة من الإجراءات تتمثل أبرزها في أنسنة الخدمات الصحية وتحسين ظروف الإستقبال وإحداث مسارات للعلاج وإعداد أدلة مرجعية حول المسارات المهنية وإرساء منظومة التصرف في الجودة ومنظومة الإعتماد بـ15 مستشفى نموذجي.

3.6.5 الهجرة والتونسيون بالخارج

تكتسي العناية بالجالية التونسية المقيمة بالخارج أهمية بالغة في المقاربة التونسية للتنمية بحكم تأثيراتها الايجابية المباشرة وغير المباشرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن منطلق الحرص على توطيد العلاقة بالتونسيين المقيمين بالخارج ومزيد تمتين ارتباطهم وتعزيز انتمائهم لوطنهم الأم عبر تدعيم انخراطهم في عملية البناء في إطار تمشي تشاركي، **ستتركز الجهود من أجل تطوير المنظومة المعتمدة للعناية بالجالية** في إطار مقاربة شاملة تتكامل فيها الرعاية الحقوقية والخدمات الاجتماعية والإحاطة الثقافية وذلك عبر تكثيف قنوات التواصل القائم على الحوار والتشاور والمشاركة في شتى الميادين خاصة في ضوء تدعيم الهياكل الناشطة في المجال على غرار **إحداث المرصد الوطني للهجرة والمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.**

وعلى صعيد آخر سيتم العمل على تذليل الصعوبات التي من شأنها أن تحول دون مشاركة فعالة للتونسيين بالخارج والإستفادة من كفاءتهم في نقل التكنولوجيا وإستقطاب الإستثمارات من خلال دعم الإعلام الإقتصادي والتعريف بمناخ الأعمال وفرص الإستثمار في تونس.

وفي هذا السياق سيتم العمل على الترفيع في قيمة تحويلات وإستثمارات التونسيين المقيمين بالخارج بما لا **يقل عن 30% في موفى سنة 2020 مقارنة بسنة 2015.**

كما ستتم بلورة تصور جديد للهجرة يأخذ في الاعتبار الظواهر المستجدة للهجرة في تونس على غرار الهجرة الوافدة واللجوء والإقامة مع العمل على النهوض بالهجرة المنظمة والوقاية من الهجرة غير الشرعية وتعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة بالاستناد إلى منظومة تشريعية وإحصائية متكاملة ومنسجمة.

3.7 الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

إعتبارا لأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع ثالث مكمّل لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص من خلال مساهمته بشكل مباشر في النمو ودفع التشغيل وتحقيق التنمية الشاملة وبهدف النهوض بمختلف مكوّناته تشريعيا وهيكليا وتمويليا واستغلال مكامن التشغيل صلبه، سيرتكز العمل خلال الفترة القادمة على:

3.7.1 وضع الإطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في هذا المجال سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على إدخال إصلاحات تشريعية عبر **وضع إطار قانوني موحد وشامل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني** متلائم مع مضامين الدستور الجديد وبكرس "المشروع المواطني" المبني على مبادئ الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وحق كل الفئات الاجتماعية في التنمية المستدامة ويسمح بإنفتاحه على المحيط الدولي. كما سيحدد هذا الإطار القانوني مفهوما واضحا وعمليا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى جانب ضبط مبادئه وأدوات تدخله والوسائل اللازمة لتطوير هياكله.

3.7.2 إرساء منظومة حوكمة وطنية وجهوية

إعتبارا لأهمية إرساء منظومة حوكمة للنهوض بقطاع الإقتصاد الإجتماعي والتضامني سيتم العمل خلال الفترة القادمة على إرساء آليات للحوكمة تكرس بالخصوص مبادئ العمل التشاركي والمحلي وتعتمد مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك عبر دراسة إمكانية إحداث هيكل عمومي يعنى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعهد له مهمة الإشراف والتنسيق بين الهياكل العمومية المتدخلة وهياكل المجتمع المدني إلى جانب بلورة الرؤية الاستراتيجية والسياسات والبرامج ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

وبالتوازي سيتم تعميق النظر حول إمكانية إحداث مجلس أعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني يوفر إطارا وطنيا للحوار بهدف النهوض بالإقتصاد الإجتماعي والتضامني وتعهد له مهمة إبداء الرأي في السياسات والتوجهات العامة للقطاع ومتابعة تنفيذها وتقييمها ويضمّ ممثلين عن كل الأطراف المتدخلة في هذا المجال على المستوى المركزي والجهوي.

وفي نفس الإطار سيتم العمل على إرساء منظومة إحصائية خصوصية تمكن من توفير معطيات دقيقة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

3.7.3 وضع منظومة تمويل تستجيب لخصوصيات القطاع

بالنظر إلى ضرورة تأمين التمويل الملائم لمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني لضمان مساهمتها في دفع التشغيل وتحقيق التنمية الشاملة سيتم العمل على إرساء **منظومة تمويل خاصة بمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني** تشمل إحداث خطوط تمويل خصوصية وتبسيط إجراءات التمتع بها إلى جانب رصد حوافز مالية وجبائية لدفع المبادرة في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني والاستفادة من برامج التمويل في إطار التعاون الدولي. كما سيتم العمل على تشجيع جمعيات المجتمع المدني التنموية على دعم وتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودفع الشراكة بين الهياكل العمومية ومكونات المجتمع المدني في مجال التأطير والإحاطة بهذه المؤسسات.

3.7.4 تنمية الكفاءات والمهارات الموجهة للقطاع

سيتم في هذا الإطار العمل على وضع **برنامج وطني لإرساء ودفع المبادرة التضامنية** عبر إعداد الموارد البشرية يشمل برامج خصوصية لتحسيس وتوعية الشباب بأهمية الاقتصاد الإجتماعي والتضامني والعمل على إدراج برامج خاصة على مستوى التكوين المهني والجامعي في جميع مراحل التكوين لتجنير ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشجيع الشباب على الإنخراط في هذا المجال إلى جانب ضبط خارطة الجامعات ومراكز التكوين المهني وإعادة تأهيلها لتستجيب لحاجيات الراغبين في الإنخراط في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووضع برنامج وطني لتنمية قدرات العاملين في هذا القطاع في اطار التكوين المستمر.

وإعتبارا لأهمية دور **المجتمع المدني والمنظمات الوطنية** في هذا المجال سينصرف الاهتمام إلى دفع مساهمتهم في تنمية قدرات الموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بإرساء ثقافة المبادرة والتشجيع على إحداث مؤسسات في إطار الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وفي مرافقة وتأطير ومساندة المؤسسات العاملة في هذا القطاع.

وبالنظر إلى أهمية البحث العلمي والتجديد في هذا المجال سيتم العمل على وضع حوافز للتشجيع على إعداد الدراسات والبحوث في ميدان الإقتصاد الإجتماعي والتضامني إلى جانب إحداث خلايا ومخابر دراسات وبحوث حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

3.7.5 إرساء إستراتيجية للإعلام والتحسيس

سيتكثف السعي خلال المرحلة القادمة على **وضع استراتيجية وطنية للإعلام والإتصال حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** للتعريف بمضمونه ومبادئه وخصائصه عبر إعداد برامج تحسيس بأهمية قطاع الإقتصاد الإجتماعي والتضامني إلى جانب تنظيم ندوات وطنية وجهوية ومحلية ووضع برنامج للتعريف بالتجارب الناجحة وطنيا ودوليا والعمل على نشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

واعتبارا لمقتضيات الفترة القادمة واعتمادا على الإصلاحات التي سيتم إنجازها لتوفير أرضية سانحة لدفع المبادرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ستتكثف الجهود من أجل الإرتقاء بنسبة العاملين في هذا المجال إلى حدود 1.5% من السكان المشتغلين في أفق سنة 2020 مقابل قرابة 0.5% حاليا.

3.8 الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لقد توفقت تونس إلى الإيفاء بالتزاماتها على المستوى الدولي لاسيما من خلال تبنيها لأهداف الألفية للتنمية وانخراطها في المنظومة الدولية من خلال مشاركتها في أجندا التنمية لما بعد سنة 2015 **وتبنيها لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر** التي تنصهر وتتماشى مع الخطة التنموية للخماسية المقبلة 2016-2020. كما أن أهداف التنمية المستدامة التي استندت في صياغتها إلى مسار تشاركي تمت خلاله دعوة العديد من الدول للقيام باستشارات وطنية من بينها تونس التي أنجزت تقريرها "تونس التي نريد"، تهدف بالأساس إلى مقاومة ظاهرة الفقر والتقليص من الفوارق بين الجهات عبر تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروات وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والإحتكام إلى قواعد الحوكمة الرشيدة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن إطلاق أهداف التنمية المستدامة في تزامنه مع انطلاق المخطط التنموي للفترة 2016-2020 من شأنه أن يساهم في تيسير عملية متابعة هذه الأهداف وهو ما يقتضي **إرساء هيكل وطني يعنى بمتابعة أهداف التنمية المستدامة** من خلال مختلف المؤشرات مع الأخذ بعين الإعتبار للخصوصيات والأولويات الوطنية.

كما أن منوال النمو المعتمد للخماسية القادمة لا يقتصر على إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الإهتمامات الوطنية، على أهميتها بالنظر إلى غاياتها ومراميها التي تستهدف الإنسان وتحسين ظروفه المعيشية، بل يتعداه لينصهر ضمن رؤية إستراتيجية تكفل في ذات الوقت النجاعة والعدالة واستدامة للمسار التنموي الشامل على اختلاف أبعاده ومكوناته.

4 تجسيم طموح الجهات

4.1 تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات

يكتسي تحقيق الترابط والتكامل أهمية بالغة في الحد من التفاوت التنموي بين الجهات وداخل الجهة الواحدة عبر بلورة سياسات وبرامج تضمن دعم التنمية المحلية من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والجهوي والرفع من أدائه وانصهاره ضمن الحركية الاقتصادية الوطنية بما يضمن الرفع من مساهمة مختلف جهات البلاد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية كما يمكن من فك العزلة عن المناطق الداخلية والنائية وربط المعتمديات ومناطق الإنتاج بالتجمعات الحضرية والعمرانية بمراكز الولايات **وتيسير ادماج الجهة في محيطها الإقليمي والوطني.**

وفي هذا الإطار سيتم العمل على دعم البنية التحتية للنقل والطرقات والخدمات اللوجستية من خلال تطوير البنية الأساسية للطرقات وتدعيم شبكة الطرقات السيارة الحالية وتهيئة وتطوير شبكة السكك الحديدية لربط الجهات الداخلية ببعضها البعض وبالبنى الأساسية المهيكلة المركزة بالمناطق الساحلية على غرار الموانئ والمطارات لتيسير المبادلات التجارية والحركية السكانية إضافة **إلى إحداث وصلات تربط أهم المدن بشبكة الطرقات السيارة** علاوة على تطوير شبكة للطرقات المهيكلة تدريجيا إلى مسارين في كل اتجاه مع العناية بالطرقات المرقمة الوطنية والجهوية والمحلية

وفي اطار دعم البنية الأساسية الاتصالية سيتم تطوير خدمات تكنولوجيات الاتصال من خلال **تعميم التكنولوجيات الحديثة** على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية بكافة مناطق البلاد بالإضافة الى **ربط الهياكل العمومية بالشبكة الإدارية المندمجة وتقليص الفجوة الرقمية في المناطق الداخلية.** كما سيتم إرساء منظومة أنترنات الإدارة والمعرف الوطني الوحيد وتطوير نظم معلوماتية بالقطاع العمومي بهدف إضفاء النجاعة والشفافية في إسداء الخدمات تجاه المواطن والمؤسسة ووضعها على الخط.

وفي مجال إحكام هيكلة الفضاء الترابي والعمراني بالجهات سيتم العمل على تدعيم دور التهيئة الترابية ومزيد إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني من خلال مراجعة خيارات المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني لملاءمتها مع التوجهات الجديدة في ميدان اللامركزية ولمتطلبات التنمية المستدامة في مختلف الجهات وجعل الأقاليم والجهات التي سيتم إحداثها فضاءات اقتصادية

واجتماعية ترتكز على أقطاب عمرانية خاصة بالجهات الداخلية للحد من الهجرة نحو المناطق الساحلية.

كما سيتم مزيد تنظيم الفضاء العمراني للمجموعات العمرانية ومقاومة البناء الفوضوي وتحسين محيط الأعمال والاستثمار بها والعمل على توفير رصيد كاف من المدخرات العقارية ووضع آلية لتمويله قصد توفير الفضاءات الضرورية للأنشطة الاقتصادية والأقطاب العمرانية إضافة إلى **إعادة هيكلة الإدارات التي تعنى بالشأن العقاري ودعم تمثيلياتها بالجهات.**

وفي مجال إحكام توزيع الاستثمارات العمومية بين الجهات ولإضفاء مزيد من الموضوعية في توزيع الاستثمارات العمومية سيتم خلال الفترة القادمة اعتماد مؤشرات موضوعية وعلمية تشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية يتم اعتمادها في توزيع هذه الاستثمارات العمومية بين الجهات.

ولتدعيم البرامج الخصوصية ومزيد إحكام التنسيق فيما بينها ولضمان نجاعة تدخلاتها على المستوى المحلي والجهوي سينم العمل على مزيد التنسيق بين مختلف هذه البرامج بالإضافة إلى ضرورة مراجعة مكونات البرامج الخصوصية وتطويعها حسب أولويات الجهات من خلال **إقرار خطة للنهوض بالمناطق الحدودية والجبلية والغابية** تهدف إلى تنمية وتحسين مستوى العيش في هذه المناطق وخلق ديناميكية اقتصادية بها قصد الحدّ من ظاهرة الهجرة الداخلية وذلك اعتبارا لخصوصية هذه الجهات وما تواجهه من تحديات أمنية ومعيشية إضافة إلى إحداث **نواتات لمناطق حرة بالمعابر الرئيسية الحدودية.**

4.2 دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها

ستتركز الجهود خلال الخماسية القادمة نحو دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها وذلك عبر اعتماد مبدأ التدبير الحر بالجهات التي ستتمتع بكامل الصلاحيات والإمكانيات لخدمة التنمية من خلال إعطاءها صلاحيات التخطيط واتخاذ القرار بصفة تشاركية إضافة إلى إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي وتدعيم الإدارات الجهوية بالموارد البشرية والرفع من نسب والتأطير والتكوين وتأمين الاستقلالية المالية للبلديات والمجالس الجهوية والمحلية في إطار تجسيم مبدأ التدبير الحر لإدارة الشأن الجهوي والمحلي.

كما سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على الارتقاء بالجهات إلى أقطاب تنموية نشيطة عبر استقطاب الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة **العالية ووضع منظومة تسويقية لكل جهة لإحكام استغلال خصوصياتها الطبيعية والاقتصادية والثقافية وتعصير القطاعات التقليدية** وتنويع المنتوج السياحي وتسوية الوضعية القانونية للأراضي الاشتراكية، إضافة إلى إحداث منظومات

اقتصادية متكاملة ومستديمة وتعميم الأقطاب التنموية والمراكز الصناعية والتكنولوجية. كما سترتكز الجهود على برمجة استثمارات عمومية جديدة تمكن من تعصير البنية التحتية الموجودة وإحداث بنية تحتية جديدة. كما سيتم إحداث مركبات ثقافية ودعم المهرجانات والتظاهرات الثقافية وتطوير مضامينها.

وفي إطار متطلبات التنمية المستدامة، تتطلب المرحلة القادمة تنمية الموارد الطبيعية وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة مزيد إحكام استغلال الإمكانات الطبيعية التي تزخر بها كل جهة وضمان ديمومتها وذلك من خلال تحسين نظم التصرف في **الموارد المائية** وتنمية **الغابات فضلا عن تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة داخل المناطق السقوية**. كما ستشهد الفترة المقبلة تأهيل محطات التطهير والرفع من طاقتها وانجاز محطات جديدة وتحسين منظومة التصرف في النفايات المختلفة.

كما سيتكثف السعي خلال الخماسية القادمة نحو تنظيم **وتطوير التجارة البينية بين الجهات التونسية الحدودية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر** عبر إحداث منطقة للتبادل التجاري الحرّ مع ليبيا والجزائر والعمل على تثبيت مؤسسات الدولة والعمل المشترك على المراقبة المستمرّة للحدود بين البلدين للحدّ من ظاهرة التهريب.

ولمزيد ربط الجهات بمحيطها الخارجي وضمان تكافؤ الفرص ومحو الفجوة الرقمية بينها سترتكز الإستراتيجية التنموية على ربطها بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية وذلك بدعم البنية التحتية الاتصالية وتنويع خدمات الاتصالات للمواطن من خلال **إسناد إجازات أجيال جديدة للاتصالات 4G**.

4.3 تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية

لتجسيم طموح الجهات والتأسيس إلى مرحلة جديدة يستوجب العمل على وضع إستراتيجية وطنية لتنمية جهوية دامجة وشاملة وترتكز على عدة محاور من بينها تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية في الجهات لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات اعتمادا على مبدأ التمييز الايجابي.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على التوظيف الأمثل للموارد المالية والتنظيمية للمنظومة القائمة **وترشيدها لتمويل المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغرى والمتوسطة** وذلك تجسيما لسياسات الدولة في مجال بعث المشاريع وإحداث مواطن الشغل ودعم التنمية الجهوية.

وسترتكز المجهودات على **تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** وتدعيم استقلالية شركات الاستثمار وإعادة هيكلتها وتعديل طرق تدخلها بما يضمن مردوديتها.

كما تشهد الفترة القادمة العمل على إعادة النظر في هياكل الدولة المتدخلة في التمويل لتطوير نجاعة خدمات التمويل والضمان للمشاريع الصغرى والمتوسطة في مختلف القطاعات والجهات.

4.4 تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي

إن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية سيمكنان من تحسين انتفاع مواطني مختلف جهات البلاد بتغطية صحية واجتماعية ملائمة بما يمكن من تقليص نفقات العلاج المباشرة التي تتحملها الأسرة التونسية. كما سيتم العمل على تدعيم الحلول المستديمة للفقر مع تفعيل دور المجتمع المدني في هذا المجال إضافة إلى تطوير العمل الميداني والتدخل المباشر لدى الفئات المستحقة.

إذ سيتم تدعيم البرامج الخصوصية الموجهة بكافة المناطق وخاصة الريفية منها والحدودية وذلك من خلال برمجة تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية في إطار خطة جهوية متوسطة المدى تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهة وطبيعة الطلبات والأولويات وتتكامل مع باقي التدخلات القطاعية. إضافة الى **توسيع مجال تدخل برنامج التنمية المندمجة** ليشمل نصف عدد معتمديات البلاد والتقليص من الفوارق بين الجهات الداخلية والساحلية والحد من التفاوت بين مناطق الجهة الواحدة وإيلاء عناية خاصة بالمناطق الحدودية والجبلية.

كما سيتم تفعيل البرامج المتعلقة بإزالة المساكن البدائية وتوجيهها نحو مستحقيها والعمل على مراجعة المقاييس المعتمدة للإنتفاع بمنحة السكن وتطوير الخطة الوطنية للسكن الاجتماعي من خلال تعزيز دور القطاع البنكي لتمويل السكن الاجتماعي. فضلا على تعميم أمثلة التهيئة العمرانية على **كافة البلديات وتحيين الأمثلة القديمة منها وتهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية وتجهيزها بالبنية التحتية وتوفير التجهيزات الجماعية.**

أما بخصوص البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية فسيكون العمل في المرحلة القادمة متوجها نحو تحسين جودة الحياة داخل المدن والأحياء والمحافظة على المحيط والإرتقاء بجودة الخدمات المسداة من خلال تحسين نوعية المياه وتجديد وتمديد شبكة التوزيع لضمان ايصال الماء الصالح لمشرب إلى كافة المتساكنين **وتحسين البنية التحتية لشبكة الكهرباء وتعصيرها** وتعميم التنوير الكهربائي على كافة المناطق وتدعيمها بإنجاز محطات توليد الطاقة الشمسية والهوائية ودعم **التدخلات في مجال التطهير**

بتعميم خدمات التطهير وتدعيم طاقة المعالجة وتحسين نوعية المياه المعالجة وتثمينها بالرفع من إعادة استعمالها في كافة المجالات التنموية الفلاحية.

وفي اطار انتفاع المتساكنين بالتغطية الصحية والاجتماعية العامة فسيتم العمل نحو إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تكرس حقّ الفرد في التغطية الاجتماعية والعمل اللائق وتدعم الحلول المستديمة للفقر مع تفعيل دور المجتمع المدني للمساهمة في مقاومة الفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي. إضافة الى **تدعيم العمل الميداني والتدخل المباشر لدى الفئات المستحقة** وتحسين نسبة التغطية الاجتماعية وتفعيل آلية الإسعاف الاجتماعي وتعزيز نظام التأمين على المرض والتقليص من نفقات العلاج المباشرة التي تتحملها الأسرة التونسية.

كما سترتكز التوجهات خلال الخماسية القادمة نحو توجيه مزيد من **العناية إلى الجمعيات بمختلف مجالات اهتماماتها** لتمكينها من إحكام التنظيم والتطور للمساهمة في التنمية بالجهات وذلك لما لها من دور هام في إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة والمساعدة على نشر ثقافة المحافظة على البيئة والمحيط.

وذلك بهدف إرساء تنمية اجتماعية مندمجة تجسم الحقوق وتضمن الحماية الدنيا من أجل تحقيق عدالة اجتماعية بين الفئات وتوازن تنموي بين الجهات.

4.5 تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية

وفي إطار تجسيم أحكام دستور الجمهورية التونسية وخاصة ما يتعلق منها بتطبيق أحكام الفصل 14 الذي تضمن **إلتزام الدولة بدعم اللامركزية** وإعتمادها بكامل التراب الوطني من جهة، وتجسيم أحكام الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية من جهة أخرى، ستتميز المرحلة المقبلة بالشروع في تجسيم المسار اللامركزي وذلك بإعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية وملاءمة صلاحياتها الجديدة مع المهمات الموكولة إليها وفق مقتضيات الدستور وحسب منوال جديد للتنمية يتميز بالقدرة على مواكبة مختلف التحولات العميقة الوطنية منها والدولية وإرساء مقومات حقيقية للتنمية العادلة والشاملة والمستدامة.

وتتمحور التوجهات العامة لتجسيم المسار اللامركزي حول مراجعة الإطار المؤسساتي للجماعات المحلية ودعم قدراتها المالية فضلا عن تعزيز الموارد البشرية بها. ففيما يتعلق بالعمل البلدي ستشهد فترة المخطط تدعيم إستقلالية المؤسسة البلدية في إطار تجسيم مبدأ التدبير الحر من خلال تدعيم قدرات التصرف المالي والبشري والتنظيمي لهذه المؤسسة وتفعيل دورها في تسيير الشؤون المحلية وفي

الإرتقاء بمستوى الخدمات المسداة للمواطنين وضمان إسهامهم في إتخاذ القرارات المتصلة بشؤونهم الحياتية.

أما على مستوى الجهات فسيتم خلال الفترة القادمة تدعيم الصلاحيات التنموية المسندة للجهة خاصة من خلال فك الإرتباط بين الجهة **بصفتها جماعة محلية والسلطة اللامحورية وإعادة توزيع الصلاحيات بينهما** لغاية تخصيص الوظيفة التنموية للجهة كهيكل منتخب في إطار مقاربة تشاركية ووفق مبدإ التفريع. وفي هذا الإطار سيتم تحديد مسار جديد للامحورية في علاقة مع التطورات والصلاحيات الجديدة للإدارة اللامركزية. كما سيتم ضبط نظام خاص للولاة وفقا لمبادئ الدستور الجديد للبلاد.

ولضمان حسن تسيير البلديات والجهات لشؤونها وممارسة صلاحياتها على الوجه الأكمل سيتم التركيز خلال الخماسية القادمة وفي مرحلة أولى على **إستعادة التوازنات المالية للجماعات المحلية التي** تشكو من صعوبات مالية ومن إختلال في توازناتها العامة بالعمل على توفير موارد مالية إضافية تتناسب مع حاجياتها وبما يمكن من تطهير وضعها المالي تجاه المؤسسات العمومية والخاصة. وفي مرحلة ثانية ستتركز الجهود **على توفير الموارد المالية المناسبة للصلاحيات الجديدة التي سيتم إسنادها للجماعات المحلية.**

وبالتوازي سيتم العمل على **تدعيم الموارد البشرية للجماعات المحلية والترفيع في نسبة التأطير** بها لإكساب تدخلاتها النجاعة المرجوة. وفي هذا الإطار سيتم العمل على إعادة توزيع أو إحالة جزء من الموارد البشرية التابعة للإدارة المركزية ومصالحها الخارجية للعمل بالجماعات المحلية بما يتناسب مع ما سيتم إحالته من صلاحيات جديدة وموارد مالية في الغرض. كما سيتم **إقرار أحكام خصوصية وحوافز وتشجيعات لإستقطاب أعوان الدولة للعمل بالجماعات المحلية وخاصة بالمناطق الداخلية.**

كما ستتكثف الجهود من أجل مزيد تطوير قدرات إطارات الجماعات المحلية وتنمية مهاراتها من خلال توفير التكوين الملائم للحاجيات المستقبلية وفق متطلبات المرحلة المقبلة وتوحيد مدخل الانتداب للعمل بالجماعات المحلية بالنسبة لبعض الوظائف والاختصاصات بعد تلقي التكوين المناسب. ويجدر التذكير أن دعم الجماعات المحلية وخاصة الداخلية منها بالكفاءات وبالموارد البشرية المختصة وبالتجهيزات ووسائل العمل الضرورية سيمكّنها من تطوير خدماتها من جهة، وتوفير الإطار الأمثل لإدارة عملية التنمية انطلاقا من المستوى المحلي وتمكينها من مسايرة عدد المشاريع والتمويلات المخصصة لها من جهة أخرى.

وسيتركز الجهد خلال الفترة القادمة على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية تتمثل في إعتماد تقسيم جديد للتراب التونسي وذلك بتعميم النظام البلدي. فمن المنتظر أن **يتم خلال سنة 2016 تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية** بما يمكن جميع المواطنين من ممارسة حقهم الإنتخابي بمناسبة إجراء الانتخابات البلدية القادمة. وفي هذا الإطار سيتم إحداث ما يناهز 86 بلدية وذلك بالإعتماد على منهجية تأخذ بعين الإعتبار المؤشرات الفنية والتنموية للبلديات فضلا عن عدد من المؤشرات التعديلية والتمييزية للجهات. وسيرتفع عدد البلديات بكامل تراب الجمهورية من 264 (تغطي 10% فقط من التراب الوطني) إلى حوالي **350 بلدية**. ومن ناحية أخرى، ستشهد حوالي **187 بلدية قائمة توسعة** حدودها الترابية مع إمكانية إحداث دوائر بلدية كلما استدعت الضرورة وذلك وفقا لمقاييس موضوعية.

كما ستشهد الفترة القادمة إعداد الدراسات والبحوث والقيام بالإستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لتقسيم التراب التونسي إلى جهات وأقاليم بما يضمن التكامل فيما بينها ويتماشى مع متطلبات التنمية الجهوية والمحلية للحد من التفاوت الجهوي.

5 الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة

تهدف الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر إلى إرساء ركائز نمو اقتصادي إدماجي ذو انبعاثات منخفضة للكربون يساهم في المحافظة على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتقليص المخاطر البيئية وتحقيق الرفاه الإنساني. ويمثل إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها الركيزة الأساسية **للاقتصاد الأخضر** ومن أبرز الأولويات الوطنية خلال الفترة القادمة واعتبارها الضامن لاستدامة التنمية.

ويستوجب تجسيم هذه الأولوية تحسيس وتوعية كل الأطراف الفاعلة بهشاشتها وضرورة ترشيد استغلالها وحوكمتها بصفة تشاركية تضمن ديمومتها **وتكفل حق الأجيال القادمة** في الانتفاع بهذه الموارد.

و تتمثل الأهداف الرئيسية في هذا المجال في:

- ضمان الأمن المائي.
- تامين الأمن الغذائي.
- ضمان الأمن الطاقي.
- تدعيم تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.
- الرفع من حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي.
- تحسين مؤشر الاستقلالية الطاقية للبلاد.
- تثمين وإعادة استعمال المياه المطهرة.
- تثمين الفضلات المنزلية والمشابهة.

وعلى هذا الأساس ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على تثبيت دعائم التنمية المستديمة من خلال:

5.1 تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية

يتمثل الدور الأساسي للتهيئة الترابية في تنظيم المجال الترابي في مختلف مستوياته بشكل يستجيب أكثر لحاجيات المواطنين من ناحية ومتطلبات التنمية المستدامة وضغوطات الموارد والإمكنيات من ناحية أخرى.

وبناء على ما تم تشخيصه من إشكاليات وانتظارات، ستعتمد الخطة المستقبلية في ميدان التهيئة الترابية على:

5.1.1 سياسة جديدة للتهيئة الترابية

يعتبر التقسيم الترابي المحكم شرطا أساسيا لخلق **مجال ترابي متناسق** يساعد على التخطيط السليم الذي يدعم التكامل بين الجهات ويساهم في تقليص التفاوت بينها. وفي هذا الصدد سيتم العمل على إحداث أقاليم اقتصادية تضم عدة ولايات على أساس خصوصيات وقدرات كل جهة.

5.1.2 وضع حوكمة جديدة للتهيئة الترابية

سيتم في هذا الاتجاه تحيين **دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني** ودراسات التهيئة الترابية التي تم إعدادها قبل الثورة بهدف مراجعة توجهاتها الكبرى لجعلها تتماشى والتوجهات الجديدة للدستور في مجال اللامركزية والتنمية العادلة والمستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار للنمو السكاني المرتقب الذي من شأنه أن يعمق الهوة بين المناطق الساحلية والداخلية إذا لم يتم إعداد الظروف الملائمة للحد من الهجرة الداخلية.

كما سيتم التوجه نحو **إحداث أقطاب عمرانية في الجهات الداخلية** لمقاومة الهجرة الداخلية بهدف دعم جاذبيتها والدفع نحو مستوى أفضل للتوازن الجهوي. هذا بالإضافة إلى العمل على إعطاء الجهات صلاحيات التخطيط واتخاذ القرار على مستوى التوجهات في إطار نظرة شاملة للتهيئة الترابية على المستوى الوطني، ويتطلب هذا التوجه إعادة توزيع الأدوار بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي والمحلي.

5.1.3 المحافظة على التوازنات الطبيعية وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

سترتكز محاور العمل في هذا الإطار على إعداد دراسات استشرافية تساعد على إبراز الخصوصيات الطبيعية والبيئية والاقتصادية لمختلف جهات البلاد مما يساعد على برمجة ناجعة للاستثمارات العمومية والخاصة ودفع عجلة التنمية وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والتوسعات العمرانية بهدف تخفيف الضغط على الأقطاب العمرانية الكبرى والمنظومات الطبيعية الهشة وتوفير المقومات اللازمة لتثبيت السكان بمواطنهم.

5.1.4 تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي للتهيئة الترابية

سيتم في هذا الإطار **استكمال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير** لوضع إطار تشريعي جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يتماشى مع ما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة واللامركزية فضلا على تطوير الإطار المؤسساتي للتهيئة الترابية بهدف تدعيم دورها في مجال التنسيق بين السياسات القطاعية.

5.2 إحكام التصرف في الموارد الطبيعية

تمثل ندرة الموارد المائية بالعلاقة مع احتياجات مختلف الانشطة الاقتصادية وحاجياتها المتنامية من **الطاقة** من أبرز التحديات التي ستعمل تونس على تجاوزها.

5.2.1 إحكام وترشيد استعمال الموارد المائية

ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة في مجال المياه على:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية والتحكم في مياه السيلان وانجاز السدود وربطها فيما بينها فضلا عن إحكام وترشيد استعمال المياه وتوزيعها بين مختلف الأنشطة.
- تطوير استعمال الموارد غير التقليدية وذلك باعتماد **تحلية مياه البحر** بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بالشريط الساحلي **وتحلية المياه الجوفية المالحة** بمناطق الجنوب والوسط وحفز القطاع الخاص على الاستثمار في إطار الشراكة مع القطاع العمومي.
- **تحسين نوعية مياه الشرب** والتخفيض من درجة الملوحة إلى حدود 1.5 غ باللتر الواحد.
- مواصلة تحويل فائض مياه الشمال إلى المناطق محدودة الموارد.
- الرفع من جودة خدمات المياه **ومن مردودية شبكة الماء الصالح للشرب** للحد من تذبذب واضطراب التزود خاصة خلال فصل الصيف.
- تدعيم مياه الشرب بالوسط الريفي للارتقاء بنسب التزود بالجهات ذات النسب الأقل من المعدل الوطني والرفع من نسب الربط الفردي للأسر بشبكة مياه الشرب فضلا عن تأهيل مجامع التنمية الفلاحية للرفع من أدائها.
- **تأهيل محطات التطهير** والرفع من طاقتها **وتحسين نوعية المياه المعالجة** وتنمية إعادة استعمالها في مختلف المجالات وخاصة في الري والإنتاج العلفي وتغذية المائدة الجوفية.

- ترشيد استعمال الماء خاصة في القطاع الفلاحي الذي يستحوذ على قرابة 80% من الموارد المائية المتاحة، **بتعميم استعمال التقنيات المقتصدة للمياه** والرفع من **مردودية المناطق السقوية** واعتماد أنماط وغراسات ومشاتل أقل استهلاكا للمياه.
- **تكثيف الكشوفات المائية** للمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

وتتمثل أهم **الإصلاحات** في مجال حماية الموارد المائية في:

- تحيين مجلة المياه التي تحمل عدة إصلاحات تهدف الى مزيد المحافظة على المياه وتحسين التصرف فيها ونذكر من أهمها:

  - تعزيز مشاركة المجتمع المدني وإدراج مفهوم اللامركزية في التصرف عبر إرساء لجان جهوية ومحلية إضافة الى **التخطيط المائي التدريجي على مستوى المحلي والجهوي والإقليمي ثم الوطني.**
  - العمل على تحقيق القيمة الاقتصادية للموارد المائية وتشجيع الشّراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في إطار الحرص على تثمين الموارد المائية وحسن التصرف فيها.
  - تركيز الضابطة العدلية للمياه لمزيد مراقبة **التجاوزات بالملك العمومي للمياه على غرار الاستغلال العشوائي وتلويث الموارد المائية.**
  - إضافة إجراءات التصرف في الحالات القصوى (الفيضانات والجفاف)، علاوة على نشر المعلومة وإصدار الحوليات المتعلقة بالمياه.

- التوجه نحو الرفع في استغلال الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر وانجاز محطات تحلية لتامين التزود بالماء الصالح للشرب بالأقطاب العمرانية الكبرى إضافة الى تثمين المياه المعالجة وبلوغ نسبة استغلال بـ 50% مقابل 30% حاليا في قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعة مع العمل على تحسين جودتها لمطابقة مواصفاتها في استعمالها.
- تكثيف اشغال حماية المياه والتربة عن طرق البرامج والمشاريع الوطنية مع إعطاء امتيازات أكبر في مجال تشجيع الفلاحين على انجاز هذه الأشغال بهدف المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية وحماية السدود من الترسبات للمحافظة على طاقة الخزن الوطنية للمياه.

أهم مؤشرات الموارد الطبيعية (%)

2020	2015	
95.0	93.0	نسبة تعبئة الموارد المائية التقليدية
80.0	72.9	نسبة مردودية شبكة توزيع مياه الشرب
60.0	54.0	نسبة مردودية شبكات الري
95.0	90.0	نسبة المناطق السقوية المجهزة بتقنيات الاقتصاد في الماء
50.0	**25.0**	نسبة استغلال المياه المعالجة
8.7	8.3	نسبة الغطاء الغابي
9.0	**7.0**	نسبة المساحات الزراعية المهيأة ضد الانجراف

5.2.2 فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي

تهدف الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحرى خلال الخماسية المقبلة إلى دعم موقعه ودوره فى الاقتصاد الوطنى وإكسابه قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية وجاذبية للاستثمار وتعصير آلياته بما يجعله قادرا على تحقيق الأمن الغذائي الوطني. وعلى هذا الأساس سترتكز السياسة التنموية لهذا القطاع على الاهداف الاستراتيجية التالية:

- **تحسين نجاعة المناطق السقوية** وذلك عبر إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية القديمة وتحسين مردودية شبكاتها المائية وإحداث مناطق جديدة حسب توفر الموارد المائية.
- **تطوير البنية الأساسية بالمناطق السقوية** من خلال تهيئة وتعبيد المسالك الفلاحية وتعويض الآبار القديمة خاصة بالواحات.
- **معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية** وذلك بهدف تحقيق ديمومة الرصيد العقاري والمحافظة على وحدة المستغلات الفلاحية من تجزئة الملكية وتشتتها من خلال خاصة انجاز خارطة عقارية فلاحية بكل ولاية ودعم مشاريع الضم وإعادة التنظيم العقاري وتصفية وضعية الأحباس وأراضي السياليين واستحداث نسق اسناد الأراضي الاشتراكية على وجه الملكية الخاصة.
- إعداد مخطط مديري لهيكلة الأراضي الدولية بهدف جعلها أكثر إستقطاب للاستثمار وللكفاءات الفنية في الميدان الفلاحي مع تكريس مبدأ اللامركزية والحوكمة الرشيدة.
- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها من خلال النهوض بالإنتاج والإنتاجية وتحسين حلقات ما قبل الإنتاج والعمل على الإدماج الأفقي والعمودي لحلقات المنظومات الفلاحية من الإنتاج الفلاحي والتحويل والتسويق والتصدير .

- العناية بسلامة المنتجات الفلاحية وتثمين المنتوج لضمان جودة المنتوجات من خلال **الإستجابة للمواصفات العالمية من ناحية السلامة الصحية وعلامات جودة** بما يمكن من تحسين مستوى تثمين المنتجات الفلاحية والحد من ضياع المواد الغذائية.
- مزيد استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية لبعض المنتجات الوطنية لتحسين أداء هذه المنظومات ودعم المنتجات ذات إمكانيات تصدير من خلال تنويع أسواقها وتكريس ثقافة الإنتاج مع التركيز على المنتجات التي تمتلك بلادنا فيها ميزات تفاضلية ولها قدرة عالية لتثمين الموارد الطبيعية المتوفرة.
- وضع برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية لإعداد وإنجاز مشاريع تنموية تحتوي على استثمارات مادية ولا مادية إلى جانب تنفيذ عدد من المكونات الأفقية تهم بالأساس التمويل والمسائل العقارية والهيكلة المهنية وبرامج التكوين والنهوض بمنظومات الإنتاج.
- مراجعة آليات التشجيع على الاستثمار الخاص **وتوفير الإحاطة الضرورية للباعثين** وإعطاء القطاع الأولوية في المجلة الجديدة للإستثمار ودعم المشاريع المجددة وتيسير ولوج الفلاحين لمنظومة القرض ووضع الآليات المناسبة لدعم التأطير والمرافقة ودعم آليات التمويل **الصغير وتشريك الهياكل المهنية الفلاحية في عملية الربط بين البنوك والفلاحين**.
- إعادة تنشيط الصندوق الوطني للجوائح الطبيعية لجبر الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية في اتجاه توسيع تغطيته الحالية المقتصرة على الجفاف لفائدة الزراعات الكبرى لتشمل تدريجيا الأنشطة الفلاحية الأخرى شديدة التأثر بالجوائح ووضع آليات جديدة لمزيد التشجيع على الانخراط في نظام التأمين الفلاحي العادي.
- الرفع من قدرة المستغلات الفلاحية الصغرى على الاستفادة من المشاريع والبرامج التنموية بالترفيع التدريجي في نسبة التغطية التمويلية لهذه المستغلات من 3% إلى 10%.
- وضع منظومة وطنية للبحث والتجديد الفلاحي متكاملة ومتناسقة من خلال **إنجاز مشاريع بحث تنموي في إطار مجامع بحثية تنموية** مشتركة إلى جانب مراجعة خارطة مؤسسات البحث العلمي الفلاحي لتنسيق الأنشطة البحثية وربط البحث الجهوي بالبحث الوطني مع وضع آليات حوكمة ملائمة والتركيز على تطوير وتثمين براءات الاختراع والمستنبطات النباتية والحزم الفنية.
- اعتماد مقاربة جديدة للإرشاد تهدف إلى تشريك المهنة وتحسين التشغيلية والتنافسية لخريجي التعليم العالي والتكوين الفلاحي على الصعيدين الوطني والدولي من خلال دعم مقاربة هندسة التكوين لوضع المهارات المستوجبة لممارسة المهن في الفلاحة

والصيد البحري والأنشطة ذات العلاقة بإرساء منظومة التصرف حسب الجودة بمراكز التكوين وتأهيل 60% من مراكز التكوين.

5.2.3 ترشيد استهلاك الطاقة وتطويرها

ترتكز الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة خلال الفترة 2016-2020 على تطوير الإنتاج الوطني للمحروقات لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني في أحسن الظروف وبأقلّ تكلفة وذلك بالإضافة إلى السعي لتحقيق الانتقال الطاقي الرامي إلى ترشيد استهلاك الطاقة والرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في امدادات الطاقة الأولية وخاصة تلك المتعلقة بإنتاج الكهرباء. **وتتمثل الاهداف المرسومة في الرفع من حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي من 3% سنة 2014 إلى حدود 12% في غضون سنة 2020 وتخفيض نسبة الكثافة الطاقية بـ 3% سنويا.**

ولتحقيق هذه الأهداف سيتكز العمل على :

- **دعم البحث والاستكشاف** والاستثمار في مجال الطاقة لتجديد المخزون الوطني من المحروقات بتعزيز الاستكشاف عبر إيجاد سيغ تعاقدية جديدة ومحفزة لتقاسم المخاطر مع الشركات المستثمرة بالبلاد التونسية وتأمين استمرارية وسلامة نشاطها وتطوير سياسة ترويج القطع الشاغرة،
- **تنويع مصادر الطاقة من خلال** الشروع في استكشاف واستغلال مكامن المحروقات غير التقليدية في حال تأكد توفرها بالبلاد علاوة على العمل لتحسين قدرة الاستخراج وذلك بتشجيع المؤسسات العاملة في القطاع على مزيد الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة للزيادة في نسبة استخراج المحروقات في الحقول المنتجة،
- **تأهيل البنية التحتية لإنتاج ونقل وخزن منتوجات النفط** من خلال إنجاز برامج التعصير والصيانة للمنشآت والمعدات الحالية والعمل خاصة على ملاءمة توزيع طاقات الخزن لتقريبها من أقطاب الاستهلاك وجعلها رافدا من روافد اللامركزية في القطاع ودعم مشاريع تطوير النقل المكثف (عبر الأنابيب) للتحكم في استهلاك الطاقة والحد من الآثار السلبية على مستوى السلامة والبيئة.
- **وضع سياسة غازية تتمحور حول تأمين التزويد بالغاز الطبيعي وتنويع مصادره** وذلك بتحديد وتأكيد المخزون الوطني من المحروقات غير التقليدية واستغلال الموقع الجيوستراتيجي للبلاد التونسية لتفعيل دورها كبوابة المتوسّط للتجارة الغازية الى جانب العمل

لإيجاد الصيغ التعاقدية الملائمة مع الطرفين الإيطالي والجزائري لمواصلة استغلال أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية ما بعد 2019 بكفاءة ومردودية عالية.

- **دعم إنتاج الطاقة الكهربائية** من خلال إنجاز محطات توليد جديدة حيث سيتم علاوة على تطوير إنتاج الكهرباء بالوحدات الحرارية الانطلاق في انجاز المخطط الشمسي وذلك عبر تكثيف مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي وخاصة منها طاقة الرياح. وفي نفس السياق ستتكثف الجهود لوضع الآليات القانونية والتقنية لتعديل الأسعار وتكييفها مع المكونات الأساسية لإنتاج المحروقات حتى يتم التوصل الى اعتماد سياسة تعريفية ناجعة من شأنها أن تعكس حقيقة الأسعار وتحث الحرفاء على تجنب الامتهلاك المفرط والتبذير.
- **تطوير الشبكة الوطنية لنقل وتوزيع الكهرباء** مواكبة لتطوّر إنتاج الكهرباء والنمو المنتظر للاستهلاك وذلك لربط محطات توليد الكهرباء ومحطات تحويل جهد عالي وجهد متوسط الجديدة فضلاعن مواصلة العمل للترفيع في عدد المشتركين الجدد بشبكة الكهرباء ليبلغ معدل 000 111 حريفا سنويا بين الوسط البلدي والريفي خلال السنوات 2016-2020 ممّا سيجعل نسبة التنوير العام تقارب 100%.
- **دعم الربط الكهربائي** مع اوروبا بين تونس وإيطاليا بواسطة خط تحت مائي يبلغ طوله 200 كلم بقدرة 600 ميغاواط وذلك لتنشيط التبادل الكهربائي واستغلال فترات فائض الانتاج على الصعيد الاقليمي،
- **تعميم استعمال الغاز الطبيعي** للحد من تكاليف دعم الطاقة وذلك بالعمل على ربط أكبر عدد من الحرفاء المنزليين والصناعيين بشبكة الغاز حيث سيرتفع نسق ربط المنتفعين بمعدل 000 60 سنويا بالنسبة لكل من القطاع المنزلي والصناعي والخدماتي،
- **ترشيد استعمال الطاقة حيث** ستمكن الخطة المرسومة في مجال التحكم في الطاقة من تحقيق إقتصاد في استهلاك الطاقة يقدر بحوالي 3,8 مليون طن مكافئ نفط ومن تجنب واردات طاقية بقيمة 4 مليار دينار والتخفيف من دعم الدولة للمواد الطاقية بقيمة 1,6 مليار دينار علاوة على تجنب انبعاثات الغازات الدفيئة بقرابة 9 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون للمساعدة في المجهود الوطني والدولي للحد من ظواهر الاحتباس الحراري. وسيتم تحقيق هذه الاهداف من خلال مزيد تفعيل دور القطاع العمومي في المجهود الوطني لترشيد إستعمال الطاقة وإضفاء الطابع الرّيادي لهذا القطاع في تنفيذ السياسة الوطنية للإنتقال الطاقي وذلك باعتماد مقاربة من القاعدة إلى القمة في تنفيذ سياسة الانتقال الطاقي عبر مساعدة الجماعات المحلية على ضبط وتنفيذ إستراتيجيات محلّية وجهوية للانتقال الطاقي مع التركيز على البناءات والتجهيزات والمنشآت البلدية وكذلك من خلال توجيه المستهلك

نحو التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدة للطاقة بإعتماد سياسة جبائية وتحفيزية خصوصية لهذه التجهيزات ومنع ترويج التجهيزات ذات الإستهلاك الكبير للطاقة.

- **دعم انتاج الطاقات النظيفة** عن طريق **استكمال إرساء الإصلاحات القانونية والتحفيزية الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لمزيد إحكام استغلال الطاقات المتجددة** من خلال استكمال النصوص التشريعية والترتيبية الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ووضع الآليات التحفيزية والتمويلية الملائمة ودعم شبكة الكهرباء لاستيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة وذلك بتطوير وتقوية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة واقامة خط ربط مع أوروبا اضافة الى تنفيذ مشاريع كهرومائية للضخ والتوليد تمكن من خزن الطاقة الكهربائية في فترات فائض الإنتاج وإعادة انتاجها في فترات ذروة الطلب على الكهرباء.
- **ضمان الشفافية والنجاعة** في إدارة القطاع من خلال مراجعة مجلة المحروقات في اتجاه ملاءمتها مع الاحكام الدستورية الجديدة والعمل على مراجعة النظام الجبائي وتبسيط اجراءات منح سندات المحروقات لمزيد حفز المبادرة والتشجيع على الاستثمار في القطاع على غرار تحسين مردودية الحقول المنتجة حاليا بالرفع من نسب الإنتاجية والاستخراج والاستغلال الأمثل للحقول الهامشية من خلال وضع نظام جبائي ملائم والتشجيع على التطوير التكميلي والتنقيب على الغاز الطبيعي.هذا الى جانب وضع إطار قانوني يتعلق باستكشاف المحروقات غير التقليدية والبحث عنها واستغلالها في صورة تأكد توفرها بالبلاد ووضع إطار ترتيبي يتعلق بمنظومة أسعار المواد البترولية في اتجاه انفتاح السوق الداخلية للمحروقات خاصة فيما يتعلق بمجال التوريد والاسعار الداخلية والتحرير التدريجي للقطاع.

5.3 حماية الثروة الطبيعية

ترتكز الخطة المستقبلية في مجال حماية الثروة الطبيعية والمحافظة عليها في :

- **مجابهة الصيد العشوائي** وحماية الثروة البحرية من الاستنزاف والمحافظة على التنوع البيولوجي عبر مواصلة تركيز نظام المراقبة بالأقمار الصناعية للسفن الكبرى والمتوسطة واحترام فترة الراحة البيولوجية.
- تنمية قطاع **تربية الأحياء المائية** لتخفيف الضغط على الموارد البحرية.
- **مقاومة التصحر** والانجراف والانجراد وتقدم زحف الرمال والاستغلال المفرط للمراعي للمحافظة على الأراضي الزراعية وحماية أديم الأرض والتربة خاصة **بالرفع في الغطاء النباتي** ومواصلة أشغال حماية الارض والتربة.

- **تنمية الوسط الريفي** بتطوير البنية الأساسية والمرافق العمومية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تنمية الغابات والمراعي من خلال مواصلة الترفيع في نسبة الغطاء الغابي وحماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة، ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة غطاء غابي في حدود 8.7% خلال سنة 2020 مقابل 8.33% خلال سنة 2015 من خلال إعطاء دفع لإدماج البعد الاجتماعي في السياسات الغابية والتركيز على مشاركة ومساهمة سكان الغابات في الحفاظ على الثروة الغابية والرعوية.
- تحيين مجلة الغابات في اتجاه ادراج متساكني الغابات والمراعي بالانفتاح نحو التصرف التشاركي لضمان ديمومة منظومات الغابية والرعوية ودفع الاستثمار الخاص عبر عقود لزمات خاصة بالقطاع الغابي.
- **تحسين التصرف في المراعي عبر الترتيح الدوري** لمقاسم يقع تحديدها بالتشاركية بين مجلس التصرف للمرعى والإدارة مع ضمان تعويض يتمثل في تجهيزات جماعية. وتهدف هذه العملية على المحافظة على احياء المراعي المتدهورة ومكافحة التصحر.
- **تحيين خرائط الأراضي الفلاحية** سعيا لحمايتها من التجاوزات خاصة منها الزحف العمراني
- تأطير الفلاحين في الاستغلال المحكم للأراضي الزراعية.

5.4 حماية البيئة والتنمية المستدامة

ستتكثف الجهود في مجالات حماية البيئة بالنسبة لفترة المخطط 2016-2020 على ترسيخ مسار الاستدامة وانخراط الاقتصاد في سياق الاستدامة، وتعزيز اللامركزية وتعميم الخدمات البيئية وتعزيز اعتماد الطاقات المتجددة، وتوفير ضمانات لإزالة التلوث وصون المنظومات البيئية، بما يمكن من :

- ***الارتقاء بجودة خدمات التطهير المسداة في الأوساط الحضرية والريفية*** وذلك عبر تدعيم خدمات التطهير بالوسط الحضري والتدخل بالبلديات الأقل من 10 آلاف ساكن وتدعيم طاقة معالجة المياه المستعملة.
- ***تحسين نوعية المياه المعالجة*** وتنمية إعادة استعمالها في مختلف المجالات وخاصة في مجالات الري والإنتاج العلفي وتغذية المائدة الجوفية.
- ***النهوض بأوضاع النظافة وإحكام التصرف في النفايات بالمناطق الحضرية والريفية*** من خلال تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات وذلك بمواصلة برنامج إنجاز وحدات معالجة النفايات بالتخلّي تدريجيا عن عملية الرّدم والتوجه نحو التثمين والرسكلة والانطلاق في اعتماد الفرز الانتقائي للنفايات ومقاومة ظاهرة تناثر الأكياس البلاستيكية بالمحيط،

وتطوير وسائل وطرق كنس الأنهج والساحات العامة مما يساهم في إحداث مواطن شغل جديدة.

- ***معالجة مشاكل التلوث الصناعي*** من خلال تحسين الوضع البيئي بعدد من الوحدات الصناعية الأكثر تلوّثا ووضع برامج للتاهيل البئي للمؤسسات الصناعية ومعالجة المياه الصناعية للحدّ من مصادر التلوث.
- ***المحافظة على المنظومات البيئية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية*** من خلال حماية المنظومات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من مخاطر التلوث والإتلاف والمحافظة على توازنها لضمان استدامة وظائفها التنموية والاجتماعية والبيئية.
- ***التأقلم والحدّ من تأثيرات التغيرات المناخية*** للتقليص من وقع الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية ومن تداعيات الاحتباس الحراري لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف وذلك من خلال تدعيم القدارت الوطنية لترصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث والحد من آثارها وإدراج التأقلم مع تأثيرات تغير المناخ ضمن أولويات القطاعات الهشة.
- ***النهوض بالاقتصاد الأخضر*** من خلال التحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الإيكولوجية والبيئية الناجعة وتركيز أساليب نظيفة للإنتاج وترشيد استغلال المواد الأولية والترفيع في نسبة استهلاك الطاقات المتجددة وتثمين النفايات فضلا عن تحفيز القطاعات الواعدة الكفيلة بخلق مواطن شغل صديقة للبيئة مع العمل على تقليص التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة على غرار قطاع الفلاحة والماء والغابات والطاقة والنقل والبناءات المستدامة والسياحة.
- ***دعم وتطوير مجالات الاتصال والتوعية والتربية البيئية*** بالتنسيق مع وزارة التربية والجمعيات الناشطة في المجال والاستفادة من البرنامج العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة الذي تشرف عليه المنظمة العالمية "اليونسكو".
- ***تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة البيئية المحلية والجهوية*** من خلال تعزيز مسارات الحكم المحلي والمقاربة التشاركية على المستوى المحلي والجهوي من خلال المساعدة على وضع وتنفيذ الأجندات 21 المحلية واستراتيجيات تنمية المدن.
- إنجاز برنامج للمدن المستدامة 2050 لتجسيم أهم المؤشرات الوطنية في مجالات التنمية المستدامة والتغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر وللإيفاء بإلتزامات تونس اتجاه المجموعة الدولية وكذلك الاستعانة من آليات الدعم الفنية والتكنولوجية والمالية التي تم إقرارها في الغرض وذلك بتحديد مشاريع استثمارية على مستوى عدد من المدن يتم انجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار المباشر وآليات التعاون الدولي.

وحرصا على حسن تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات في مجالات حماية البيئة ولبلوغ الأهداف المرسومة ستشهد الفترة القادمة إدخال عدّة إصلاحات نذكر منها:

- **تطوير قطاع التصرف في النفايات وتشجيع التثمين والرسكلة** وتشريك القطاع الخاص في التصرّف المندمج للنفايات بالإعتماد على شركات استغلال ذات خبرة عالمية.
- **إبرام عقود لزمات من طرف الجماعات المحلية في مجال التصرف في النفايات.**
- **تدعيم تشريك القطاع الخاص في التصرف في منشآت التطهير** من خلال اعتماد اللزمة عوضا عن الصفقات العادية.
- القيام بالاصلاحات المؤسساتية والتشريعية المتعلقة بالمجالات البيئية، خصوصا في التنسيق ومتابعة السياسات البيئية ومراجعة منظومة الرقابة البيئية ودعم الإطار التشريعي من خلال مراجعة مجلة البيئة.
- تطوير شبكات رصد ومتابعة وضعية البيئة والتنمية المستدامة لا سيما من خلال إضفاء مزيد من النجاعة على عمل **المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة** وذلك بإعطائه الصبغة المؤسساتية المستقلة تماشيا مع تعهدات الدولة فيما يخص الحوكمة الرشيدة.
- دعم اللامركزية ووضع برامج عمل استراتيجية للتنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية والمجالس الريفية.
- العمل على إدراج الاستراتيجية الوطنية والبرامج الجهوية والمحلية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وستمكن مختلف الإصلاحات والبرامج من تحقيق عدة مؤشرات في المجال، من أهمها:

- بلوغ نسبة ربط تعادل **90%** بكامل الوسط الحضري و**92.5%** بالبلديات المتبناة في غضون سنة 2020 من طرف الديوان الوطني للتطهير.
- تحسين نوعية المياه المعالجة بـ **50** محطة تطهير المتقادمة عبر تأهيلها وتوسيعها لضمان جودة مياه معالجة حسب المواصفات التونسية.
- استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال التطهير ممّا يمكن من الاقتصاد في استهلاك الطّاقة بحوالي **30%**.
- الترفيع في نسبة استغلال شبكات التطهير من طرف القطاع الخاص من 18% حاليًا إلى **25%** سنة 2020.
- الترفيع في نسبة معالجة النفايات المنزلية والمشابهة من 80% إلى **95%** من النفايات المجمّعة وذلك مع موفّى سنة 2020.

- التقليص بشكل تدريجي لغاية سنة 2020 إلى **40%** من كميات النفايات التي يتم نقلها للردم بعد معالجتها.
- التقليص في نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة بـ **19%** في موفى 2020 مقارنة بسنة 2010 وذلك للتقليص من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

5.5 الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية

للتقليص من وقع الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية ومن تداعيات الاحتباس الحراري لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف، ترتكز الخطة المستقبلية على:

- تدعيم القدرات الوطنية لترصد المخاطر الطبيعية **وتعزيز الإنذار المبكر** للتوقي من الكوارث والحد من آثارها.
- **توفير المعدات والتقنيات الضرورية للحد من الآثار السلبية للكوارث.**
- **تعزيز القدرة الوطنية على التأقلم مع المناخ** باعتماد تهيئة عمرانية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وتشريك كل الأطراف.
- وضع وتدعيم **خطط للتصرف في الكوارث الصناعية والتكنولوجية.**
- مواصلة تنفيذ الخطط الرامية الى حماية المدن من الفيضانات وذلك في إطار حماية المتساكنين والممتلكات
- الشروع في انجاز المخطط الخاص بتهيئة حوض وادي مجردة لحماية الأراضي الزراعية والمدن المتاخمة لمساره من الفيضانات.

الملحق الإحصائي

الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2020-2016	2015-2011	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
9,0	6,3	131 448,3	119 597,4	108 913,3	99 390,2	91 647,0	85 480,2	80 808,8	75 145,9	70 354,4	64 492,4	63 054,6	الناتج المحلي بأسعار السوق
		9,9	*9,8*	*9,6*	*8,4*	*7,2*	*5,8*	*7,5*	*6,8*	*9,1*	*2,3*	*7,5*	التطور
6,8	4,5	59 675,9	54 884,7	50 841,1	47 423,5	44 658,1	42 874,4	45 205,3	42 443,9	40 794,9	36 113,9	34 460,4	واردات الخيرات والخدمات
		8,7	*8,0*	*7,2*	*6,2*	*4,2*	*-5,2*	*6,5*	*4,0*	*13,0*	*4,8*	*22,4*	التطور
8,3	5,6	191 124,2	174 482,1	159 754,4	146 813,7	136 305,1	128 354,6	126 014,1	117 589,8	111 149,3	100 606,3	97 514,9	مجموع الموارد والاستعمالات
		9,5	*9,2*	*8,8*	*7,7*	*6,2*	*1,9*	*7,2*	*5,8*	*10,5*	*3,2*	*12,3*	التطور
7,5	9,3	23 479,6	22 014,2	20 620,1	19 278,6	17 976,0	16 347,3	15 115,4	14 010,3	12 818,2	11 609,0	10 477,8	الاستهلاك العمومي
		6,7	*6,8*	*7,0*	*7,2*	*10,0*	*8,2*	*7,9*	*9,3*	*10,4*	*10,8*	*7,4*	التطور
7,6	8,7	86 369,1	80 162,3	74 472,6	69 253,1	64 399,4	59 828,5	55 158,5	50 853,0	46 665,2	42 529,5	39 434,8	الاستهلاك الخاص
		7,7	*7,6*	*7,5*	*7,5*	*7,6*	*8,5*	*8,5*	*9,0*	*9,7*	*7,8*	*8,9*	التطور
7,6	8,8	109 848,7	102 176,4	95 092,7	88 531,7	82 375,4	76 175,9	70 273,9	64 863,3	59 483,4	54 138,4	49 912,6	جملة الاستهلاك
		7,5	*7,4*	*7,4*	*7,5*	*8,1*	*8,4*	*8,3*	*9,0*	*9,9*	*8,5*	*8,6*	التطور
13,6	1,4	31 498,4	26 966,0	23 210,9	20 265,6	18 060,9	16 622,0	16 608,9	16 465,6	15 824,2	14 096,0	15 502,6	تكوين رأس المال الثابت
		16,8	*16,2*	*14,5*	*12,2*	*8,7*	*0,1*	*0,9*	*4,1*	*12,3*	*-9,1*	*8,6*	التطور
		527,7	709,6	448,9	25,7	330,4	1 865,5	2 803,0	968,2	1 687,3	1 072,7	889,4	تغير المخزون
8,4	7,4	141 874,8	129 852,0	118 752,5	108 823,0	100 766,8	94 663,3	89 685,8	82 297,2	76 994,9	69 307,1	66 304,6	الطلب الداخلي
		9,3	*9,3*	*9,1*	*8,0*	*6,4*	*5,5*	*9,0*	*6,9*	*11,1*	*4,5*	*9,8*	التطور
7,9	1,5	49 249,4	44 630,1	41 001,9	37 990,7	35 538,3	33 691,3	36 328,2	35 292,6	34 154,4	31 299,2	31 210,3	صادرات الخيرات والخدمات
		10,4	*8,8*	*7,9*	*6,9*	*5,5*	*-7,3*	*2,9*	*3,3*	*9,1*	*0,3*	*18,1*	التطور

الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2020-2016	2015-2011	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4,0	**1,5**	**5,5**	**4,9**	**4,4**	**3,0**	**2,0**	**0,8**	**2,3**	**2,4**	**3,9**	**-1,9**	**3,0**	الناتج المحلي بأسعار السوق
3,6	-0,1	4,7	4,7	4,2	3,4	0,9	-2,4	0,9	-1,8	5,4	-2,4	15,3	واردات الخيرات والخدمات
3,8	0,9	5,3	4,8	4,3	3,2	1,6	-0,3	1,8	0,9	**4,4**	-2,1	6,9	مجموع الموارد والاستعمالات
2,9	4,2	3,5	3,3	2,5	1,8	3,3	3,0	2,6	4,3	5,2	6,1	3,7	الاستهلاك العمومي
3,8	3,7	4,2	4,0	3,8	3,6	3,5	3,4	3,4	3,0	4,4	4,1	4,3	الاستهلاك الخاص
3,6	3,8	4,0	3,8	3,5	3,2	3,5	3,3	3,2	3,3	4,6	4,5	4,2	جملة الاستهلاك
9,0	-2,9	12,0	11,4	9,7	7,7	4,4	-4,3	-2,6	0,2	6,1	-12,7	4,3	تكوين رأس المال الثابت
4,4	-1,1	5,8	5,1	4,5	4,1	2,4	-5,4	**-1,5**	1,9	4,3	-4,3	10,6	صادرات الخيرات والخدمات

الادخار والتمويل الخارجي بالأسعار الجارية

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
131 448,3	119 597,4	108 913,3	99 390,2	91 647,0	85 480,2	80 808,8	75 145,9	70 354,4	64 492,4	63 054,6	الناتج المحلي بأسعار السوق
-2 512,2	-2 440,1	-2 354,7	-2 269,4	-2 249,8	-2 392,4	-2 757,0	-3 176,6	-2 806,8	-2 892,3	-2 819,4	صافي المداخيل من الخارج
128 936,1	117 157,3	106 558,6	97 120,8	89 397,2	83 087,8	78 051,8	71 969,3	67 547,6	61 600,1	60 235,2	الناتج القومي الإجمالي
6 079,6	5 492,9	5 018,5	4 617,2	4 293,2	3 974,0	4 265,1	4 026,4	3 634,9	2 940,6	3 057,2	صافي التحويلات الجارية
135 015,7	122 650,2	111 577,1	101 738,0	93 690,4	87 061,8	82 316,9	75 995,7	71 182,5	64 540,7	63 292,4	الدخل الوطني المتاح الإجمالي
109 848,7	102 176,4	95 092,7	88 531,7	82 375,4	76 175,9	70 273,9	64 863,3	59 483,4	54 138,4	49 912,6	جملة الاستهلاك
25 167,0	20 473,8	16 484,4	13 206,4	11 314,9	10 886,0	12 043,0	11 132,4	11 699,1	10 402,3	13 379,8	الادخار القومي
18,6	**16,7**	**14,8**	**13,0**	**12,1**	**12,5**	**14,6**	**14,6**	**16,4**	**16,1**	**21,1**	النسبة من الدخل المتاح (%)
31 498,4	26 966,0	23 210,9	20 265,6	18 060,9	16 622,0	16 608,9	16 465,6	15 824,2	14 096,0	15 502,6	تكوين رأس المال الثابت
24,0	**22,5**	**21,3**	**20,4**	**19,7**	**19,4**	**20,6**	**21,9**	**22,5**	**21,9**	**24,6**	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
527,7	709,6	448,9	25,7	330,4	1 865,5	2 803,0	968,2	1 687,3	1 072,7	889,4	تغيير المخزون
-6 859,1	-7 201,8	-7 175,4	-7 085,0	-7 076,4	-7 601,5	-7 369,0	-6 301,4	-5 812,4	-4 766,4	-3 012,2	العجز الجاري
5,2	**6,0**	**6,6**	**7,1**	**7,7**	**8,9**	**9,1**	**8,4**	**8,3**	**7,4**	**4,8**	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
204,1	204,6	208,2	224,3	278,7	339,6	509,9	186,3	701,2	258,7	117,9	حصيلة تحويلات رؤوس الأموال

تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)

2020-2016	2015-2011	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
10,2	**3,3**	**2 000,0**	**1 760,0**	**1 550,0**	**1 400,0**	**1 290,0**	**1 230,0**	**1 111,2**	**1 205,5**	**1 200,6**	**1 055,6**	**1 045,6**	**الفلاحة والصيد البحري**
7,5	**-1,5**	**2 646,9**	**2 701,1**	**2 724,3**	**2 551,1**	**2 029,4**	**1 847,0**	**1 894,2**	**2 145,1**	**1 745,6**	**2 006,4**	**1 989,0**	**الصناعات المعملية**
9,7	8,1	700,0	640,0	590,0	530,0	470,0	440,0	435,0	425,0	375,0	340,9	298,0	الصناعات الفلاحية والغذائية
0,0	0,9	20,0	20,0	20,0	20,0	20,0	20,0	15,0	15,0	10,6	9,2	19,1	صناعة التبغ
9,2	-10,5	430,0	430,0	410,0	400,0	325,0	277,0	250,0	530,0	280,6	713,0	482,0	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
9,0	3,7	630,0	570,0	520,0	480,0	420,0	410,0	370,6	340,0	307,2	284,6	341,8	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
3,0	-4,2	121,9	181,1	219,3	181,1	79,4	105,0	102,0	85,0	80,0	70,0	130,0	تكرير النفط
6,9	-9,1	300,0	430,0	550,0	540,0	350,0	215,0	320,0	360,0	282,0	244,8	347,1	الصناعات الكيميائية
8,4	-8,3	195,0	185,0	175,0	170,0	165,0	130,0	151,6	170,2	180,3	159,9	201,0	صناعات النسيج والملابس والجلد
0,0	8,0	250,0	245,0	240,0	230,0	200,0	250,0	250,0	220,0	230,0	184,0	170,0	صناعات مختلفة
9,4	**-3,0**	**4 096,5**	**4 709,0**	**4 543,2**	**3 854,0**	**3 595,0**	**2 615,0**	**2 719,8**	**2 823,8**	**2 290,0**	**2 212,1**	**3 050,3**	**الصناعات غير المعملية**
10,6	-0,1	240,0	180,0	170,0	165,0	155,0	145,0	98,1	120,6	62,5	69,0	145,9	المناجم
-2,7	-4,5	1 220,0	1 550,0	1 800,0	1 700,0	1 920,0	1 400,0	1 204,0	1 379,0	1 120,0	1 102,0	1 762,0	المحروقات
21,0	-6,6	1 476,5	2 009,0	1 748,2	1 399,0	990,0	570,0	755,0	871,0	569,0	774,0	802,0	الكهرباء
12,9	17,5	330,0	300,0	280,0	250,0	200,0	180,0	202,6	152,2	163,4	111,0	80,5	الماء
21,0	4,2	830,0	670,0	545,0	340,0	330,0	320,0	460,1	301,0	375,1	156,2	259,9	البناء والأشغال العامة
18,1	**2,5**	**19 805,0**	**14 995,9**	**11 693,4**	**9 930,5**	**8 826,5**	**8 630,0**	**8 568,7**	**8 133,0**	**8 347,2**	**6 853,5**	**7 632,1**	**الخدمات**
12,6	18,8	145,0	100,0	100,0	95,0	90,0	80,0	69,0	47,2	46,2	40,1	33,8	إصلاح وصيانة
19,3	0,3	5 080,0	5 180,9	4 253,4	4 065,5	2 656,5	2 100,0	2 080,8	1 895,4	2 429,2	1 721,6	2 072,7	النقل
10,7	-3,9	1 280,0	1 050,0	890,0	850,0	810,0	770,0	754,3	763,7	771,4	557,2	937,2	المواصلات
10,6	-9,2	480,0	365,0	340,0	320,0	300,0	290,0	280,0	350,0	320,0	280,0	470,0	النزل والمقاهي والمطاعم
18,9	5,5	12 820,0	8 300,0	6 110,0	4 600,0	4 970,0	5 390,0	5 384,7	5 076,7	4 780,4	4 254,6	4 118,4	التجارة وخدمات أخرى
5,1	5,2	**2 950,0**	**2 800,0**	**2 700,0**	**2 530,0**	**2 320,0**	**2 300,0**	**2 314,9**	**2 158,2**	**2 240,8**	**1 968,3**	**1 785,6**	**التجهيزات الجماعية**
120 001,9	**79 616,6**	**31 498,4**	**26 966,0**	**23 210,9**	**20 265,6**	**18 060,9**	**16 622,0**	**16 608,9**	**16 465,6**	**15 824,2**	**14 096,0**	**15 502,6**	**جملة تكوين رأس المال الثابت**
13,6	1,4	16,8	16,2	14,5	12,2	8,7	0,1	0,9	4,1	12,3	-9,1	8,6	التطور

القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

2020-2016	2015-2011	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
3,6	**4,8**	**4,0**	**5,0**	**6,0**	**6,1**	**-2,6**	**9,2**	**3,4**	**-3,8**	**5,8**	**10,3**	**-9,1**	**الفلاحة والصيد البحري**
3,8	**0,4**	**5,1**	**4,8**	**4,0**	**3,2**	**1,7**	**0,0**	**1,1**	**1,5**	**2,1**	**-2,7**	**3,0**	**الصناعات المعملية**
2,7	2,2	4,7	4,5	3,0	3,8	-2,3	5,3	-2,6	2,5	4,9	1,2	4,6	الصناعات الفلاحية والغذائية
4,2	2,8	5,2	4,3	3,6	3,9	4,1	-0,6	5,4	3,9	8,0	-2,3	3,3	مواد البناء والخزف والبلور
3,8	1,5	5,0	4,5	4,0	2,8	2,7	-0,3	3,4	0,2	0,7	3,8	18,3	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
1,3	13,2	1,5	1,2	2,0	3,0	-1,0	-18,2	-7,9	-7,6	5,7	152,7	-64,6	تكرير النفط
8,5	-7,4	9,2	10,5	12,0	8,1	2,9	-5,3	-2,2	3,2	16,6	-38,9	6,8	الصناعات الكيميائية
2,3	-1,0	3,1	2,9	2,5	1,6	1,5	-1,2	-0,2	2,1	-4,1	-1,4	5,0	صناعات النسيج والملابس والجلد
1,5	0,8	1,6	1,6	1,6	1,6	1,3	2,0	1,3	1,9	0,6	-1,7	1,9	صناعة التبغ
3,7	0,8	6,0	5,0	2,5	2,0	3,0	0,9	3,0	0,3	-3,1	3,2	3,6	صناعات مختلفة
4,0	**0,0**	**5,2**	**4,8**	**4,3**	**3,1**	**2,6**	**-1,1**	**2,0**	**1,3**	**1,5**	**-3,5**	**2,7**	**(الصناعات المعملية غير الصناعات الغذائية)**
4,1	**-4,0**	**4,3**	**2,3**	**6,6**	**4,6**	**2,8**	**-4,0**	**-2,8**	**-3,0**	**-0,4**	**-9,8**	**3,6**	**الصناعات غير المعملية**
9,0	-8,5	14,7	13,8	7,2	5,0	4,8	-6,4	15,7	11,7	12,7	-52,9	10,8	المناجم
2,0	-8,1	-1,5	-4,3	8,9	6,0	1,4	-6,4	-8,9	-8,6	-3,7	-12,8	-0,3	المحروقات
4,2	3,5	5,4	4,4	3,8	4,0	3,3	3,7	3,1	2,0	7,1	1,5	13,4	الكهرباء
5,7	3,9	7,0	6,5	6,0	5,0	4,0	2,5	5,4	6,1	2,9	2,6	21,4	الماء
5,5	0,2	8,4	7,9	4,5	3,1	4,0	-3,2	2,2	2,0	1,6	-1,3	3,5	البناء والأشغال العامة
4,7	**1,5**	**7,4**	**6,7**	**4,5**	**2,6**	**2,2**	**-0,5**	**2,5**	**4,5**	**4,7**	**-3,7**	**5,4**	**الخدمات**
3,6	2,2	6,5	5,9	3,5	1,2	1,2	0,9	3,0	2,3	2,7	2,2	2,8	التجارة
6,2	-2,8	11,2	9,5	7,0	2,5	1,4	-5,0	0,5	0,2	6,8	-15,1	6,7	النقل
6,6	10,4	6,9	6,8	6,6	6,5	6,5	4,6	5,8	22,1	7,8	12,5	13,4	المواصلات
3,4	-5,3	7,0	6,7	4,3	1,4	-2,1	-12,0	-0,2	-0,7	11,3	-21,7	3,6	النزل والمقاهي والمطاعم
4,9	3,8	7,0	6,5	4,7	3,1	3,1	3,1	3,5	7,4	4,4	0,8	5,5	مؤسسات مالية
5,7	2,0	6,7	6,5	6,0	4,8	4,5	4,0	2,1	2,2	0,6	1,4	3,3	إصلاح وصيانة
4,0	1,9	6,4	5,8	3,1	2,5	2,5	1,9	2,8	2,7	1,4	0,9	3,9	خدمات أخرى للتسويق
4,9	6,2	**6,0**	**5,1**	**5,0**	**4,8**	**3,6**	**3,5**	**2,9**	**6,8**	**6,1**	**12,0**	**4,8**	إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة
4,3	**0,6**	**6,1**	**5,4**	**4,9**	**3,4**	**1,5**	**0,1**	**1,4**	**1,6**	**3,4**	**-3,4**	**3,0**	**جملة أنشطة التسويق**
2,9	**4,8**	**3,6**	**3,0**	**2,4**	**1,8**	**3,5**	**2,8**	**3,2**	**4,6**	**5,9**	**7,3**	**4,2**	**جملة الأنشطة غير المسوقة**

2020-2016	2015-2011	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2,8	4,8	3,5	2,9	2,3	1,8	3,4	2,8	3,2	4,6	6,0	7,4	4,3	الإدارة العمومية
5,5	4,4	6,0	6,0	6,0	5,0	4,5	4,4	4,1	5,2	2,1	6,5	2,3	الجمعيات
6,1	4,1	8,0	7,0	6,0	5,0	4,5	4,2	4,1	4,0	4,1	4,0	2,0	أعمال منزلية
4,0	**1,4**	**5,6**	**5,0**	**4,4**	**3,1**	**1,9**	**0,7**	**1,8**	**2,1**	**3,8**	**-1,6**	**3,2**	**الناتج المحلي بتكاليف العوامل**
3,3	4,3	4,1	3,9	3,8	2,5	2,5	3,1	11,3	8,6	5,3	-6,1	0,6	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
4,0	**1,5**	**5,5**	**4,9**	**4,4**	**3,0**	**2,0**	**0,8**	**2,3**	**2,4**	**3,9**	**-1,9**	**3,0**	**الناتج المحلي بأسعار السوق**

القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)

2020-2016	2015-2011	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
8,4	**11,8**	**7,6**	**9,7**	**11,3**	**11,4**	**2,4**	**14,7**	**8,0**	**4,8**	**16,1**	**15,9**	**-4,3**	**الفلاحة والصيد البحري**
8,8	**4,9**	**9,8**	**9,8**	**9,4**	**8,3**	**6,8**	**5,0**	**5,4**	**4,6**	**6,7**	**2,7**	**4,9**	**الصناعات المعملية**
7,6	6,5	9,4	9,2	8,2	8,9	2,6	10,6	-0,7	8,3	9,4	5,2	8,0	الصناعات الفلاحية والغذائية
9,4	8,2	9,9	9,5	9,1	9,0	9,3	4,4	11,0	9,1	13,7	3,0	8,0	مواد البناء والخزف والبلور
9,2	7,2	9,7	9,7	9,8	8,3	8,4	5,2	8,7	5,1	6,8	10,1	23,3	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
5,9	12,8	5,6	5,8	6,6	7,6	3,9	-14,1	141,7	-52,5	-17,1	123,4	-91,0	تكرير النفط
13,4	-3,1	13,6	15,3	17,2	13,0	8,0	-0,8	-0,6	-1,3	27,2	-31,2	14,8	الصناعات الكيميائية
6,8	2,1	7,2	7,5	7,1	6,1	6,1	3,2	3,3	4,5	-3,6	3,1	7,6	صناعات النسيج والملابس والجلد
5,1	6,0	5,2	5,2	5,2	5,0	4,8	6,1	5,2	4,0	8,3	6,5	7,6	صناعة التبغ
9,0	5,5	11,3	10,8	8,1	7,0	7,7	5,7	4,4	4,5	3,3	9,9	5,1	صناعات مختلفة
9,1	**4,6**	**9,8**	**9,9**	**9,6**	**8,2**	**7,8**	**3,8**	**6,9**	**3,8**	**6,2**	**2,2**	**4,2**	**(الصناعات المعملية غير الصناعات الغذائية)**
9,4	**3,9**	**9,6**	**7,5**	**12,0**	**9,9**	**8,1**	**1,1**	**-2,4**	**2,3**	**10,7**	**8,5**	**20,5**	**الصناعات غير المعملية**
14,6	-0,6	19,3	19,8	12,9	10,7	10,6	-0,8	37,4	-19,2	60,6	-45,1	15,9	المناجم
7,1	2,0	3,7	0,5	14,3	11,2	6,5	-1,7	-11,8	-1,2	9,8	17,5	33,7	المحروقات
8,4	9,3	9,6	8,6	8,0	8,1	7,6	8,0	-0,9	20,1	16,3	4,6	10,2	الكهرباء
10,4	6,1	11,3	10,8	10,8	9,6	9,8	7,6	6,6	7,8	3,7	5,1	27,3	الماء
11,4	5,7	14,4	13,9	10,2	8,7	9,7	2,6	6,4	6,1	6,7	6,6	8,2	البناء والأشغال العامة
10,1	**5,6**	**12,5**	**12,3**	**10,2**	**8,0**	**7,5**	**4,7**	**5,7**	**7,7**	**9,1**	**1,2**	**9,1**	**الخدمات**
10,3	10,0	13,2	12,8	10,2	7,7	7,8	7,5	8,6	11,5	9,8	12,8	5,1	التجارة
11,7	0,2	16,8	15,3	12,6	7,8	6,5	-1,2	4,6	1,5	10,2	-12,6	13,5	النقل
7,5	6,7	7,4	7,9	7,7	7,0	7,6	5,6	5,1	6,0	6,2	10,6	12,6	المواصلات
7,1	-0,6	10,2	10,6	8,1	5,1	1,7	-8,9	3,7	5,7	17,0	-16,9	7,9	النزل والمقاهي والمطاعم
12,0	8,7	13,4	14,4	12,2	10,5	9,8	10,3	7,7	11,4	11,6	2,7	9,6	مؤسسات مالية
10,3	5,0	9,9	11,1	10,6	10,0	9,7	11,3	3,6	4,0	3,0	3,1	6,3	إصلاح وصيانة
10,1	7,2	11,7	11,6	9,8	8,6	8,7	8,5	4,5	9,3	5,9	7,7	7,6	خدمات أخرى للتسويق
7,4	**9,4**	**8,2**	**7,3**	**7,6**	**7,5**	**6,3**	**6,4**	**12,5**	**3,5**	**19,1**	**6,4**	**7,9**	**إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة**
9,6	**5,8**	**11,0**	**10,8**	**10,5**	**8,8**	**6,8**	**5,4**	**4,4**	**5,9**	**9,5**	**4,1**	**8,3**	**جملة أنشطة التسويق**
6,6	**9,6**	**5,4**	**5,6**	**5,7**	**7,3**	**8,9**	**7,0**	**8,6**	**9,4**	**11,1**	**11,9**	**7,9**	**جملة الأنشطة غير المسوقة**

2020-2016	2015-2011	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
6,4	9,6	5,3	5,4	5,5	7,2	8,9	6,9	8,6	9,5	11,2	12,0	7,9	الإدارة العمومية
10,6	9,0	10,2	11,3	11,3	10,3	9,7	9,6	9,2	7,6	6,9	11,5	7,0	الجمعيات
11,1	8,5	11,8	12,4	11,3	10,2	9,7	9,4	7,1	7,1	10,8	8,2	8,0	أعمال منزلية
9,0	**6,5**	**10,0**	**9,8**	**9,5**	**8,5**	**7,2**	**5,7**	**5,2**	**6,5**	**9,8**	**5,4**	**8,3**	**الناتج المحلي بتكاليف العوامل**
8,8	3,5	9,3	9,6	10,0	8,1	7,2	7,2	51,9	12,6	-3,0	-33,2	-0,9	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
9,0	**6,3**	**9,9**	**9,8**	**9,6**	**8,4**	**7,2**	**5,8**	**7,5**	**6,8**	**9,1**	**2,3**	**7,5**	**الناتج المحلي بأسعار السوق**

حساب العمليات مع الخارج (م د)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
واردات الخيرات والخدمات	**34 460,4**	**36 113,9**	**40 794,9**	**42 443,9**	**45 205,3**	**42 874,4**	**44 658,1**	**47 423,5**	**50 841,1**	**54 884,7**	**59 675,9**
صادرات الخيرات والخدمات	**31 210,3**	**31 299,2**	**34 154,4**	**35 292,6**	**36 328,2**	**33 691,3**	**35 538,3**	**37 990,7**	**41 001,9**	**44 630,1**	**49 249,4**
حصيلة الخيرات والخدمات	-3 250,0	-4 814,7	-6 640,5	-7 151,2	-8 877,1	-9 183,1	-9 119,8	-9 432,8	-9 839,2	-10 254,6	-10 426,5
الموارد	3 559,6	3 576,6	3 566,1	4 016,7	3 512,2	3 173,8	3 051,2	3 142,1	3 306,5	3 485,9	3 688,8
الاستعمالات	740,2	684,3	759,3	840,1	755,2	781,4	801,4	872,7	951,8	1 045,8	1 176,6
المداخيل	**-2 819,4**	**-2 892,3**	**-2 806,8**	**-3 176,6**	**-2 757,0**	**-2 392,4**	**-2 249,8**	**-2 269,4**	**-2 354,7**	**-2 440,1**	**-2 512,2**
الموارد	259,8	276,3	335,4	304,2	384,6	331,4	353,4	362,0	388,6	417,9	451,0
الاستعمالات	3 317,0	3 216,9	3 970,3	4 330,6	4 649,7	4 305,4	4 646,6	4 979,2	5 407,1	5 910,8	6 530,6
التحويلات	**3 057,2**	**2 940,6**	**3 634,9**	**4 026,4**	**4 265,1**	**3 974,0**	**4 293,2**	**4 617,2**	**5 018,5**	**5 492,9**	**6 079,6**
الموارد	38 279,8	39 966,8	44 696,4	46 764,8	49 102,1	46 379,6	48 062,7	50 927,6	54 536,2	58 788,5	63 815,7
الاستعمالات	35 267,5	35 200,4	38 884,0	40 463,3	41 733,1	38 778,1	40 986,3	43 842,6	47 360,8	51 586,7	56 956,6
العجز الجاري	**-3 012,2**	**-4 766,4**	**-5 812,4**	**-6 301,4**	**-7 369,0**	**-7 601,5**	**-7 076,4**	**-7 085,0**	**-7 175,4**	**-7 201,8**	**-6 859,1**
تحويل رأس المال	**117,9**	**258,7**	**701,2**	**186,3**	**509,9**	**339,6**	**278,7**	**224,3**	**208,2**	**204,6**	**204,1**
الموارد	11,9	7,5	6,8	8,7	15,6	27,6	0,0	0.0	0,0	0,0	0,0
الاستعمالات	129,8	266,2	708,0	195,0	525,5	367,2	278,7	224,3	208,2	204,6	204,1
الحاجيات والقدرة على التمويل	**-2 894,3**	**-4 507,7**	**-5 111,2**	**-6 115,1**	**-6 859,1**	**-7 261,9**	**-6 797,7**	**-6 860,7**	**-6 967,2**	**-6 997,2**	**-6 655,0**
العمليات مع الخارج											
الموارد	**2 374,5**	**3 446,9**	**1 127,2**	**1 336,7**	**-55,7**	**2 578,5**	**3 328,9**	**4 647,5**	**3 809,9**	**4 279,8**	**3 516,4**
تسديد أصل الدين	2 433,7	2 892,5	3 200,5	2 503,5	2 114,2	2 374,6	3 128,9	4 397,5	3 559,9	3 979,8	3 216,4
مساهمات	555,1	1 182,4	198,3	161,3	129,4	203,9	200,0	250,0	250,0	300,0	300,0
قروض قصيرة الأمد وتعديلات	-614,3	-628,0	-2 271,6	-1 328,1	-2 299,3	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الاستعمالات	**5 069,5**	**5 607,2**	**8 406,8**	**6 357,3**	**8 397,9**	**10 623,5**	**11 504,5**	**11 608,3**	**11 027,0**	**11 677,1**	**10 871,4**
استثمار خارجي ومساهمات	2 428,2	1 729,9	2 601,9	2 011,2	1 991,2	2 374,4	2 747,0	3 077,0	3 457,0	3 903,4	4 591,1
قروض	2 641,5	3 877,3	5 804,9	4 346,1	6 406,7	8 249,1	8 757,5	8 531,3	7 570,0	7 773,7	6 280,3
حصيلة العمليات المالية	2 695,0	2 160,3	7 279,6	5 020,6	8 453,6	8 045,0	8 175,6	6 960,8	7 217,1	7 397,3	7 355,0
الحصيلة العامة	-199,3	-2 347,4	2 168,4	-1 094,5	1 594,5	783,1	1 380,5	100,0	250,0	400,0	700,0

24 / 2016

مشـروع قانــون

يتعلق بالمصادقة على المخطط التنموي (2016-2020).

الفصل الأوّل :تمت المصادقة على المخطط التنموي 2016-2020 الملحق بهذا القانون بوصفه أداة توجيه عام للسياسة التنموية وإطارا لإنجاز البرامج والمشاريع على الصعيدين الوطني والجهوي في مختلف المجالات والميادين خلال الفترة 2016-2020.

الفصل 2 : تقدم الحكومة بداية من سنة 2017 إلى مجلس نواب الشعب، في إطار الميزان الاقتصادي، تقريرا سنويا حول تنفيذ المخطط وآفاق مواصلة إنجازه مع إقتراح التعديلات اللازمة إعتبارا لمختلف المستجدات وتطور الظرف الإقتصادي.

24 / 2016

11 ماي 2016

24 / 2016

شرح الأسبـــاب

يهدف مشروع القانون المصاحب إلى المصادقة على المخطط التنموي للفترة 2016-2020 الذي إنطلق إعداده جهويا في 31 جويلية 2015 وعلى المستوى الوطني يوم غرّة سبتمبر 2015 وذلك إثر صدور منشور السيد رئيس الحكومة عدد 19 المؤرخ في 25 جويلية 2015، الذي ضبط الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط على المستوين الوطني والجهوي وحدّد الروزنامة المعتمدة في هذا المجال.

ويندرج المخطط التنموي للفترة 2016-2020 باعتباره الأوّل من نوعه في عهد الجمهوريّة الثانية، ضمن الرؤية الجديدة لتونس التي تضمنتها الوثيقة التوجيهية وهو يؤسس في نفس الوقت لمنوال تنموي جديد يرتكز على مقاربة ثلاثية الأبعاد تجمع بين النجاعة والعدالة الاستدامة.

ويتضمن الملخص الموجز المصاحب عرضا حول الإطار العام للمخطط والمنهجية التي تم اعتمادها لإعداده بالإضافة إلى استعراض أبرز الأهداف والسياسات والإصلاحات والبرامج والمشاريع التي تستند إليها الخطة التنموية للخماسية 2016-2020.

وينص مشروع القانون المصاحب على أن تقدّم الحكومة بداية من سنة 2017 إلى مجلس نواب الشعب في إطار الميزان الاقتصادي تقريرا سنويّا حول تنفيذ المخطّط وآفاق مواصلة إنجازه مع إقتراح التعديلات اللازمة إعتبارا لمختلف المستجدات وتطور الظرف الإقتصادي.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

24 / 2016